

مهرجان القراءة للجميع



قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج







قراءات تاريخية
على هامش حرب الخليج

د. يونان لبيب رزق



مهرجان القراءة للجميع

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة / سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبدالمجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبدالواحد

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تقديم

● منذ خمسة عشر عامًا أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكرتها الرائدة عن مشروع القراءة للجميع، هادفة إلى إتاحة فرصة القراءة لجميع أفراد الشعب، بعد أن كانت أسعار الكتب قد وصلت إلى أرقام كبيرة لا تحتملها ميزانية كل راغب فى القراءة والمعرفة.

● ولاشك أن أى مؤرخ للحركة الثقافية فى مصر سوف يتوقف كثيرًا عند فكرة هذا المشروع، وأثره الكبير على الثقافة والمثقفين فى مصر فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.

● وقد أسهمت الهيئة المصرية العامة للكتاب فى هذا المشروع «بمكتبة الأسرة» التى تصدر بانتظام منذ أحد عشر عامًا، وتستعد لخطوة أخرى من التطوير فى عامها الثانى عشر.

● لقد قدمت هيئة الكتاب على مدى السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م ومن خلال مكتبة الأسرة بسلاسلها المختلفة

٣١١٣ عنوانًا فى مختلف فروع المعرفة، طَبعت منها أكثر من ٣٧ مليون نسخة وطرحتها فى الأسواق بأسعار زهيدة فى متناول الجميع، تبدأ من عشرة قروش وتتدرج، ولا تزيد عن ثلاثة أو أربعة جنيهات للكتب الكبيرة الحجم، أو متعددة الأجزاء.

● وهذه الأرقام تعطى دلالة لعدد المستفيدين من القرَّاء، ولعل جزءًا كبيرًا منهم من القراء الجدد.

● ولكن المستفيد لم يكن القارئ وحده فقد عادت الفائدة أيضًا على مجموع الكُتَّاب الذين أسهموا فى مكتبة الأسرة، وقد بلغ عددهم ١٣٦٨ كاتبًا كما عادت الفائدة أيضًا على المطابع، ودور النشر الأخرى التى شاركت فى المشروع. وبالتالى فالفائدة قد عمَّت كل الأوساط الثقافية المهتمة بالكتاب.

● وقبل انطلاق مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٥م خلال الشهر القادم نعيد طرح حوالى مائة عنوان فى ثوب جديد، ويُعتبر ذلك تقدمة لانطلاقة أخرى لمكتبتنا.

● فإلى اللقاء مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٥م الشهر القادم بإذن الله.

القاهرة

مايو ٢٠٠٥

ناصر الأنصارى

مقـــدمة

ربما يختلف هذا العمـل عن غيره من الأعمال التى صـدر اغلبها فى عجلة عن حرب الخليج فى أمرين ··

الأمر الأول : انه قد وضع بقدر ما وسعنا الجهد على أسس مختلفة ، فقد حاولنا على قدر الامكان طرح انحيازاتنا القطـرية جانبا والتعامل مع الأحداث من منطلق قومى ·

الأمر الثانى : السعى الى تأصيل الأحداث تاريخيا ثم الخوض فى تفاصيل ما يجرى على ضوء هذا التأصيل مما قد يعطى بعدا لهذا العمل ربما لم تحظ به سائر الأعمال ·

وتأسيسا على هذين الأمرين فقد انطلقنا نتعامل مع أحداث حرب الخليج منذ انطـــلاق شراراتها الأولى بالاجتياح العـراقى للكويت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى لحظـة الانتهـاء من هذا العمل فى منتصف عام ١٩٩١ بكل المضاعفات التى صاحبت هـــذه الحرب والتى رأينا انه قد يكون من الفائدة لأحد العاملين فى حقل الكتابة التاريخية أن يقدم رؤية لها أو قراءة على هامشها ··

ويحكم الصنعة لم يكن بالامكان نشر مثل هذه القراءة دون دعمها بقدر معقول من التوثيق مما دعانا الى تضمينها عددا من الملاحق التى نتمنى أن تعين القارىء على متابعة الموضوعات المختلفة التى شملتها هذه القراءة التاريخية ·

والكتاب بذلك محاولة لرصـــــد الحدث الجارى والتأصيل التاريخى والتوثيق الذى يضفى على هذا التأصيل مصداقيته ممـا نأمل معه أن يقـدم للقارىء العربى عملا مفيدا وسط هذا السـيل من الكتابات التى جاء بعضها على قدر من الفائدة وجاء البعض الآخر قليل الفائدة ، ثم كان البعض الأخير عديم الفائدة !

وعلى الله قصد السبيل ··

المؤلف

الموضوع الأول

حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية

الفصل الأول

عبد الناصر وصدام حسين
ملاحظات تاريخيـــة

بقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجاجة بقدر ما يصطبغ رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !

وأول ما يلفت النظر أن التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضـــة .. كل يدعم به مواقفه السياسية ..

.. التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التى أرادت أن توقظ داخل الرأى العـــام فى بلادها مشاعر الخطر على المصالح التى أصبحت تجـــربة عبد الناصر رمزا لها .

والتشبيه صدر فى الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة لسياسات صدام حسين فى المنطقة العربية انطلاقا من أن ما يفعله الرئيس العراقى انما يضعه فى موقع المناهضـــة لخصوم الأمة ، وهو ما فعله عبد النـــاصر !

أما رفض التشبيه فقد صـــــدر فى الغالب عن خصـــــوم تقليديين لعبد الناصر ، ليس دفاعا عن الرجل بالطبع ، وانما حطا من قدر صدام حسين الذين يشنون عليه حملتهم ، مما يصمه بالأساس بأنه رفض قائم على ظرف سياسى عابر وليس عن إقتناع حقيقى ..

ولعل أكثر ما يلفت النظر فى هذا الجانب أن الناصريين أو عديدا من

فصائلهم بدلا من أن ينبروا رفضا للتشبيه ، فانهم وان لم يرفضوه فقد سكتوا عنه على الأقل ، انطلاقا من موقف سياسى أيضا ، وهو النزوع عن التورط فى حملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والدول الغربية عموما الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبد الناصر والأعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية ٠

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآنية المواقف فلا نملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الأحكام ينبغى أن تتأسس على اعتبارات أكثر معقولية واقناعا ٠

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون ، وذلك لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتكوين السياسى ، وتصل من بين ما تصل له الى المواقف الآتية :

حقائق الجغرافيا :

(جغرافيا) فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة أطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الأطراف والقلب ٠٠ ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، اما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، واما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر ٠

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق « كدولة أطراف » ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، ايران وتركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، ـ أكراد وتركمان وأشوريون ـ الى جوار الأغلبية العربية ، ووصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يملى على السلطة المركزية أن تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وأمنه مع الخارج ٠

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف ، وتتسم بالتالى بقدر كبير من التماسك مما يوفر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتأدية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه ، فى حالة استخدامه باعتباره من الأمور المكروهة ، بل والمستهجنة ٠

وتنطبق هذه القاعدة ليس فحسب على الظروف العادية بل أحيانا

على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف فى السلطة ، سـواء على شكل ثورى أو على نحو انقلابى ٠٠ فبينما يحدث هذا فى دولة القلب بأقل قدر من الخسائر البشرية ، الأمر الذى جعل رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ يتباهون بأنها « ثورة بيضاء » مما أضفى على شـخصية عبد الناصر طابعها الانسانى ، فانه يحدث فى دول الأطراف على أشلاء من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة أو الاحتفاظ بها فى العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا مفروش بجماجم العراقيين ٠ الأمر الذى يدفع الكثيرين الى تصوير « صدام » وقد استظل براية القرصان المشهورة ، وهى صورة استحى الد خصوم عبد الناصر أن يضعوه فى اطارها !

دولة القلب أيضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظـرف التاريخى الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبـار شخصية الزعيم وحدها ٠٠ هذه الدولة تكون قادرة على افراز ما يمـكن توصيفه « بالزعامة الشاملة » ، وهى زعامة قادرة على أن تصل بتأثيرها لسائر أنحاء الوطن ، وربما الى جهات لم تكن تخطر على بال ، فى أعماق الصحارى أو فى أحضان الجبال ٠

وفى تقديرنا أن ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الأطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطناع أساليب التأثير ، وهى أساليب تتـراوح بين انفاق الأموال الطائلة والقيام بالأعمال التـآمرية ، ونشر الأجهزة الدعائية ٠٠ رغم كل ذلك فان هذا التأثير فى النهاية لا يبدو الا على شكل « بقع » على جلد الأمة ، مما ينعكس كفارق هام آخر بين الزعامة الطبيعية الناشـئة فى « القلب » (عبـد الناصر) ، والزعامة المصـنوعة القاسمة من الأطراف (صدام) ٠

وقائع التـاريخ :

وتنسحب حقائق الجغرافيا على وقائع التـاريخ ، فبينما تقترن صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فان هـذا السـلوك يرفضه الضـمير الوطنى المصرى بكل قـوة ٠

ويبدو هذا الاختلاف فيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور لملوك غلاظ القلوب ، ويقدم الملك الأشورى المعروف « سنحاريب » ـ الذى كان يعمد الى فقء عيون أسراه ـ احدى هذه الصور ٠

أما فى تاريخه الوسيط فلا نظن أن صورة « أبو الحجـاج الثقفى » قد عرفها بلد اسلامى كما عرفها العراق ، ناهيك عن « الحركات السرية » ذات الطابع الدموى ٠

وبالرغم من الاعتزاز العربى بروايات « ألف ليلة وليلة » التى جرت أغلب أحداثها فى بغداد وما حواليها ، لا يملك المراقب الا أن يلاحظ أن الشخصية الرئيسية بين الرجـــال فى هـــذه الروايات ، شخصية الملك شهريار ، كانت ذات مزاج دموى ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سيافه المشهور المدعو « مسرور » !

مقابل ذلك فان أسوأ ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة « الحاكم بأمر الله » أحد خلفاء الفاطميين ، وأسوأ ما تتقول عليه فى هذا الصدد أنه منع أكل « الملوخية » ، الأكلــة الشعبية المعروفة ، أو حرم العمل بالنهار وأباحه ليلا .. وهى أقـــوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فإن ترديدها وتنـــاقل الأجيال لها انما ينم عن نفور طبيعى من جانب المصريين من اســـتخدام أحد حكامهم لأساليب العنف ، الى حد أن يصبح معه رجل من هذا النمط أقصوصة يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمرارة !

واذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحوطها الغمـــوض أحيانا والشكوك أحيانا أخرى فان التاريخ الحديث يقدم أبطالا ما زال شهودهم على قيد الحيـــاة .

فالى جانب « نورى السعيد » ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه فى العراق من أوقات غير سعيدة ، هناك « عبد الكريم قاسم » الذى ســفك دماء غزيرة على طريق استيلائه على السلطة ، ودماء أغزر فى سبيل احتفاظه بها ، وتقدم محاكمات « المهداوى » التى كانت عادة ما ترســل من يمثلون أمامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقـــدم عمليات « السحل » التى عرفتها شوارع بغداد طـــوال سنوات خمس (١٩٥٨ ــ ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف .

ولا يختلف « صدام حسين » كثيرا عن النموذجين السابقين إلا فى بعض التفاصيل ، فان مجموع تصرفاته تشى بعنف بالغ وبقـــدرة على التعامل مع البشر بقلب بارد ، أو بدون قلب على الاطلاق !

وبالمقابل لا يحفظ التاريخ المصرى الحديث شخصية على طراز هذه النوعية من الشخصيات ، والحادثة الدموية اليتيمة فى هذا التاريخ ، والمعروفة « بمذبحة القلعة » التى تخلص من خلالها « محمد على » من مجموعة من أمراء المماليك عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضع عشرات ، قد جرت فى اطار التخلص من عناصر كانت تمنع « الباشا » من بناء الدولة الجديدة التى كان فى طريقه لبنائها فى مصر ، كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهى مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها .. ورغم

كل تلك المبـــررات فقـــد كره المصريون هـــذه الحادثة حتى ان الشيخ « عبد الرحمن الجبرتى » المؤرخ المصرى المعروف قال عنها : « كانت هذه الكائنة من أشنع الحوادث التى لم يتفق مثلها » ! (١)

ويؤكد ذلك أن هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الاطلاق فى مصر التى لا تستطيع أن تفرز الا نموذج « عبد الناصر » ٠٠ الحاكم الذى يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو أو يقبل منه التاريخ المصرى سوى أن يكون كذلك !

التـكوين الســـياسى :

من حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ تدلف الى البعد الثالث من الأبعاد التى تفضى الى الحكم « بفجاجة التشبيه » ، فالتكوين الســياسى لزعيم الضباط الأحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التـــكوين السياسى لرجل حزب البعث فى بغداد !

وهناك ملاحظة أولية فى هذا الشأن وهى أن المبادىء التى تقــوم عليها بعض الأحزاب العربية تنفصم بشكل ظاهر مع ممارسات أعضائها، الأمر الذى تكشفه تماما تجربة حزب البعث فى العراق .

أبسط مظاهر هذا الانفصام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذى وضعه منذ وقت مبكر مؤسسوه من أمثال ميشيل عفلق وصلاح البيطار من عملية تكوين أطر الحزب وقياداته والتى كان من المفروض أن تتم بشكل ديموقراطى من خلال عمليات انتخاب حرة (٢) ، وهـــذا ما لم يحـــدث فى العراق ، ولأسباب كثيرة ٠

فهنـــاك القمع الذى لقيته كوادر الحـــزب من أنظمـــة الحكم المعادية وهناك العمـــل السرى الذى لجـــأ اليـــه اعضاؤه ، وهنـــاك أسلوب العنف الذى عمدت اليه عناصر عديدة من الحـــزب، كان صدام حسين من أبرزها ٠٠ كل ذلك منع وصول القيادات بالطـــريق الذى يرسمه دستور الحزب وفتح له طريقا آخـــر !

لعل المثلة البارزة فى هذا الطريق ان « البعث العراقى » قد أصابته حالة من التشرذم ، وبدأ ما يمكن تسميته « حرب الأجنحة » حين أخذ كل جناح فى تصفية الجناح الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم بشكل دموى ٠٠

وتؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين انه كان أستاذا فى فن « التصفيات الدموية » ، ليس فقط فى إتجاه إرتقاء سلم الزعامة

داخل الحزب ، وانما الأهم من ذلك فى اتجاه البقاء على قمة هـذا السـلم !

وبينما تكون التصفيات الدموية فى الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة، فهى تكون مرهونة بفترة الوصول الى القمة ، أما فى الاتجاه الثانى .. اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح وبالتـالى منهجا من مناهج الحكم لعهد الرجل !

المشكلة الأخطر أن صدام حسين قد مارس أستاذيته فى هذا الفـن بعد أن أصبح رئيسـا لدولة ، دون ادراك كاف بأن ما يجـوز فى بعض الأنظمة الحزبية لا يجوز فى حـكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز تأتى الصورة القاتمة لرئيس العراق فى العالم صورة السفاح أو صـورة قاطع الطـريق ، وهى صورة كانت موجودة من قبل الا انهـا ازدادت قتامة بعد عملية غزوة الكويت .

وباختصار فان الرئيس العراقى لم يستطع أن يخلع جلده الحزبى، بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولـم يتحول الى « رجل دولة » ذى تصرفات مسئولة ترقى الى مستوى روح العصر وأصول العلاقات بين الدول .

اختلف الأمر تماما بالنسبة « لعبد النـاصر » ، فبالرغم من أن الرجلين قد انضويا فى العمل السرى ، يلفت النظر انهما فيما دون ذلك فقد سارا على طرفى نقيض .

يثير الدهشة أولا فى التنظيم السرى الذى تزعمه عبد الناصر ، وهو التنظيم العسكرى المعروف باسم « الضباط الأحرار » أن عمليـة اختيار قيادته كانت تتم من خلال منهج ديموقراطى (٣) . وكان متوقعا إلا يكون كذلك بحكم طابعه العسكرى، بالمقابل فان التنظيم الحزبى الذى تزعمه صدام حسين والذى كان مفروضا أن تتم اختيارات قياداته من خلال الانتخابات الحرة ، سلك طريقا عسكريا ، فيما سبقت الاشارة اليه .

ويثير الدهشة ثانيا عزوف « عبد الناصر » والضباط الأحـرار عن سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل فى « فلسفة الثورة » حيـن تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال « حسين سرى عامر » قائد سـلاح الحدود ، وكان معلوما أنه رجل القصر والانجليز ، وحين أبدى ارتياحه الشديد لفشل المحاولة ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة (٤) . يثيـر ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض أن العسكريين يتجهون للعنف وهـو صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيـم الذى قاده صدام حسين ، وبالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسى لهذا التنظيم !

الملاحظة الأخيرة عن فترة التكوين انه بينما خاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة في الحزب وفي الدولة ، فإن هذا الصراع لم يعرفه عبد الناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما في فترة العمل السرى في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدى الذى واجهته هذه الزعامة خلال الفترة القصيرة عامى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ حين حاول « محمد نجيب » أن يكون رئيسا اسما وفعلا لم يستمر طويلا وحسم بعد أزمة مارس من العام الأخير ، وبدون اراقة نقطة دم واحدة (٥) .

وليس من شك أن فترة التكوين تلك قد انعكست في النهاية على التعامل مع الخصوم ، فأي سياسى ناجح لابد أن يكون له خصوم ، ولكن ادوات عبد الناصر في التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جد الاختلاف .

كقاعدة عامة تعامل عبد الناصر مع خصومه من خلال « وضعهم في الظل » بطريقة أو بأخرى ، وباستثناءات محدودة جدا على مدى تاريخه الحافل تعامل مع هؤلاء الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يذكر تاريخ الرجل في هذا الصدد الا محاكمات جماعة الاخوان المسلمين التى جرت في أعقاب حادثة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتى صدر حكم الاعدام فيها على عدد من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين .

ويلاحظ انه عندما كان يلجأ عبد الناصر الى العنف ، فقد كان يلجأ اليه في أضيق نطاق ، كما كان يلجأ اليه ردا على العنف بعنف ، وأخيرا فقد كان يلجأ اليه اعتقادا منه انه يحمى من خلال ذلك الثورة التى قادها قبل أن يحمى أمنه « الشخصى » .

والفارق بين « الشخصى » و « العام » يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان أهم الاختلافات التى تفسر كثيرا من جوانب الموقف الأخير .

« فالعام » هو الذى دفع عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية في سوريا ، وبالرغم من كل ما كان يمثله النزوع عن هذا الاستخدام من آلام شخصية للرجل فقد احتكم في هذا الموقف الى مبدأ « عدم سفك دماء عربية بأيد عربية » ، و « الشخصى » هو الذى قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما ترتب على استمرار التمسك بالأرض المحتلة من نتائج وخيمة (٦) .

والفارق بين الوجود المصرى في اليمن خلال الستينات وبين الاحتلال العراقى للكويت في مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من أجل المبدأ ، بحكم ما كانت تدفعه مصر من أجل اخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطانى ، وبين

منطق « الغنيمة » الذى تحكم التصرفات العراقية فى الكويت ، وهـو مرة اخرى فارق بين العام والخاص ٠

واذا كان اختيار الأصدقاء يمثل معيارا أساسيا لاتجاهات الحاكم ، فان انتقاء الخصوم وميادين المعارك يقدم المعيار لتوجهاته ، ويقينا فقـد كانت توجهات عبد الناصر صحيحة في هذا الصدد على ضوء معطيات عصره ، خاصم القوى الإستعمارية وحاربها فى مصر وطاردها فى كل أنحاء الوطن ، وكان اختيارا صحيحا ٠ واجـه اسرائيل بكل قوته ، وكان واضحا أنه يحمى من خلال هذه المواجهة التى كلفته الكثير ، الأمن المصرى والأمن القومي العربي ٠ رفض طوال الوقت أن يرفع سلاحه فى وجه عربى وكان مدركا أن مهمة الزعامة هى حماية أمن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقى ٠٠

والاختيارات الصحيحة هي التي تصنع في النهاية الزعامة التاريخية وتخلق في الوقت نفسه جو التأييد العام ، بينما تؤدي الاختيارات الخاطئة الى النقيض ، ولعل وقوف العالم كله « وراء » عبد الناصر فى حـرب السويس ١٩٥٦ ، ووقوف العالم كله « ضد » صدام حسين فى استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك ٠

يبقى التفريق بين العمل الحربي والمغامرة العسكرية ، فالأول يتم فى إطار استراتيجية عامة لا خلاف على ابجدياتها ، أما الثانية فتحدث لتحقيق مصالح قريبة أو مجد شخصى رغم تناقضها مع الحقـائق الاستراتيجية ٠

ولا شك ان فهم عبد الناصر لأبجـــديات الاستراتيجية ، وقد كان استاذا لها ، قد دفعه الى التصرف في اطارها بشكل صارم ، الأمر الذى صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذى خرج عن نطاق هذه الأبجديات ووجه مدافعه الى الاتجاه الخطأ ، مما سيضعه بدوره فى التاريخ العربي ، ولكن فى الاتجاه الذى اختاره !

وقد بدا هذا الفهم فى مناسبات عديدة فى تاريخ عبد الناصر ، فهو قد رفض عام ١٩٦١ وفى أعقاب « حـــدث » الانفصـــال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة إستخدام القوة ضد الاقليم السورى ٠٠

وهو قد أوقف ما عرف بحرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ بعد أن وصل الطيران الاسرائيلى الى العمق المصرى ، وكانت القضية بالنسبة للرجـل ليس مجرد التبجح بالصمود ولكن الأهم الثمن الذى يمكن أن يدفعه الوطن ثمنا لذلك !

اضافة الى كل ذلك فان التأييد العربى الذى لقيه عبد الناصر كـان

تأييد شعوب ، وهو تأييد استمر طول الوقت ، في ســـنوات النصر وسنوات الهزيمة ، على خلاف ما جرى بالنسبة لصدام فقد جاء التأييد من بضع حكومات ولأسباب لا صلة لها « بالمواقف المبدئية » ، أما على مستوى الشارع العربى فان ما حدث من انتفاضات بدت وكأنها حركات تأييـــد للموقف الصدامى لم تكن فى حقيقتها تعبر عن هذا التأييد بقدر ما كانت تعبر عن رفض عربى للتدخل الأجنبى ، وهو رفض له ما يبرره على ضــوء الماضى التاريخى !

حــواشى الفصــل الأول

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الرابع ص ١٣١ ٠

(٢) Abu Jaber, Kamel ; Ba'athi Socialist Party.

(٣) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ـ بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ص ١٥٩ ـ ص ١٦٧ ٠

(٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ٠

(٥) د٠ عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ٠

(٦) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ٠

أزمة الخليج « والموقع » العربى من التاريخ

ليس من قبيل جلد الذات وانما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس أن نقرر أن الممارسات العربية خـــلال أزمة الخليج ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، انما تشير الى حقيقة خطيرة ، وهى أن « الفعل العربى » لا ينتمى بحال الى روح العصر وممارساته ، بمعنى آخر أن هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة أو ستة قرون على الأقل ·

فبين منطق « الاستباحة » وبين المسئولية عن أملاك الأعداء تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلى القائم على مصادرة كل البشر المقيمين فى « مضرب » القبيلة المعادية وأخذهم سبايا أو رهائن وبين التعامل مـــع الأعداء احتكاما لمجموعة من القوانين التى سنها المجتمع المتحضر بامتداد قرون طويلة ، بدءا من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق «أسرى الحرب» للعسكريين ، دهر طويل · وبين حروب العصور الوسطى التى لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التى وضعت خطا صارما بين الطرفين ، عمر تاريخى مديد · وأخيرا بين ارسال « الرسل » من معسكر جانب الى معسكر جانب آخر وهم يحملون رءوسهم عـــلى اكفهم وبين تطبيق مبدأ « الحصانة الدبلوماسية » عاشت البشرية تجارب طويلة ومريرة حتى تصوغ هذا المبدأ !

والفجوة القائمة بين «بين وبين » وان كانت قد جسدتها ممارسات النظام العراقى خلال الأزمة فان مما يستحق الخشية استعداد عدد من الأنظمة العربية أن تقدم على نفس الممارسات اذا ما ساقتها الأقدار الى

نفس المأزق الذى أوقع فيه النظام العراقى نفسه ، ولا تأتى هذه الخشية من فراغ ..

فمن ناحية فان الادانة العربية للممارسات العراقية التى أسقطت من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية .

والمبادىء هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هو لون من الممارسات اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدهيات فى سلوك الحكومات وفى علاقات الدول .

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه السجل الحافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم فيما وراء الحدود وانتهاك سيادة الدول التى جرت على أراضيها هذه الاغتيالات .. وحربه مع ايران التى انتهكت فيها كل الأعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب العصور الوسطى وان كانت قد جرت بأسلحة العصور الحديثة ، وضربه للثورات الداخلية ، خاصة حركة الأكراد الانفصالية ، من خلال أساليب الابادة اللاانسانية التى تقدم « حلابجة » التى شهدت عملية ابادة قاسية للاكراد بالغازات السامة .. تقدم نموذجا لها ، كل هذا ولم تصدر ادانة من أية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس ما حدث خلال الأزمة وبعدها مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة .

من ناحية أخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع أن الخيار الذى طرحته حكومات هذه الدول قام على أساس أنها تتبنى « الحل العربى » فى مقابل « الحل الأجنبى » فان الحقيقة تشى بأن هذا الخيار قد قام على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ، وفى نفس الوقت ضد « روح العصر » ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن أن يغفر له أى خطأ الا عدم استيعابه لمفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود بلاده فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ولنستعرض فيما يلى بعض هذه المفردات ..

المفردة الأولى : متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى وحتى النصف الأول من القرن العشرين الذى شهد الحربين العالميتين المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاما .

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الأعداء الى « كسر ارادتهم » السياسية .

و « كسر الرقبة » كان مفهوما ومقبولا فى ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت أو اقطاعة ، وفى اطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلأ وقطعان الابل والأغنام ، أو مجتمع ريفى يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من أبناء مجتمعات الرعى ·· وهو ما لم يعد موجودا ·· فقد جرت فى أنهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور ·

على المستوى الاقتصادى اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « الصدفى » فى الاقطاعة أو فى القبيلة والتى كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى وأدوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الرأسمالى بكل أشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما واكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد ·

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الأول الذى ينتمى الى العصور الوسطى اتباع نهج « الغنيمة » على اعتبار أن كل ذى قيمة فى تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « المنقول » فان هذا غير جائز ، بل ومستحيل ، فى اطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت فى العصور الحديثة ·· وتم ابتكار لغة جديدة للمنتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ··

فقد عرف العالم فى خلال الحروب التى جرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الذى يليه ما أسماه « بالغرامات الحربية » التى كان على المنهزم أن يدفعها صاغرا (١) ·

وان كنا نسجل هنا مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ··

١ ـ ان « الغرامة الحربية » كانت لا تفرض الا بناء على نصر حاسم يحرزه أحد الجانبين المتصارعين ·

٢ ـ ان هذه « الغرامات » كانت تقنن فى العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التى تنهى الحرب بين الطرفين ·

٣ ـ انه كان يحدث أحيانا أن يتقاضى المنتصر الغرامة التى فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا (١٨٧٠ ـ ١٨٧١) أو آلات مصانع فيما حصل عليه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ·

٤ ـ انه فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، عالم الأمم المتحدة ونمو المجتمع الدولى ، ولنحو نصف قرن (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) لا يسجل التاريخ

أيا من حالات الحروب التى فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره، على الجانب الآخر أية غرامات حربية ٠

بمعنى آخر أنه حتى منطق « الغرامات الحربية » أخذ فى الزوال في عالم القرن العشرين ، ناهيك عن الاحتكام الى نهج الغنيمة الذى تم تطبيقه فى الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التى تفصل بين ذاك الذى جرى وبين فهم أبسط متغيرات العصر ٠

★★★

أما على « المستوى السياسى » فقد نشأت الدولة الحديثة بكل مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى ٠

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطنى ، الحدود السياسية ، الاعتراف الدولى ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر كبير من الصلادة الذى لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى ٠

وبينما كان بالامكان فى ظل الكيانات التى تنتمى الى تلك العصور ادخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة أحيانا ، على الخريطة السياسية ، فقد أصبح ذلك بالغ الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا فى العصور الحديثة ، من خلال اجتياح سياسى لكيان آخر فيما كان يجرى فى العصور الوسطى ٠ فقد كان هذا الاجتياح فى الغالب يحدث بين قبيلة وأخرى ، أو بين اقطاعة وأخرى ، وكان يقتصر فى العادة على الطرفين المتصارعين ٠

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية فى العالم ، وهى تغييرات جرت اتساقا مع روح العصر ، فاتحاد الفيتناميتين أو الألمانيتين ، والذى حدث أولهما حربا وثانيهما سلما ، انما عبر عن حقيقة الروح الوطنية التى عرفها هذا العصر ٠٠

ويختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت أى ادعاء ، بابتلاع « الوطن الكويتى » وبهذا الشكل من الفجاجة يتناقض تماما مع كل معطيات العصر ٠٠ الأمة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ، الاعتراف الدولى ٠

واذا كان قد مر أكثر من أربعين عاما على المحاولة الاسرائيلية لالغاء « الوطن الفلسطينى » مورس خلالها كل امكانات التفوق العسكرى والتواطؤات الدولية والألاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ، فما زال هذا الوطن موجودا بشكل أو بآخر بين فلسطينيى الداخل وفلسطينيى الخارج ، فكيف يكون الموقف مع المحاولة العراقية ! ؟

★★★

يبقى « المستوى العسكرى » فان القوة الحربية التى نمت وتطورت خلال العصور الحديثة أصبحت شيئا مختلفا جد الاختلاف عن القـــوة الحربية التى كانت تعرفها العصور الوسطى ٠٠

الاختلاف رقم (١) أنه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصـــور هى قوة الاقطاعى تدين له بالولاء وتحارب تحت أعلامه فانها قـــد تحولت فى العصور الحديثة لتصبح قوة الوطن تحارب دفاعا عن كيانه أو تحقيقا لسياساته ٠

وبينما كان بالامكان فى الحالة الأولى انهاء وجود هذه القـــوة العسكرية من خلال معركة حاسمة ، فان هذا أصبح مستحيلا فى الحـــالة الثانية ، فقـــد ينهزم الجيش الوطنى مرة ومـــرات ولكنه يبقى ما بقى الوطن ٠

الاختلاف رقم (٢) أنه كثيرا ما كان الاقطاعيون يلجأون الى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر غير رعاياهم مما استتبعه انتشار أســـلوب « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلا مع اضفاء الصبغة القومية على الجيوش الحديثة ٠

الاختلاف رقم (٣) بدا فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفـــرسان أو حملة الأقواس ورماة السهام ، وانما تحولت الى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على احداث قدر من التدمير المخيف ٠

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائمـــا خلال العصور الوســـطى ٠٠ وضعها موضع التقنين ، فانه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى « طابعها المؤسسى » أن تبقى دون تقنين ٠

والتقنين وان كان قد بدأ بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فانه امتد بعد ذلك لتنظيم العـــلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولهـــا حيث يســـعى كل طـــرف الى تعطيـــل آلة الآخر أو اعطابها على قـــدر ما يستطيع على اعتبـــار أنها فى النهاية تمثل ارادة هـــذا الطرف المطلوب تحطيمها ٠

والفارق بين كسر الرقبة ، مما كان سائدا فى العصور الوسطى ، وكسر الارادة ، الذى عرفته العصور الحديثة ، ينعكس بشكل ظاهر فى اهدار الدماء ، وأخذ الرهائن ، وانتهاك الأعراض ، مما كان سائدا فى العصور الأولى ، وبين التفريق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الأسلحة مما أصبح مقررا

فى العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية تحولت بعد ذلك لتصطبغ بطابعها الدولى ٠

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل لكل المعطيات التاريخية التى صنعتها ، ولابد أن تصاب الانسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب بأعتى الأسلحة التى ابتكرها التفوق العلمى الانسانى على مدى قرون عديدة والتى أصبحت لها قوانينها الخاصة ٠٠ تحارب بتلك الأسلحة باللاقوانين التى خرجت بها من الكهف!

★★★

المفردة الثانية التى تكشف تخلف « الموقع التاريخى » الذى أسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما أسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » ، وهى حرب ليست جديدة على أية حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الأمريكية فى طهران فى الأيام الأولى للثورة الايرانية وابقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، واذا كان هناك ما يبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فانها قد حدثت فى ظروف « ايران الثورة » بعد سقوط « ايران الدولة » ، كما أنها قد جرت فى نطاق محدود ٠

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضى اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوربية والاحتفاظ بها لتحقيق مآرب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة فى الأراضى اللبنانية فقد كانت هذه الجولة أيضا مفهومة باعتبارها تجسد جانبا من حالة الفوضى العامة التى عاشها لبنان لنحو عقد ونصف !

ما حدث فى العراق كان مختلفا ٠٠

فرغم وجود « مجلس ثورة » فى بغداد فان نظام الحكم فيها أبعد من أن يقارن بوضع ايران فى أعقاب الثورة الاسلامية ، فالسلطة المركزية فى العراق موجودة ٠٠ بل وباطشة ، وهو الأمر الذى لا يصح معه أيضا مقارنة الوضع العراقى بالوضع اللبنانى !

من ثم فان الجولة التى حدثت فى أزمة الخليج « لحرب الرهائن » هى جولة غير مسبوقة بكل المقاييس ٠٠

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها ٠٠

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من أولئك الذين كانوا

يعملون فى الكويت أو أولئك الذين كانوا يعملون فى خدمة الحـــكومة العـــراقية وهى نفس الحكومة التى حولتهم الى رهائن !

وأخيرا مقياس العمد فى ايذاء هؤلاء عندما وضعتهم قبل اطلاق سراحهم ، فى مواقع استراتيجية ، أو فيما عمدت اليه من تجويعهم ردا على الحصار الذى تتعرض له أو توقيا للهجمة العسكرية التى تتوقعها ·

وبعيدا عن « الاعتبارات الأخلاقية » التى قد ترى بعض الزعامات الميكيافيلية ان من العار الالتزام بها فان « حرب الرهائن » التى شنتها حكومة الرئيس صدام حسين وضعت نظامه وربما الحاضر العربى فى موقع تاريخى شـــديد التدنى ·

فهى فى أضعف الايمان تقدم اعترافا عربيا صريحا « بقيمة » الانسان الأوربى وبـــ « لا قيمة » الانسان العربى ، رغـــم كل ما ادعتـــه الأجهزة العراقية أو الأنظمة الموالية لها بغير ذلك ·

ويؤكد هذا الاعتراف أن السلطات العراقية والحكومات الغربية·· كل منها لم يقل حرصا عن الآخر فى الحفاظ على أرواح هؤلاء الرهائن ، وان اختلفت الأسباب ، وهو ما لم تحظ به العناصر العربية التى كانت تعمل فى الكويت أو فى العراق ، وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون فى الدولة الأخيرة نموذجا على ذلك ·

وليس من تفسير لذلك سوى أن العرب لم يلحقوا بعد بالعصـــور الحديثة بمفهومها الانسانى ، وهو مفهوم بدأ قبل اكثر من أربعة قرون فى أوربا مع نشأة الحركة الانسانية Humanism والتى طرحت الفلسفات الانسانية بديلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التى كانت سائدة خـــلال العصور الوسطى والتى كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل وأحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين ·

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هـــذه القضية فان الممارسة العراقية قد قطعت الشك باليقين ، ولم يعد أمام هؤلاء سوى أن يصححوا الموقع التاريخى للانسان العربى ·· فى مواجهة بعض حكامه ، وفى مواجهة الاستعلاء الغربى ، وقبـــل هـــذا وذاك فى مواجهة ذاته !

★★★

تبقى المفردة الثـــالثة والتى مست ركنا من أهم أركان العلاقات الدولية فى صميم ·· فيما جرى على نطاق واسع من جانب الســـلطات

العراقية من انتهاك للحصانة التى تكفلها القوانين والأعراف الدولية للدبلوماسيين ، وهو ارتداد آخر بالتاريخ !

وفكرة « الحصانة الدبلوماسية » نشأت وتطورت بدورها مواكبة لمعطيات تاريخية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية ..

وفيما كان معروفا حتى أواخر العصور الوسطى من التعامل مع رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء الحكام ، وهو الحذر الذى كان يتبدى فى تقييد حركة هؤلاء ورصد كل صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنقضى فترة زيارتهم الموقوتة ... هذا الذى كان معروفا أخذ فى الاختفاء تدريجيا ليحل محله لون من العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هى : التبادل والديمومة والحصانة .

فبينما تقضى القاعدة الأولى بأن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين أى طرفين على نفس المستوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضى بدوام هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة ، أما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة التى تمنع التعرض لشخوصهم أو لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا من أرض الوطن الذى يمثلونه (٢) ..

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فان ذلك لم يأت من فراغ ، ذلك أن تشابك المصالح الاقتصادية فى ظل نشأة نظام السوق وتطوره ، وما استتبع ذلك من تعقد العلاقات السياسية ، وما ترتب على هذا وذاك من حركة دائبة للمجموعات البشرية من دولة الى أخرى ولسبب أو لآخر ، مضافا الى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أصبح يؤدى الى أن يزداد العالم صغرا يوما بعد آخر .. كل ذلك أدى فى النهاية الى أن تصبح العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذى ارتضاه المجتمع الدولى وبالقواعد التى أرساها أحد أركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية فى مخالفة هذه القواعد ليست على تلك العلاقات فان ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره الا بتغيير تلك الظروف أو الاحتياجات ، وانما تتمثل هذه الخطورة فيما تكشفه عن عجز بالغ فى فهم كنه التاريخ لا يملك أى عربى الا أن يتمنى أن تقتصر على نظام صدام .

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا .. الى متى العجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة المعاصرة ! ؟

حواشى الفصل الثانى

(١) انظر ما جاء عن التعويضات فى شروط صلح فرساى

G. P. Gooch ; History of Modern Europe Vol. III, pp. 683-684.

(٢) انظر د. يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية .

الموضوع الثانى

مصر وأزمة الخليج

الفصــل الثالث :

قوات مصر خارج الحدود ـ الخروج الرابع !

الفصل الرابع :

اثر الأزمة على العلاقات مع السودان

النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية •

قوات مصر خارج الحدود

الخروج الرابع !

دون ما حاجة الى الدخول فى متاهات أصحاب « النظريات السياسية » فالتاريخ يقدم حقيقة بسيطة وهى أن الحكم بصحة خروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود أو خطئه مرهون بطبيعة المهمة التى خرج من أجلها ·· تحقيق مصلحة وطنية ، أو احراز أمجاد شخصية للحاكم ، أو خضوعا لمتطلبات دولية ··

والقول « بخروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود » يتطلب توفر معطيين ، الوطن والحدود ، وهما معطيان بدآ بشكل شاحب فى التاريخ المصرى الحديث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن شرع باشا مصر المرموق محمد على فى بناء ما اصطلح المؤرخون على تسميته « بالدولة الحديثة » ، وازداد بروزا فى عهد الخديو اسماعيل ، واستقر تماما بعد ثورة عام ١٩١٩ ·

ومنذ ذلك الوقت عبرت القوات المسلحة المصرية الحدود الوطنية للقيام بأعمال قتالية فى عهود اربعة من الحكام ·· محمد على ، اسماعيل ، جمال عبد الناصر ، ثم يأتى هذا الخروج الأخير فى عهد مبارك ، والذى صنعته أزمة الخليج ، فيما نسميه « الخروج الرابع » !

وليس من السابق لأوانه اصدار حكم على هذا « الخروج الأخير » بعد أن اتضحت أغلب قسماته ، وهو حكم يعوزه الدقة على وجه اليقين اذا تم بمعزل عن السوابق التاريخية « لخروج » القـوات المسلحة المصرية فى المرات الثلاث السابقة !

غير أنه قبل استعراض ما جرى فى تلك المرات ينبغى التنبيه الى بضع حقـائق :

١ ـ استبعاد الحروب العربية الاسرائيلية من هذا السياق بحكم أن تلك الحروب كانت فى عمومها حروبا دفاعية من الجانب المصرى أكثر مما كانت خروجا للقوات المصرية عبر الحـدود الوطنية ·

٢ ـ اغفال بعض الاشتباكات التى جرت فى بعض المناسبات على الحدود ، والتى لا تشكل بدورها خروجا للقوات المصرية من التراب الوطنى على الرغم من أنها قد عبرت بالفعل هذه الحدود ، ولعل أبرز تلك المناسبات ما جرى فى عهد الرئيس السادات من اشتباكات على الحدود المصرية ـ الليبية ·

٣ ـ أثر اختلاف الوضعية التاريخية لمصر فى القرن التاسع عشر عنها فى القرن العشرين ، فقد انعكست التبعية المصرية للدولة العثمانية على شكل « الخروج المصرى » فى مرتيه الأوليين (محمد على واسماعيل) وهو ما اختفى حين حلت « الرابطة العربية » محل « عالم العثمنلى » ، والتى أصبحت العنصر الأكثر تأثيرا فى صنع عملية «الخروج» ·

الخروج الأول ١٨١١ ـ ١٨٤٠ :

وهو الخروج الذى يقترن باسم محمد على كما يقترن فى نفس الوقت ببناء أول « جيش مصرى » فى التاريخ الحديث ، وهو الجيش الذى حـل محل الحامية العثمانية ومحل قوات المماليك « المصرلية » التى اختفت كقوة عسكرية بعد مذبحة القلعة الشهيرة ·

وقد قاتلت القوات المصرية الحديثة البناء خارج الحدود فى أربعة ميادين : شبه الجزيرة العربية ، السودان ، المورة ، بلاد الشام ·

فى ميدانين من تلك الميادين الأربعة خرج المصريون استجابة لمطلب الباب العـالى ، شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة المورة ·

واذا كانت الاستجابة بالنسبة لشبه الجـزيرة العربية تتفق مع الصوالح المصرية الأمر الذى أدى الى طول البقاء المصرى فيها (نحـو ثلاثة عقود) ، فانه لم يكن بالنسبة لشبه جـزيرة المورة يتفق وهذه

الصـــوالح مما دعا محمـــد على الى ان يسحب قواته منها فى أول فرصـــة (١) ٠

فى الميدان الثالث ، السودان ، جاء خروج القوات المصرية تلبيـة لمصلحة مصرية ملحة بدت بعد تلك التطورات التى عرفتها البلاد فى شبكة الرى أصبح معها تأمين مورد مصر المائى على درجة كبيرة من الحيوية ، وان تم هذا الخروج بمباركة من الدولة العثمانية (٢) !

الميدان الأخير كان فى الشام وجاء الخروج المصرى اليه رغم أنف الباب العالى ، بل وتحديا له ، مما ترتب عليه أن جاءت الحرب فى ذلك الميدان ضد القوات العثمانية نفسها !

وتتعدد الملاحظات حول هذا « الخروج الأول » :

فهو من ناحية قد أعاد الى مصر مكانة الصدارة فى المنطقة ، وهى مكانة ظلت تتمتع بها بامتداد الدول الاسلامية التى نشأت فيها والتى استمرت تهيمن على الشام وعلى مناطق واسعة من شبه الجـــزيرة العربية حتى سقطت تلك المكانة بسقوط القاهرة فى أيدى السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ ، وتحول مصر الى مجـــرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية ٠

وهو من ناحية أخرى قد مكن المصريين من حكم « بلاد الجوار » التى طالما حكموها ، ولفترات غير قصيرة ٠٠ شبه الجـزيرة العـربية لنحو ثلاثة عقود والشام لنحو عقـد ٠

الأهم من ذلك أنه استبقى لمصر الأراضى الجنوبية التى شكلت ما عرف لفترة غير قصيرة فى التاريخ « بالسودان المصرى » ، وهى أراض كانت تشكل اهمية حيوية بالنسبة لمصر (٣) ٠

وهو من ناحية ثالثة قد وضع مصر على خـــريطة « الصراعات الدولية » وهو وضع بدأ منذ قدوم نابليون اليها عام ١٧٩٨ ، ولكنـــه كان قد بدأ بالنظر الى مصر باعتبارها ميدانا للصراع ، أما بعد «الخروج» فقد اكتسب بعدا آخر ، فوضع مصر على تلك الخريطة هذه المرة جـــاء من خلال تحولها الى « قوة اقليمية » ينبغى أن توضع فى حسبان القوى الدولية التى تصنع الخريطة ، والحال هنا قد اختلف عن الحال فى أعقاب القدوم الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر (٤) ٠

ولنا أن نشير هنا الى قصة معروفة وهى أن دولة عظمى من دول ذلك العصر ، وهى فرنسا ، حاولت فى تلك الحقبة التحالف مع مصر لضرب بلد عربى ، وهو الجزائر ، غير أن محمد على رفض العـــرض

الفرنسى فلم يكن الرجل ليتصور أن يتحالف مع دولة أوربية ، مهما بلغت درجة صداقتها له ، لضرب بلد اسلامى ، المهم أن هذه القصة تشير الى ما أصبحت تتمتع به مصر كقوة اقليمية يمكن أن تسعى اليها قـــوى عظمى لتحقيق بعض سياساتها :

وهو من ناحية أخيرة قد كفل لمصر « وضعية خاصة » لم تتوفر لأية ولاية عثمانية أخرى ، وهو وضع كان أشبه بالاستقلال الذاتى وربمـا يفوقه فى بعض المناحى (٥) ·

واذا كان « الخروج الأول » قد أســــهم فى صنع تلك الوضعية الخاصة ، فان تلك الوضعية بدورها هى التى كانت وراء صنع « الخروج الثـانى » !

الخروج الثـانى ١٨٥٣ ـ ١٨٧٦ :

تشمل هذه الفترة جانبا من عصر كل من عباس الأول وسعيد وأغلب سنى عصر اسماعيل ··

فى عصر عباس وسعيد · عبرت القوات المصرية الحدود مرتين وكانت نتيجة الخروج فى المرتين بالسلب ··

المرة الأولى خرجت دعما للقوات العثمانية فى حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) ، ولنا أن نلاحظ هنـــا أن القـــوات المسـلحة المصرية عملت فى تلك الحرب فى صفوف جيش « الدولة العلية » ولم تعمل أبدا باسم مصر أو تحقيقـا لمصـالحها كمـا جـرى بشـكل ظاهر فى أغلب مـرات الخروج الأول !

كانت المرة الثانية الأكثر سوءا ، فالقوات المصرية لم تعبر فحسب الحدود فى تلك المرة ، بل عبرت المحيطات !

فبناء على مطلب من الامبراطور الفرنسى « نابليون الثالث » من صديقه باشا مصر « سعيد باشا » بعث هذا الأخير بالفصائل السودانية من القوات المصرية الى المكسيك لتحارب الى جانب القوات الفــرنسية فى صف « الامبراطور مكسمليان » الذى كانت تدعمه فرنسا (٦) ·

ومع أن الخروج المصرى فى تلك المرة قد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه فى أية مرة من قبل أو من بعد ، ومع انه استمر لأربع سنوات متتالية (١٨٦٣ ـ ١٨٦٧) فانه كان الخروج غير المفهوم من وجهة نظر تحقيقه لأية مصلحة مصرية ·

اختلف الموقف فى عصر اسماعيل كما اختلفت التوجهات ··

فهو قد ابتعد بالقوات المصرية عن عبور الحدود باتجاه الشرق بعد أن نال جده ما نال من عداء الدولة العثمانية أو عداء القوى الأوربية نتيجة للعبور فى هذا الاتجاه ٠

من ثم جاء الخروج المصرى فى تلك الحقبة باتجاه الجنوب ، فتم استكمال ما أصبح يشكل السودان الحديث من خلال وصول القوات المصرية الى الغرب بانهاء وجود سلطنة دارفور الشهيرة ، ومن خلال وصولها أيضا الى الجنوب بتكوين ما سمى وقتذاك بمديرية خط الاستواء التى أصبحت تشكل فيما بعد مديريات السودان الجنوبية ٠

عبرت القوات المصرية أيضا فى هذا « الخروج الثانى » الى سواحل البحر الأحمر ٠٠ الى الصومال ومنطقة الساحل التى أصبحت تسمى بعد ذلك باريتريا (٧) ٠

وكان هذا « الخروج الثانى » فى عمومه وثيق الصلة بما شهدته مصر من تطورات فى عصر اسماعيل ٠٠

فاستكمال الهيمنة على السودان ، خاصة الوصول الى منابع النيل الجنوبية كان وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية الهائلة التى شهدتها مصر خلال النصف الأول من الستينات والتى تحولت بمقتضاها الى أكبر مزرعة للقطن الطويل التيلة فى العالم ، واكتسبت من خلال ذلك مكانة مميزة فى السوق العالمى ٠

والسعى للسيطرة على كل الشاطىء الغربى من البحر الأحمر كان وثيق الصلة بما جرى فى أواخر الستينات من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية مما أكسب هذا البحر مكانة خاصة كان قد فقدها منذ أواخر القرن السادس عشر بعد اكتشاف واستخدام طريق رأس الرجاء الصالح ٠

صحيح ان اسماعيل قد فشل فى محاولته ضم الحبشة فيما جرى فى حروبه ضدها (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) الا أن هذا الفشل لا يؤثر كثيرا فيما نجح فى تحقيقه « الخروج الثانى » من أهداف استراتيجية ٠٠ تأمين مصادر المياه المصرية وتأمين طريق الملاحة المار عبر القناة المصرية التى ربطت أرجاء العالم وهى مهمة رأت مصر أنها المنوطة بها وليست أية قوة دولية أخرى ٠

الخروج الثالث ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ :

لما يقرب من قرن ، أو لخمسة وثمانين عاما على وجه التحديد ، توقف عبور القوات المصرية للحدود ، ولسبب ظاهر ٠

فقد وقعت مصر أغلب تلك الفترة (١٨٨٢ ـ ١٩٥٦) تحت الهيمنة البريطانية وان اتخذت تلك الهيمنة مسميات مختلفة ، احتلال وحماية وتصريح ومعاهدة ، وكانت سياساتها بالتالى تصنع فى لندن قبل أن تصنع فى القاهرة ، ولم يكن منتظرا فى ظل تلك الظروف أن تلعب أى دور كقوة اقليمية ، وهو الدور الذى كان يتيح للقوات المصرية « الخـــروج » لوضع هذا الدور موضع التطبيق ٠

وبامتداد تلك الفترة الطويلة كانت قد تغيرت أوضاع كثيرة ، فقد اختفت المنظومة القديمة التى جمعت المنطقة لتحل محلها أكثر من منظومة جديدة ٠٠ الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الدائرة الافريقية التى لم تلبث أن عبرت عن نفسها بمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الــدول الحديثة الاستقلال والتى عبرت عن نفسها بدورها فيما سـمى بمجموعة « الحياد الايجابى » أو « عدم الانحياز » فيما بعد ، والملاحظ أن مصــر قد لعبت دورا « تأسيسيا » فى كل مؤسسات المنظومة الجديدة ٠

وفى ظل هذه المنظومة جاء الخروج المصرى الثالث ، وهو الخـروج الذى اقترن باسم « جمال عبد الناصر » فقد حدث فى عهده ، ونتيجـة لسياساته ، وهى سياسات متعددة الجوانب ٠٠

وقد تعرض الرجل منذ السبعينات لحملة ضارية تحت دعوى أنه لم يرسل القوات المصرية عبر الحـدود الا لتحقيق أمجاد شخصية وانه قـد تسبب فى افقار مصر نتيجة لهذا الارسال ، وهو أمر غير صحيح ٠

فالمرة الوحيدة التى كان على الرجل أن يرسل بتلك القوات عبــر الحدود حفظا لهيبته الشخصية ، مع حدث الانفصال السورى فى سبتمبر عام ١٩٦١ ، نكص على عقبيه ولم يفعل !

المرات الأخرى كانت تنفيذا لسياسات ، وهى سياسات كانت فى مجموعها تنفيذا لاستراتيجية عامة تتفهم مكانة مصر فى المنطقة وضرورة أن تتصرف وفقا لهذه المكانة لمصلحتها ، ولمصلحة المنطقة ٠

وتأسيسا على هذا الفهم جاء الخروج المصرى الى الكنغو تحت راية الأمم المتحدة حفاظا على وحدة واستقلالية الجمهورية الافريقية الوليدة ٠

الأهم من ذلك الخروج المصرى الى الساحة العربية ، وقد حدث أكثر من مرة خــلال الستينات ٠٠

ربما تكون المرتان اللتان ذهبت فيهما القوات المصرية الى شـــبه الجزيرة العربية أهم تلك المرات ٠٠

المرة الأولى عام ١٩٦١ الى الكويت فى أعقاب الأزمة التى أثارها العراق فى عهد عبد الكريم قاسم والتى جدد خلالها دعاويه التاريخية بتبعية الكويت للعراق ، وهي الأزمة التى ترتب عليها تواجد عسكري بريطانى فى الامارة الحديثة الاستقلال ، وهو التواجد الذى انزاح بعد وصول القوات العربية التى تزعمتها مصر الى الكويت ٠

وقد حدث الخروج فى تلك المرة على نطاق محدود ، سواء من ناحية القوة التى تم ارسالها أو من ناحية الفترة التى بقيتها ، والتى لم تتجاوز العامين ، فضلا عن أنها قد ذهبت تحت مظلة الجامعة العربية (٨) ٠

المرة الثانية بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وقد اختلف الخروج هذه المرة فقد تم على نطاق أوسع من أى خروج سابق ، بالاضافة الى أنه استمر لأكثر من خمس سنوات ، ولم ينته الا كنتيجة من نتائج حرب يونية عام ١٩٦٧ ٠

وقد لقى هذا « الخروج الكبير » انتقادات حادة من خصوم عبد الناصر فى الداخل والخارج لما ترتب عليه مما اعتبره هؤلاء تضحيات مصرية جسيمة ، بيد أن المدافعين عن سياسات الرجل يرون أنه بالرغم من أى شىء فان ذلك الخروج قد وضع اليمن على خارطة العالم الحديث بعد أن كان غائبا عنها ٠

والحقيقة أن حسابات القيام « بالدور المصرى » لا تتم على هذا النحو وانما تتم على ضوء الحسابات بمدى تحقيق الاستراتيجية الوطنية ونظن أن الحساب من هذا المنطلق كان صحيحا ، فعبد الناصر لم يرسل المصريين الى شبه جزيرة القرم للدفاع عن عرش آل عثمان كما لم يبعث بهم الى المكسيك حبا فى سواد عيون امبراطور فرنسا وانما أرسلهم سواء لمعاونة اليمنيين على التخلص من أكثر الأنظمة تخلفا فى العالم أو من الوجود البريطانى فى الجنوب ، وهو ما تحقق ، وهو ما تقاضت مصر بعض ثمنه عام ١٩٧٣ باغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية خلال الحرب ٠

الخروج الرابع ١٩٩٠ :

ما جرى من عبور القوات المصرية للحدود فى أغسطس الماضى باتجاه شبه الجزيرة العربية يقدم المرة الثالثة من مرات خروج تلك القوات فى ذات الاتجاه ، ورغم ما يبدو من أن هذا الخروج فى مرحلة « الصناعة التاريخية » الا أنه يمكن تشخيص هذا الخروج على ضوء سوابق التاريخ !

أول ملاحظة فى اتجاه هذا التشخيص أنه يفصل بين هذا الخروج والسابق عليه نحو ربع قرن (١٩٦٧ ـ ١٩٩٠) ، ويعزى ذلك فى تقديرنا فى جانب منه الى انشغال مصر بقضية التحرير الوطنى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ثم انه يعزى فى جانب آخر الى ما حدث بعد كامب ديفيد من انعزال مصرى عن الشئون السياسية العربية ، وهو انعزال بقدر ما أثر فى مكانة مصر العربية فقد أثر فى نفس الوقت في درجة الاستقرار العربى .

الملاحظة الثانية مترتبة على سابقتها فقد أدى الغياب المصرى الى سعى حثيث من قوى عربية عديدة لاحتلال المكانة الخاصة التى خلت من جراء هذا الغياب ، كان أظهرها العراق تحت حكم الرئيس صدام حسين الذى لم يأل جهدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، بدءا من دوره النشط فى مؤتمر بغداد الذى جمد عضوية مصر فى الجامعة العربية ، وانتهاء بمحاولة تحييدها من خلال انشاء « مجلس التعاون العربى » الذى قام واستمر بمبادرة عراقية .

الملاحظة الثالثة متصلة بما شهدته السبعينات والثمانينات من تخلخل واضح فى المنظومة العربية تبعه انشاء مجموعة من « المجالس » خليجية ومغاربية وعربية ، وهى وان عبرت عن شعور بانحسار المظلة التى حافظت على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فقد تبعها قدرة الطامعين فى الزعامة على الحركة لتحقيق المطامع .

ونرى أن المناخ الذى صنعته تلك الملاحظات هو الذى أغرى القيادة العراقية على القيام بعملها العسكرى الساعى الى محو الكويت من على الخريطة ، وهذا العمل وان كان قد وضع العالم فى جو الأزمة فهو يقينا قد وضع القيادة المصرية فى موقع « الخيارات الصعبة » .

فهذه القيادة فى عهد الرئيس مبارك قد اتسمت فى جانب منها بموقف بالغ الحذر بكل ما يتصل بارسال قوات مصرية عبر الحدود ، وهو موقف بدا فى أكثر من مناسبة .. بالرفض القاطع لطلب أمريكى متكرر بالقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا رغم توتر العلاقات بين البلدين ، وبالاكتفاء بتقديم السلاح والمستشارين للعراق فى حربه الطويلة مع ايران .

وهذه القيادة كانت تؤثر اعادة مصر الى مكانتها الطبيعية داخل المنظومة العربية بالوسائل الدبلوماسية دون غيرها من الوسائل ، خاصة الوسائل العسكرية ، وبالرغم من أن هذا النهج يتطلب وقتا وصبرا الا أنه يبدو ان الادارة المصرية فى عهد الرئيس مبارك كانت مستعدة أن تبذل الاثنين !

بيد أن ما أحدثه الاجتياح العراقى للكويت قد وضع هذه الادارة فى موقف يصعب معه استمرار الالتزام بالحذر ·

والقول بأن مصر قد بادرت للتحرك من اجل « حفنة دولارات » متمثلة فى اسقاط جانب من الديون أمر يستحيل تصديقه ، ثم ان القول بأنها قد أرسلت أبناءها خارج الحـــــدود لأول مرة من ربع قرن بسبب المبادىء وحدها أمر يصعب تصديقه !

والحقيقة ، فيما نراه ، انه كان على القيادة المصرية أن تصنع « الخروج الرابع » أو أن تقبل بواقع يقوم على :

١ ـ انهيار سياستها العــربية التى اتبعتها بصــبر وأناة طويلين بامتداد الثمانينات ·

٢ ـ القبول بتقزيم دورها العربى ، وهو تقزيم لن تنصرف آثاره على مصر وانما ستنسحب تلك الآثار على مستقبل الاستقرار العربى بحـكم أن الدور المصرى كان دائما صانع هذا الاستقرار ·

٣ ـ توسيع الرقعة التى يتحرك فيها « الآخرون » لصناعة مستقبل المنطقة سواء كان الآخرون من القوى الدولية الطامعة أو من قوى اقليمية غير عــربية ·

ونعتقد أنه تأسيسا على هـــــذه الاعتبارات جاء القرار المصرى بالخروج الرابع ، ونرى أنه حتى هذه اللحظة تشير كل الايماءات أن هذا الخــروج يسير فى الطريق الصحيح ، للحساب المصرى والعــربى بالأساس ، مما يتأكد من جملة التصريحات المصرية فى هذا الشأن ·

أهم هذه التصريحات متصل بالرفض المصرى المشاركة فى أى قتال على أرض العراق ، وبالتحذير المصرى من أى تدخل اسرائيلى فى الأزمة لأنه سيكون لمصر فى هذه الحالة « موقف مختلف » ، وأخيراً برفض القيام بدور شرطى المنطقة وهو الدور الذى تتوق أمريكا أن تجـــد من يقوم به ، وهى كما أشرنا تصريحات تؤكد أن « الخروج الرابع » اســتمر فى طريقه الصحيح رغم كل الضغوط والاغراءات !

حواشى الفصل الثالث

(١) د· جوزف حجار : (ترجمة بطرس الحلاق ، ماجد نعمة) : أوربا ومصير المشرق العربى — حرب الاستعمار على محمد على والنهضة العربية ، الفصل الأول ·

(٢) د· لطيفة محمد سالم : الحكم المصرى فى الشام (١٨٣١ — ١٨٤١) ·

(٣) د· محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ·

(٤) Ghorbal, Shafik; The Beginings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.

(٥) معاهدة لندن ١٨٤٠ ، فرمان فبراير ١٨٤١ — انظر ملحق رقم (١) ·

(٦) رايت ، ليلور تشامبرز ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ — ١٩١٤ (ترجمة د· فاطمة علم الدين عبد الواحد) ص ٩٦ — ٩٩ ·

(٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل — الجزء الأول ص ١٠٤ — ١٩٢ ·

(٨) انظر قرار الجامعة العربية بارسال قواتها الى الكويت — ملحق رقم (٢) ·

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

« النظام السودانى »

بين الخــطأ السياسى والخطيئة التاريخية !

فى غيبة المؤسسات الرقابية أن يرتكب أى من الأنظمة العــربية اخطاء سياسية فهو أمر وارد ، بل كثير الحدوث ، أما أن ينزلق الى الوقوع فى مستنقع الخطيئة التاريخية فهو الأمر الذى يتوجب التنبيــه اليه بحكم ما يترتب على ذلك الانزلاق من مخاطر مستقبلية لا تقتصر على عمر هذه الأنظمة مهما طال ، ونخشى أن يكون حكم « جبهة الانقــاذ » القائم فى الخرطوم قد انزلق الى المستنقع !

و « الخطأ السياسى » فى العلاقات بين الأنظمة العربية شــائع ، بل ومعتاد ، وهو ينتهى فى العادة بلقاء الرؤساء أو الملوك ، بدون سبب مقنع للناس ، وربما يكون قد بدأ بدون سبب مفهوم لهؤلاء !

يختلف الأمر بالنسبة « للخطيئة التاريخية » التى تتجاوز فى العادة شخوص الحكام وتلحق بمناطق مفروض أنها محرمة فى العــلاقات العــربية ·· مناطق مصالح الشعوب ومستقبلها !

واذا كان يوم ٢ أغسطس الحزين قد أرخ لحقبة جديدة ·· حقبة دخول العلاقات العربية ـ العربية فى المناطق المحرمة بكل مضاعفاتها التى تمخضت عن هذا الدخول ، فان هناك مخاوف لها ما يبررها أن يكون

نظام « جبهة الانقاذ » فى الخرطوم لديه ما يغريه على هذا الولوج بالنسبة للعلاقات المصرية ـ السودانية ، وهو ولوج محفوف بالمخاطر على وجه اليقين ! ، ثم انها خطوة ، وعلى امتداد تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية ، التى توصف « بالأزلية » ، لم تجرؤ أية سلطة ، مهما كان كنهها ، وسواء فى الخرطوم أو فى القاهرة من خطوها ! ، ويحفل تاريخ العلاقات بين البلدين بالأمثلة ٠

أهالى الجهات البحرية !

فقد لا يعلم الكثيرون أنه فى الفترة التى عرفت فى التاريخ السودانى بدولة « المهدية » (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) ، وهى الفترة التى شهدت أشد أنواع التوتر بين السلطتين فى الخرطوم والقاهرة ، كان قادة الدولة الثورية فى السودان أذكى كثيرا من الدخول الى المنطقة المحرمة ، هاجموا حكام مصر وأنذر محمد أحمد المهدى الخديو توفيق بالويل والثبور حتى انه كتب اليه يتوعده بأن الله « كم أهلك من قبلك من الملوك أهل الحصون المنيعة من هو أشد منك قوة وأكثر جمعا (١) ، ولكن وصلت هذه القيادة عند المنطقة المحرمة وتوقفت !

فالمهدى والخليفة عبد الله يبعثان برسائل ودية لقطاعات عدة من الشعب المصرى ٠٠ الى « من بمصر من العلماء على اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم وخصوصا مشايخ الاسلام ذوى العقول والأحلام » ! « والى «الأعيان المصريين وزعماء القبائل في الصعيد» (٢) ، والى والى ٠٠ فقد رأت الزعامة المهدية فى أبناء الشعب المصرى أنهم « أهالى الجهات البحرية » ، ولم تعتبرهم فى أى وقت عنصرا معاديا ، مما ينم عن فهم ربما فطرى ، ولكنه عميق ، بحدود المنطقة التي لا ينبغى الاقتراب منها ! ٠

وقد لا يعلم الكثيرون أيضا أنه فى ظل وجود سلطة استعمارية فى كل من القاهرة والخرطوم ، وهى سلطة لم تأل جهدا فى تقطيع الروابط المصرية ـ السودانية ، فان هذه السلطة لم تجرؤ على الاقتراب من المنطقة المحرمة !

تشير الى هذه الحقيقة قصة اخراج شخصية من أهم شخصيات الاستعمار البريطانى من مصر ٠٠ الفيلد ماريشال ادموند اللنبى ، أشهر القادة العسكريين خلال الحرب الأولى ، والرجل الذى أرسلته لندن الى مصر لمواجهة الأحداث الدامية لثورة ١٩١٩ ، والشخصية التى كانت وراء صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ٠٠ كل ذلك لم يشفع للرجل عندما اقترب من المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية ـ السودانية ، ولم

تجد السلطات البريطانية مناصا من سحبه من القاهرة نتيجة لارتكاب الخطيئـــة !

تبدأ هذه القصة فى أعقاب حادثة اغتيال سردار الجيش المصرى ، الانجليزى الجنسية ، السير لى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ • وقد حملت دار المندوب السامى الحكومة المصرية برئاسة سعد باشا زغلول مسئولية الحادث ، على اعتبار أن سياساتها التهييجية هى التى أدت فى النهاية الى دفع أولئك الذين ارتكبوا الحادث على القيام بفعلتهم •

وقرر الفيلد ماريشال اللنبى توجيه إنذار للحكومة الزغلولية تضمن عدة مطالب بالاعتذار والتعهد بالبحث عن الجناة ودفع تعويض ، ثم الأهم من كل ذلك ما جاء فى المطلب السادس من الانذار بتبليغ « المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيـــان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ الف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحـــاجة » •

وكان المندوب السامى فى القاهرة فى عجلة من أمره فلم ينتظر وصول موافقة لندن على الطلبات التى تضمنها انذاره •

وبالرغم من أن الخارجية البريطانية كانت مشوقة للتخلص من الوزارة الزغلولية ، وبالرغم من كل ما كان للفيلد ماريشال اللنبى من مكانة هائلة سواء فى دوائر الحكومة أو فى مصر ، فان رجال الخارجية فى لنـــدن قد رأوا أنه قد تجاوز « المسموح » ، ودخـــل فى المنطقة المحـــرمة من العلاقات المصرية ــ السودانية •

وتقدم قراءة الوثائق البريطـــانية فى هـــذا الصدد الفهم الكامل من جانب هـــؤلاء لطبيعـــة تلك العـــلاقات ، وهـــو الفهـــم الذى لم يخطئه رجـــال الدولة المهدية قبلهـــم •

تقول المذكرة الطويلة التى وضعها رجـــال الادارة المصرية فى الخارجية البريطانية إنه كان على اللنبى إنتظار رد لنـــدن قبل تقـــديم انذاره ، وانه لو كان قد انتظر لما تقدم بهذا الانذار وقـــد جـــاء فيـــه هذا التهديد المستتر بالانتقاص من « موارد مصر المائية » ، وهى مســـألة شديدة الحساسية فى مصر ، ويمكن أن تؤلب جميع المصريين ضد صانعى أى سياسات تقترب منها » ! (٣) •

وقد كلف هذا الخطأ اللنبى منصبه فى القـــاهرة ، فقد تقرر ارجاعه الى لندن بعد شهور قليلة من تقديمه لانذاره المشئوم ، ثم أن الحـــكومة

البريطانية قررت بعد شهرين فقط من تقديم الانذار سحب هـذه المـادة التى اثارت الخلاف مما تم فى رسالتين متبادلتين بين أحمـــد زيور باشا رئيس الوزراء المصرى الجديد وبين المندوب السامى فى القاهرة ، طلب الأول فى رسالته بألا يكون توسيع نطاق الرى فى السودان من شـــأنه بحال من الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة » .

وجاء فى رد المندوب السامى أن الحكومة البريطانية سوف تصــدر التعليمات لحكومة السودان « بأن لا تنفذ ما ســـبق ارساله اليهــا من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له » ، وخرج البريطانيون بذلك من المنطقة المحرمة !

صناعة المنطقة المحـــرمة :

المناطق المحرمة فى العلاقات بين الشعوب لا تصنعها الحكومات ولكن تتم صناعتها على مدى طويل ومن خلال عملية شديدة التعقيــد ، ومن هنا تكتسب عمقها التاريخى ، وتكتسب فى نفس الوقت صـــلابتها ، كما تكتسب حرمتها !

وتتداخل عناصر صناعة المنطقة المحرمة فى العلاقات المصرية ــ السودانية على نحو غير مألوف فى العلاقات بين الشعوب ، الأمر الذى دعا الى اطلاق توصيفات خاصة عليها .. أزلية وأبدية وما الى ذلك من توصـــيفات .

بعض هذه العناصر لا يمكن تحديد بدايتها التاريخية ، فمنذ وقت غير معروف كانت تأتى من السودان ، من سنار وكردفان على وجـــه التحديد ، القوافل الى أسيوط محملة بالمنتجات السودانية وقافلة فى طريق عودتها بالسلع المصرية ، ومنذ وقت غير معروف أيضا كان أبناء الصعيد ، وخاصة أبناء « نقادة » يرسلون ا ثواب التى اعتاد السودانيون على ارتدائها فى أعراسهم والمعروفة باسم « الفركة » .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد الانتقــال من عصر الزراعة الاقطاعية الى عصر الزراعة الرأسمالية فى مصر ، وما استتبع ذلك من بذل عناية خاصة بمشاريع الرى ، أخذت العلاقة بعـــدا

آخر ، وهو البعد الذى صنعه محمد على من خلال ما يمكن تسميته «تنظيم العلاقات المصرية ـ السودانية » ٠

وبينما يجنح الخصوم التاريخيون لهذه العلاقة ، خاصة من أبناء المدرسة الانجليزية فى كتابة تاريخ السودان ، الى توصيف هذا التنظيم مرة بالفتح ومرة بالغزو ، فان الحقيقة التاريخية تشير الى غير ذلك ٠

فالفتح أو الغزو يتم لحساب من يقوم به ، وهذا لم يحدث عام ١٨٢٠ ، واذا كان هناك من مستفيد فهو الطرفان ، الجانب المصرى الذى أمن على موارده المائية ، والجانب السودانى الذى أنفق المصريون عليه اموالا طائلة لاقامة بنيته الحديثة ، والذى أمكن لملمة أطرافه ليتشكل لأول مرة فى التاريخ ما أصبح يكون دولة السودان الحديث ٠

وبدون أى افتئات على الحقيقة التاريخية فان كثيرا مما فى السودان بدأ مصريا ٠٠ المدن والطرق والسكك الحديدية والرى والتعليم والثقافة والصحافة ، بل والجيش والتجمعات الشعبية ، ولنا هنا وقفة ٠

فقد لا يعلم الكثيرون ان الجيش السودانى الحديث فى أصله كان فرعا من الجيش المصرى ، فان هذا الجيش الذى اكتسب وجوده المنفصل بعد حادثة السير لى ستاك عام ١٩٢٤ تحت اسم « قوة دفاع السودان » قد تشكل وقتئذ من الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، وذلك بعد اخراج هذا الأخير من السودان على أيدى الانجليز ٠

أما بالنسبة « للتجمعات الشعبية » فالمعلوم أن « العمل السياسى » فى السودان منذ نشأته أوائل القرن ، وربما حتى يومنا هذا ٠ يصنع قبل أى شىء « موقفه المصرى » ، فالنظام الطائفى عندما ارتدى ثوبا سياسيا ، فقد كان يحكم طبيعة هذا الثوب « موقفه المصرى » ، مع مصر أو ضدها ، والأحزاب الوطنية التى نشأت أولا فى كنف النظام الطائفى كان يحدد مدى قبولها فى الشارع السودانى نفس الموقف ، أكثر من ذلك أن التجمعات الايديولوجية ، مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين ، عندما تشكلت فقد قامت امتدادا للتجمعات الايديولوجية المصرية ! (٤) ٠

يسهم فى صنع « المنطقة المحرمة » وجود سودانى قوى فى مصر ووجود مصرىقوى فى السودان ، ويجمع هذا الوجود بين طابعيه الشعبى والرسمى ، وبينما يقدر عدد السودانيين الموجودين فى مصر بنحو ٢ مليون نسمة ، فان أعدادا كبيرة من المنحدرين من أصول مصرية ، خاصة

من أقباط الصعيد ، قد استوطنوا فى السودان وكونوا طبقة بورجوازية متميزة ، بالاضافة الى ألوف من العاملين فى حقل الرى وفى مؤسسات التعليم المصرية المنتشرة بطول السودان وعرضه ، ومعلوم أن حجم التعليم المصرى ، الذى يقبل عليه السودانيون ، لا يقل عن حجم التعليم الحكومى ، ومعلوم أيضا أن الفرع الوحيد لجامعة مصرية فى الخارج هو فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم (٥) .

ثم انه يسهم فى صنع قداسة نفس المنطقة الاعتبارات الاستراتيجية، فبينما تمثل السودان عمقا استراتيجيا لمصر بدا فى مناسبات تاريخية متعددة ، فان مصر كانت وستبقى النافذة السودانية الى عالم البحر المتوسط ، وان اغلاق هذه النافذة يؤدى الى لون من ألوان الاختناق السودانى !

العمق الاستراتيجى بدا فى مناسبات متعددة لعل أقربها التفكير فى انتقال الحكومة المصرية الى الخرطوم عندما أحدقت بمصر قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية ، والانتقال الفعلى لبعض مؤسسات الجيش المصرى الى الأراضى السودانية فى أعقاب حرب ١٩٦٧ استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلى المحدق بأراضى شمال الوادى !

الخطيئة :

تشير السوابق التاريخية الى حقيقتين ..

أولاهما : ان أية سلطة فى القاهرة قد تقبل بالهجوم عليها من جانب أى نظام فى الخرطوم ، وفى كثير من الأحيان قد تتسامح أو تتغافل عن مثل هذا الهجوم وذلك حتى لا يستفحل الخلاف ويتحول الهجوم من الخطأ الى الخطيئة بالاقتراب من « المنطقة المحرمة » !

ولعل الرئيس مبارك كان يعبر عن هذه الحقيقة فى تصريحاته المتكررة بأنه يتسامح فيما يخصه ولكنه لا يتسامح فيما يهدد الأمن المصرى .

والثانية : ان اقتراب أى نظام سودانى من « المنطقة المحرمة » كان يتم فى العادة على حساب المصالح المصرية ــ السودانية ويتم على الأرجح بفعل قوى خارجية أو بوسوسة من الآخرين !

وتأسيسا على هاتين الحقيقتين تتوالى الشواهد التاريخية ..

يشير شاهد من هذه الشواهد الى أن سببا من أهم الأسباب التى دفعت محمد على باشا الى ارسال القوات المصرية الى السودان عام

١٨٢٠ كان الخطر الذي بدأ يمثله المماليك الهاربون الي الجنوب والذين بدأوا يشكلون قوة عسكرية يستعدون بها للانقضاض على مصر ٠

يشير شاهد آخر الى أن الدافع الأساسى وراء القرار بتقدم الجيش المصرى الى السودان عام ١٨٩٨ فيما سمى « بحملة الاستعادة » كـان ما نبه اليه المسيو برومت المهندس الفرنسى بوزارة الأشغال المصرية ٠

ففى محاضرة ألقاها الرجل فى القاهرة ذكر أن أية قوة تستطيع أن تسيطر على احدى المناطق الضيقة فى أعالى النيل تتمكن من الامسـاك « برقبة مصر » بكمية صغيرة من الأحجار تعترض مجرى النهر وكـان معلوما أن فرنسا مرشحة للقيام بهذا العمل ، وهــو ما حـدث بالفعل من خلال تقدم حملة مارشان المشهورة في اتجاه فاشودة ، الأمر الذى عجل بارسال « حملة الاستعادة » وانتهى بالمواجهة الشهيرة بين القـوتين المصرية والفرنسية حول هذه البقعة مما صنع أزمة كبيرة لم تنته الا بجلاء الفـرنسيين (٦)

ولعل ما يصنع « مناخ الأزمة » فى العلاقات بين حكومتي الخرطوم والقاهرة فى الوقت الحالى ليس بعيدا عن هاتين الحقيقتين ٠

ونظن ، ونرجو أن نكون مخطئين ، ان النظام القائم فى السودان، والذى أسمى نفسه « بجبهة الانقاذ الوطنى » ، والذى لقى دعما واضحا من القاهرة مع قيامه ، قد بدأ بالفعل يعبر فى نطاق العلاقات بين البلدين من مجال الخطأ السياسى الى مستنقع الخطيئة التاريخية !

والتمييز بين الخطأ والخطيئة فى سياسات حكومة الخرطوم يبدو من خلال التمييز بين سياسات الحكومة الحزبية التى كان يرأسها السيد صادق المهدى وحكومة الانقلاب العسكرى التى يرأسها الفريق عمـر البشـير ٠

فالزعم بأن العلاقات المصرية ـ السودانية كانت جيدة على عهـد الحكومة الأولى هو زعم غير صحيح ، الا أنه يمكن القـول ان المسـئولين فى هذه الحكومة من « السـياسيين » كانوا مدركين بطبيعة « المنطقـة الحرام » التى لا ينبغى الوصول اليها ٠

فقد كان أقصى ما وصل اليه هؤلاء اتهام الحكومة المصرية بالتدخل فى الشئون السودانية ، أو الاعراب عن عدم الرضاء من تقاعس سلطات القاهرة عن تقديم المعونات الكافية لضرب حركة جون قرنق ، أو بعض الهجمات الصحفية ، ومع ذلك فقد كانت قنـــوات الحوار مفتوحة بين الجانبين المصرى والسودانى طول الوقت حتى أن الصادق عندما أراد

القدوم الى العاصمة المصرية اختار نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للحديث ، وهو فى هذا أراد أن يؤكد على أن علاقته الفاترة بالحكومة المصرية لا تنصرف الى الشعب المصرى !

اختلف الأمر بالنسبة لزعامات الحكومة الحالية من «العسكريين» التى يبدو أنها لا تملك نفس القدر من الادراك ، ســواء لنقص الخبرة السياسية أو للوقوع تحت تأثير الجبهة الاسلامية المتصلبة ، أو اغراءات خارجيــة !

ومع انه كان يطيب لكثير من الحكومات السودانية تحميـــل مصر أسباب بعض المتاعب الداخلية التى تواجهها فان حكومة « البشير » تواجه قدرا من المتــاعب ربما لم تواجهه حكومة سودانية سابقة بدءا بحـــركة « جون قرنق » فى الجنوب التى اتخذت طابعا سودانيا عاما ، وانثناء الى أزمة اقتصادية طاحنة وصلت بالسودان الى حافة المجــاعة ، ووصــولا الى تجمع قوى المعارضة الوطنية فى جبهة تهدف الى الاطاحة بحكومة الانقاذ التى لم تفعل فى رأيهم أى شىء للانقاذ ! ، ومع تضخيم المتاعب تزداد الرغبة فى تحميل القــاهرة « المسئولية » ، ولكن ليس الى حـــد الدخول للمنطقة المحرمة !

وقد اتخذ هذا الدخول أشكالا عدة ، بمضايقات شديدة للمصريين العاملين فى السودان ، وبتشجيع لبعض العناصر التى تقوم بأعمـــال تخريبية فى مصر ، وبعلاقات مشبوهة مع بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، ثم أخيرا بتهديدات خفية « باعتداء ما » على المنشآت الحيـــوية المصرية ، وعلى وجه التحـديد السد العــالى ، وهو أمر تحول من مجــال الاشاعات الى نطاق التقارير الى هتافات المتظاهرين فى شوارع العاصمة السودانية المدعومين بتأييد الحكومة السودانية • وقــد غاص النظــام السودانى بهذا الفعل فى بئر الخطيئة الى الأعناق !

وليس من شك أن قرارات حـــكومة القــاهرة باغلاق المؤسسات التعليمية فى السودان ، فرع جامعة القاهرة ومدارس البعثة التعليمية ، وبوقف رحلات مصر للطيران الى الخرطوم انما جاءت كرد لفعل لوقوع النظام السودانى فى البئر ، وهو ما عدلت عنه القاهرة بعد فترة قصيرة، بحكم أن الجميع يسعون الى اخراج العلاقات المصرية ــ السودانية من بئر الخطيئة وليس انزلاق الجميع اليه !

حـواشى الفصـــل الرابع

(١) نص كتاب المهدى الى توفيق . ابراهيم فوزى ، السودان بين يدى غوردن وكتشنر ج ٢ ص ٤٦ ـ ٥١ .

(٢) د. يونان لبيب رزق ، العلاقات الخارجية للدولة المهدية ـ رسالة ماجستير غير منشورة .

(٣) د. يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ ص ٤٧٤ ـ ٤٨١ .

(٤) د. يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادى النيل ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦ ص ١٦٩ ـ ١٧٦ .

(٥) د. يونان لبيب رزق ، التعليم المصرى فى السودان الهلال ـ سبتمبر ١٩٦٥ .

(٦) Langer, William ; The Diplomacy of Imperilism.

الموضوع الثالث

الحرب

الفصــل الخامس : الحرب الملعونة

الحرب الملعونة !

نظن أنه فى التاريخ العربى المعاصر سيحتل ما جرى بين أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ على الساحة العربية مكانة متفردة لسبب بسيط وهو أنه خارج عن السياق العام لهذا التاريخ ، وهو خروج يستحق اللعنة !

واللعنة هنا ليست تعبيرا عاطفيا فحسب ، ومن الصعب ابراء النفس فى مواجهة ما جرى من قدر من التأثر العاطفى ، وانما هى قبل ذلك توصيف لحادثة تاريخية تخلف آثارا سلبية على مستقبل الشعب العربى فى كل مكان ولمستقبل غير منظور !

وفى رأينا أن الرئيس العراقى عندما استولى على الكويت على هذا النحو ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات ساهم فى صنعها من خلال رهانات مرجحة الخسران .. فى كل ذلك فهو لم يراهن على مستقبله السياسى أو حتى على مستقبل العراق ، بل راهن على المستقبل العربى كله ، وهو رهان تؤكد كل الدلائل أنه فى غير صالح هذا المستقبل وفى صالح خصوم العرب التاريخيين !

ماذا قبل ! ؟

يقتضى ذلك التذكير بمفردات الحركة التاريخية للشعب العربى خلال ما يقرب من نصف القرن الأخير ..

وقد تعددت هذه المفردات ..

أولى هذه المفردات متصلة بالعلاقات العربية ـ العربية .

فقد استمرت هذه العلاقات وتحت أى ظروف تتمتع بحد أدنى مما يمكن أن نسميه « خط الرجعة » سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية ، بمعنى آخر فقد حرصت جميع الأطراف على الابقاء على « شعرة معاوية » .

واذا نحينا جانبا « حرب الميكروفونات » ، وهى حرب لا تكاد تتوقف الا لتبدأ مما يجعل من الصعوبة بمكان «التأريخ» لها فانه تبقى جملة من الحوادث السياسية التى تدهورت فيها العلاقات العربية ـ العربية نختار منها هنا أكثرها حدة فى التدهور ، ما صحب حرب اليمن وما ترتب على الاتفاق فى كامب دافيد .

جاء التدهور فى حرب اليمن على المستوى الثنائى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، بكل ما صاحبه من حرب اعلامية كثيفة وبمحاولة من الجانبين لضرب التدخل فى شئون اليمن .. الرياض التى رأت أن وجودا عسكريا مصريا فى تلك البلاد يمثل تهديدا للمملكة ، والقاهرة التى رأت أن دعم السعودية للعناصر اليمنية المحافظة يمثل خطورة على الثورة اليمنية الوليدة .

وقد وصل هذا التدهور الى مداه عندما قامت طائرة مصرية بالقاء بعض قنابلها على العاصمة السعودية ، وكان مفهوما أن الهدف من وراء هذا العمل احداث فرقعة سياسية قبل استخدام القوة العسكرية .

رغم هذه الحدة فى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد بقيت شعرة معاوية دون انقطاع الأمر الذى بدا بعدما ترتب على هزيمة يونية عام ١٩٦٧ من آثار ، وما جرى فى مؤتمر قمة الخرطوم من اسقاط الخلافات بين الدولتين تماما وعودة التكاتف العربى لمواجهة التهديد الاسرائيلى .

أما فى كامب دافيد فقد اختلف الأمر ، فلم يكن الخلاف ثنائيا هذه المرة وانما جاء بين مصر وبين غالبية المجموعة التى تشكل الجامعة العربية والتى اجتمعت فى مؤتمر بغداد الشهير فى مارس عام ١٩٧٩ ، فان قرارات هذا المؤتمر ، رغم قسوتها ورغم حملة الكراهية العنيفة التى شنت على مصر وقتذاك ، قد ابقت على شعرة معاوية .

بدا هذا الابقاء فى قرارين من القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر ..

القرار الأول الخاص (بتجميد) عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، الأمر الذى يبدو معه أن المجتمعين فى بغداد ، ورغم كل مشاعر المرارة لدى بعضهم ، والاحباط لدى البعض الآخر ، والخوف من الابتزاز من البعض الثالث .. ان هؤلاء لم يستطيعوا الوصول بقرارهم الى (طرد) مصر من الجامعة .

والفارق بين الطرد والتجميد كبير هو الفارق بين اجراء نهائى واجراء مؤقت ، وهو الفارق بين قطع شعرة معاوية والابقاء عليها !

القرار الثانى الخاص باختيار تونس (كمقر مؤقت) للجامعة العربية ، وهو قرار يتحدث عن نفسه ويسير فى نفس الاتجاه . فقد كان يعنى ان المجتمعين لا يمارون فى حقيقة أن القاهرة ستبقى «المقر الدائم» بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على الشعرة ! (١) .

واذا كانت قواعد التاريخ فى العلاقات العربية ـ العربية تسمح بالذهاب فى اتجاه التوثيق الى ما شاء الله .. الى حد الوحدة أو الاتحاد ، فانها لا تسمح بالسير فى الاتجاه المضاد الا لحد محدود ، فلن يجد السائر فى هذا الاتجاه ألا أبوابا موصدة ، أو مفتوحة الى جهنم ! مما يكسب شعرة معاوية متانة مستمدة من تلك القواعد !

★★★

المفردة الثانية خاصة بالموقف العربى من الوجود الاسرائيلى فى المنطقة ولا نظن أن قضية لقيت اجماعا عربيا فى التاريخ المعاصر بقدر ما لقيته قضية الاستشعار بالخطر الاسرائيلى ، وهو استشعار بدأ فى أعقاب حرب ١٩٤٨ وتزايد فى أعقاب حرب ١٩٥٦ واستفحل بعد حرب ١٩٦٧ .

ويلاحظ ان هامش الاختلاف العربى ـ العربى حول تلك القضية استمر محدودا ان لم يكن منعدما ، فعند التعامل مع هذا الخطر كان يختفى الحديث عن المحافظين والتقدميين ، وتتوارى المصالح القطرية وراء المصلحة القومية ، فقد كان ، وما زال ، هذا الخطر فى عموميته أكبر كثيرا من حصر ضرره فى قطر واحد .

وتشير ألف باء الدراسات الاستراتيجية أن عدو الوطن هو الذى يمثل خطرا قائما على مقومات الوطن وأمنه ، وتأسيسا على هذه الحقيقة فقد استمرت اسرائيل ، ورغم أية تطورات ، تمثل بالنسبة للعرب العدو الاستراتيجى رقم (١) .

وقد استمر هذا الفهم يحكم تصرفات الحكومات العربية ، كما استمر فى نفس الوقت يحكم علاقات هذه الحكومات بعضها ببعض أو علاقاتها

بالعالم الخارجى ، مهما تباينت سياسات تلك الحكومات ومهما تغيرت مواقعها سواء بالنسبة لأنظمتها الداخلية أو بالنسبة لسياساتها مع العالم الخـــارجى .

★★★

المفردة الثالثة فى المنظومة العـــربية فى فتـرة ما قبل الاجتياح العراقى للكويت متصلة بتأثير الوضع الدولى فى العـلاقات بين الدول العربية . وهو ميدان شهد اختلافات عربية محمومة !

نبع هذا الاختلاف من حقيقتين ..

الحقيقة الأولى ذات بعد تاريخى ، فعصر الاستعمار قد خلف ما يمكن توصيفه بالمخاوف التاريخية من الدول الاستعمارية ، خاصة وأن حركات التحرر فى البلدان العربية قد اختلطت فى غالب الأمر بالدماء وكثير من مشاعر الكراهية ..

ومن الصعب القول ان تلك المشاعر قد غاضت بعد رغم بعـد الشقة بين انتهاء العصر الاستعمارى فى العقد التالى لانتهاء الحرب الثانية وبين مطلع التسعينات ..

ولا شك أن الوجود الاسرائيلى وما ترتب عليه من احباطات عسكرية وسياسية . فضلا عما توافر لهذا الوجود من أسباب الدعم من الغــرب ، المصدر الدائم لدعم اسرائيل ، قد أدى الى استمرار الشكوك وتزايد شعور المرارة من الدول الغربية صاحبة الســـجل السابق فى العصر الاستعمارى .

الحقيقة الثانية : ما عرفته نفس الفترة من ظهور الكتلتين واحتداد الحرب الباردة مما أدى الى توجه عديد من الدول العــربية على رأسها مصر الى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا .

وقد استتبع ذلك أشكال من الانقسام العربى ـ العربى ، وبينما كان الاتجاه فى صف الدول العربية المتجهة الى الكتلة الشرقية قبـل عـام ١٩٦٧ فانه قد أخذ يرجح الى الاتجاه الآخر بعد ذلك ، وان اســتمرت الخلافات قائمة وحادة فى المرحلتين .

وماذا بعـــد ؟

يلجأ المؤرخون الى حيلة قديمة لتبيان حجم المتغيرات غير المتصورة التى تحدث فى مرحلة قصيرة لا يسهل استيعابها !

يمكن أن نطلق على هذه الحيلة حيلة « أهل الكهف » ، وهى تقوم على تصور أن هناك شخصا ما دخل الكهف ، وفى هذه المرة لفترة قصيرة

لا تزيد عن بضعة شهور ، ولدى خروجه من الكهف فإن ما شاهده من تغييرات لم تكن لتخطر لأكثر المتشائمين على بال !

فسوف يجد صاحبنا مجموعة من الأحداث غير المسبوقة كان يصعب على أى عاقل تصور حدوثها مهما اشتطت التصورات ·

سوف يجد أولا ، ولأول مرة فى تاريخ العالم المعاصر ، مجموعة من قرارات مجلس الأمن الصادرة باجماع الدول الأعضاء بما فيها الإتحاد السوفيتى والصين ، وهى قرارات تدين دولة عربية عضو بالجامعة العربية باحتلال دولة عربية أخرى عضو بنفس الجامعة ! ثم انها قرارات وصلت الى حد السماح باستخدام القوة لانهاء هذا الاحتلال (٢) ·

ولعل أخطر ما فى هذا الاجماع أن الاحتلال العراقى للكويت قد أتاح الفرصة للتأكيد أن ما حدث من متغيرات على صعيد العلاقات الدولية خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صنع نظاما جديدا قائما على « وحدانية القطبية » بعد تلك القطبية الثنائية التى استمرت لما يزيد عن أربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية ·

وسوف يجد أنه لأول مرة فى التاريخ تقف دولة صغيرة ، مهما بلغ شأن قوتها العسكرية أمام ارادة عالمية يصنعها القطب الوحيد مما يصلح تسمية لمسرحية مأسوية تحت عنوان « رجل ضد العالم » وهو موقف انتحارى أكثر منه موقف بطولى !

سوف يجد ثانيا ، وكأمر غير مسبوق فى التاريخ العربى المعاصر أرضا عربية وقد تحولت الى ميادين للاقتتال بين جيوش عربية ، وسماء العرب تحوم فيها صواريخ عربية لتضرب أهدافا عربية أو طائرات وصواريخ غير عربية ولكنها تضرب أيضا أهدافا عربية !

سوف يجد ثالثا العدو الاستراتيجى وقد تهمش مكانه فى صف العداء فبعد أن استمرت اسرائيل لأكثر من أربعين عاما تقوم بدور «المعتدى» فى التاريخ العربى تخلت عن هذا الدور لتتركه لآخرين يحققون نفس أهدافها ، بل ويزيد ·

والتخلى (المؤقت) والمتكلف عن دور المعتدى تقاضت اسرائيل من العالم ثمنا باهظا له ، ونعتقد أنها لن تفوت الفرصة وستتقاضى ثمنا آخر ·· من العرب هذه المرة !

وسوف يجد رابعا شعبا عربيا يتعرض لهجمة عسكرية شديدة الشراسة تقوض ليس فقط قوته العسكرية ، وانما الأخطر من ذلك «البنية

الأساسية، التى يفترض أنها ثمرة جهود طويلة وأموال طائلة مطلوب اعادة بذلها وانفاقها ٠

وسوف يجد خامسا انقساما عربيا لا نظن أن تاريخ العرب المعاصر قد شهد مثله من قبل ، والكارثة التى يصنعها مثل هذا الانقســـام أن ما تعود عليه العرب من قبل من « انقسامات الأنظمة » قد حل محله هذه المرة انقسامات الشعوب ، وبينما كانت تنتهى الانقسامات من النوع الأول من خلال الوساطات أو لقاءات الحكام وتبادل القبلات العربية المعروفة فان هذا النوع من الانقســامات يتطلب وقتا طويلا للتخلص من آثاره ، خاصة عندما تكون تلك الآثار ملوثة بدماء العــرب ، وهى أيضــا قــد بذرت شكوكا بين الشـــعوب العــربية لا نعتقــد ، ومهما بلغت درجة التسامح العربى انها ستنزاح بسهولة ، باختصار فان الانقسام العــربى هذه المرة قد انقطعت معه شعرة معاوية الشهيرة ٠

ومما قد يثير ذعر صاحبنا ملاحظة أن الانقسام هذه المرة قد دخل البيت العربى فاختلف الناس فيما بينهم بين ادانة الغزو العراقى للكويت وبين رفض التدخل الغربى لضرب العراق ، بل لعل هذا الانقسام تسلل داخل كل انسان عربى فأصبحت تتنازعه مشاعر الرفض المتناقضة ٠٠ رفض الاستيلاء العراقى على الكويت ورفض ضرب العراقيين حتى النخاع فيما حدث خلال الحرب الجوية والبرية ٠

ولابد أن هذا « الخارج من الكهف » ستجتاحه كل مشاعر الحــزن وهو يرى ما صنعه التخلف العــربى ٠٠

فهذا التخلف قد صنع أغلب قسمات الحرب ٠٠ الحرب الملعونة ٠٠

« فالبطل » فى التاريخ صناعة بشرية قديمة على أن يكون هذا البطل استجابة حقيقية لمتطلبات عصره ، مما يجعله اضافة صحيحة لتــاريخ الشعب الذى خرج منه ولتاريخ الوطن الذى قاده ٠

يقتضى هذا أن يكون « البطل » صاحب قضية عادلة ، ولابد أن صاحبنا سوف ينزعج أشد الانزعاج عندما يشاهد هذا الخلط الهائل السائد على الساحة العربية الذى أصاب مفهوم البطولة فى التــاريخ ، فالفارق كبير عندما يحارب « البطل » من أجل التحرير أو أن يزج آخــر ببلاده والمنطقة فى حرب من أجل تحقيق أطماع اقليمية صغيرة أو كبيرة ٠٠ باختصار فان البطل التاريخى يجب أن يكون صاحب « قضية وطنيــة عادلة » ليدخل من بوابة الأبطال ٠٠ اما الرئيس العراقى فنظن أنه ســيدخل من بوابة أخرى ٠٠ « بوابة أبطال اللاقضية » !

وسيحزن صاحبنا عندما يقرأ هذا « الاتفاق غير المكتوب » والذى

تستمر لفترة غير قصيرة فى تلك الحرب الملعونة بين الطرفين المتحاربين ، وهو الاتفاق الذى يقوم على اخفاء حقيقة الخسائر العراقية ..

القيادة الأمريكية وكان يدفعها الى ذلك مخاوف من اثارة الرأى العام سواء فى دول التحالف أو لدى بقية شعوب العالم ، فان كم النيران الهائل التى اسقطت على العراق والكويت خلال أسابيع الحرب لابد أن يكون لها ألوف الضحايا .

و « الزعامة التاريخية » للعراق كانت تخشى الافصاح عن حجم الخسائر حتى لا يفت ذلك فى عضد أبناء الشعب ، من المحاربين أو من المدنيين ، وليس مهما بعد ذلك أن تقود هؤلاء وأولئك الى الجحيم .

وسياسة التجهيل التى استمرت تتبعها القيادة العراقية سمة أخرى من سمات التخلف التى يجب أن تحاسب الشعوب قياداتها عليها لأن تلك السياسة تعنى أن يبقى الشعب العراقى منوما حتى وهو فى حالة حرب الى أن يستيقظ على حجم الكارثة .

ويندرج تحت التوصيف بالتخلف هذه الفرحة التى تملكت بعض الدوائر العربية بالتدخل الأمريكى لضرب صدام ، اذ ينبغى الادراك أن هذا التدخل تحت أى مسمى ، تحالف أو قوة الجنسيات المتعددة هو شر ، حتى لو كان شرا لابد منه ، فالتاريخ يعلمنا أن مثل تلك التدخلات يكون لها فى العادة ثمن ، وهو ثمن لن يدفعه سوى العرب ، من حاضرهم ومن مستقبلهم !

ونعتقد أيضا أنه من قبيل التخلف ما عمد اليه البعض فى المنطقة من توصيف الحرب الملعونة « بالحرب العالمية » الأمر الذى قد أدخل لونا من السعادة الزائفة فى قلوب بعض العرب الذين قد يرضيهم أننا قد نجحنا أخيرا فى اثارة حرب .. وحرب عالمية !

ومن يقرأون التاريخ ويعرفون الف باءه يعلمون أن « الحرب العالمية » لها مواصفات لا تتوفر بحال للحرب الملعونة ، الذى يمكن قوله فى هذا الصدد ان الحرب التى دارت جر بفيها بعض الأسلحة التى كان مفترضا استخدامها فى الحرب العالمية التى لم تقم أبدا ، وكانت القدرة التدميرية العالية لهذه الأسلحة من أهم أسباب منعها ، وهى الأسلحة التى وجدت فى المنطقة العربية حقلا مناسبا لتجاربها .

ولو أدرك السعداء بقولة الحرب العالمية التى أثارها الرئيس صدام

هذه الحقيقة لحلت الأحزان بدلا من مشاعر التفاخر الكاذبة ، ولكنها يقينا سمة أخرى من سمات التخلف .

ونظن أن « الخارج من الكهف » لن يجد مناصا بعد كل تلك المشاهد المأسوية المحيطة من التعجيل بالعودة اليه !

حواشى الفصـل الخامس

(١) انظر قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ (ملحق رقم ٣) ٠

(٢) انظر قرارات مجلس الأمن بادانة الاحتلال العراقى للكويت (ملحق رقم ٤) ٠

الموضوع الرابع

الحدود ـ اللغم المدفون فى العلاقات العـربية ـ العربية ·

الفصل السادس : صناعة الحدود العربية ـ العربية ·

الفصل السابع : الحدود الكويتية ـ العراقية ـ اللغم الذى تفجر !

الفصل الثامن : الحدود المصرية ـ السودانية ـ خصام الأخوة !

الفصل التاسع : الحدود المغربية ـ الجزائرية ـ لغم يهدد الوحـــدة المغـاربية !

(١) صناعة الحدود العربية ـ العربية

تلك الخطوط المستقيمة أحيانا كالسيف القاطع والمتعرجة أحيانا أخرى كالثعبان المتلوى والتى تظهر على خريطة الوطن العربى لتصنع الحدود السياسية بين الدول العربية ، خطوط حديثة لم يكن يعرفها العرب قبل مطلع القرن العشرين ، وعلى وجه التحديد قبل بدايات تداعى الامبراطورية العثمانية التى كانت تحكم القسم الأكبر من هذا العالم .

والتشبيه بالسيف القاطع صحيح فى مجمله لأن هذه الخطوط ظلت فى كثير من الأوقات مصدر فصل للعلاقات العربية ـ العربية قبل أن تكون أداة وصل ، أما التشبيه بالثعبان المتلوى فهو أكثر واقعية بحكم ما تملكه من صفات الثعابين ، فالمشاكل حولها تظل كامنة لوقت طويل ثم لا تلبث أن تخرج ، وفى أوقات غير مناسبة على الأرجح ، لتلدغ الاستقرار العربى ، وكثيرا ما تكون هذه اللدغة في مقتل ، الأمر الذى يتطلب عقد دراسات ، ليس حول الحدود العربية فهذه قصة يطول شرحها وانما حول الحدود العربية ـ العربية ، والتى تشكل لغما مدفونا فى العلاقات بين الحكومات العربية .

وقبل التعرض لقصة صناعة الحدود العربية ـ العربية يجدر تسجيل عدد من الملاحظات :

١ ـ بينما كان مفروضا أن تلتهب خطوط الحدود بين العرب من

جانب وبين القوميات المحيطة من جانب آخر ، خاصة أن تلك الحدود قد رسمت بدورها فى عهود الاستعمار ، وتم خلالها اقتطاع مناطق عربية أو على الأقل ذات أغلبية عربية كبيرة ، فان الحكومات المعنية قد اكتفت بالبكاء على المناطق السليبة ، مثل عربستان أو الاسكندرونة (١) ، أو لم تعد تذكرها أصلا ، كما حدث فى بعض مناطق شرق السودان التى حصلت عليها اثيوبيا ، بينما كانت مستعدة فى كل لحظة بأن تشمر عن سواعدها لتثير قضية الحدود مع نظام عربى آخر ، مع العلم انه يترتب على الحالة الأولى تغير فى هوية مناطق الحدود المقتطعة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لحالتى عربستان والاسكندرونة ٠

٢ ــ ان قضية الحدود العربية ــ العربية فى هذا الاطار تثيرها الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسية صغيرة دون النظر الى ما يترتب على اثارتها من احداث اضرار بالغة فى العلاقات بين الشعوب العربية ٠

والمفروض فى التعامل مع هذه القضايا وضع المصلحة القومية فوق أى اعتبار آخر ، أما أن يحاول نظام من الأنظمة اخفاء اخفاقاته فى الداخل أو فى الخارج باثارة قضايا مع حكومة عربية مجاورة فهو ما يمثل ، فى تقديرنا ، قمة الخيانة القومية ، وهى خيانة استمرأتها بعض الأنظمة الأمر الذى حان التنبيه اليه ٠

ويقدم الموقف المصرى خلال الثمانينات نموذجا لفهم هذه الحقيقة ، فمصر لديها مشاكل حدودية مع السودان فى المنطقة الشرقية من الحدود ، حلايب وما حواليها ، ومصر أيضا لديها مشاكل حدودية مع ليبيا من خلال اثارة قضية واحة جغبوب التى اعتبر بعض المصريين ما جرى من تنازل حكومة زيور عنها فى اتفاقية ديسمبر عام ١٩٢٥ بمثابة « سرقة واحة مصرية » (٢) ، وهى اتفاقية لا زال كثيرون يشككون فى شرعيتها ٠ رغم كل ذلك ، ورغم أن أيا من تلك المناطق المتنازع عليها تصل فى مساحتها الى بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، فان حكومة القاهرة لم تتوان عن أن تقاتل فى حرب قانونية وتاريخية وجغرافية حول ما لا يزيد مساحته عن كيلومتر واحد على الحدود المصرية ــ الاسرائيلية فى معركة طابا الشهيرة (٣) بينما تركت قضايا الحدود الأخرى لتحل من خلال الاتصال بين الاخوة ، وهو موقف لم يقتصر فحسب على عهد الرئيس مبارك ، وان كان قد برز فيه بحكم قضية طابا ، ولكنه كان موقفا مصريا دائما تؤكده سياسات الرئيس عبد الناصر من الأزمة الشهيرة التى تفجرت حول الحدود المصرية ــ السودانية عام ١٩٥٨ ، والتى آثرت مصر وقتها الالتزام بسياسة التهدئة ، رغم كل ما كانت تملكه من أسباب القوة السياسية والقانونية فى مواجهة الطرف الآخر ٠

٣ ـ يكتسب النزاع حول بعض مناطق الحدود العربية ـ العربية حساسية خاصة ، وهى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة ، وليس من شك فى أن النزاعات على الحدود فى المناطق النفطية ، خاصة فى الخليج تتعاظم خطورتها بحكم ما تمثله كل بضعة كيلومترات من تلك الحدود من عشرات الملايين من البراميل التى تترجم الى مئات الملايين من الدولارات (٤) .

ويتحول النزاع فى العادة حول مثل تلك المناطق من نزاع بين طرفين الى نزاع متعدد الأطراف ، وفى كثير من الأوقات يكون بعض هذه الأطراف من غير العرب !

٤ ـ يلاحظ أنه فى العالم الذى نشأت نتيجة لتطوراته التاريخية فكرة الحدود السياسية Political Boundaries ، وهو العالم الذى دخل أرضية « القوميات » فى غرب أوربا ، والذى أصبحت الحدود فيه لها وظيفة معروفة وهى أن تكون اطارا للدولة التى تضم قومية بعينها .. فى هذا العالم ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية وقيام السوق الأوربية المشتركة وما ترتب عليها من أشكال من الارتباطات السياسية أخذت هذه الحدود تكتسى بقدر كبير من المسامية ، وصار اجتيازها لا يشكل عقبة تذكر أمام شعوب هذا العالم .

سار الأمر فى اتجاه معاكس بالنسبة للحدود العربية ـ العربية اذ كلما مر الوقت اكتسبت قدرا من الصلابة ، حتى أن عبورها فى بعض الحالات أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر ، بالرغم من أن القائمين على الجانبين عرب ، وقد يرفعون فى كثير من الأحوال شعارات العروبة الملتهبة .. ولعل الشريط السينمائى الذى قام ببطولته الفنان السورى الساخر « دريد لحام » باسم « الحدود » كان يجسد هذه الحقيقة أصدق تمثيل وأكثرها مدعاة للحزن !

عالم اللاحدود :

« الحدود السياسية » حقيقة من حقائق التاريخ الحديث ، فما كان يفصل بين الدول قبل ذلك هو « التخوم » ، وهى شىء مختلف جد الاختلاف عن الحدود .

فبينما تمثل التخوم « منطقة فاصلة » فان الحدود تمثل « خطا » معينا ومعلما ، أى تحدد مساره مجموعة من العلامات

والحدود هى اطار للدولة بمعناها الحديث ، بكل ما يصنع الدولة

من مفاهيم الوطن والأمة ، وهى أمور قد صنعتها عملية تطور طويلة فى التاريخ الحديث بدأت فى أوربا ٠

بعض هذه التطورات (سياسية) ، وهى التطورات التى بدت فى جانب منها فى قيام « الحكومة المركزية » التى كان مطلوبا أن تفرض سلطانها على كل شبر من الأراضى التى تحكمها ، وكان مطلوبا بالتالى أن تحدد تلك الأراضى ٠٠ بالشبر أيضا !

وتمثلت فى جانب آخر في بروز « الطابع القومى » لهذه الدولة بكل ما صاحب هذا الطابع من تعميق فكرة الوطن والتمسك بترابه ، وكان معنى ذلك وجوب تحديد اطار هذا التراب وعدم التفريط فيه ، الأمر الذى قد يصل الى خوض القتال « دفاعا عن كل حبة رمل » ، كما يقال ، ولو على سبيل المبالغة !

وبعض هذه التطورات (استراتيجية) ، فكلما توفر لهذا الخط امكانات دفاعية طبية ، فهو أدعى للتمسك به والدفاع عنه ، وهى امكانات تتفاوت بين مرتفعات مانعة ووديان عميقة وأنهار عريضة !

تطورات أخرى (اقتصادية) ، وهى تطورات ارتبطت بنشوء الرأسمالية ، وما تبع ذلك من قيام «السوق الوطنى» الذى يشمل كل الوطن بديلا عن السوق الاقطاعى القديم المحدود ٠ كما أنها ارتبطت فى جانب آخر بما يحويه باطن الأرض من ثروات تكون محل نزاع بين الرأسماليات الوطنية التى نجحت فى الوصول الى السلطة فى دول أوربا ٠٠ الدول التى نشأت فيها فكرة « الحدود » ٠

بيد أن كل هذا تأخر فى الوطن العربى فى ظل « عالم العثمنلى » ، فقد بقيت دولة الخلافة فى استنبول تنتمى بشكل أو بآخر الى عالم العصور الوسطى الاقطاعى أكثر مما تنتمى الى عالم العصور الحديثة الرأسمالى بكل قيمه ونظمه ٠٠ عالم (التخوم) لا عالم (الحدود) !

فلم تكن هناك ثمة حاجة للحدود السياسية بين مجموعة الولايات التى تشكل الامبراطورية ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بحكم انه لا يصح أن تفصل بين ولايات دولة واحدة هذا النوع من الحدود وانما لأنه كانت هناك أسباب تمنع قيام مثل هذه الحدود ٠٠

كان هناك وحدة الانتماء التى جمعت بين أولئك المنضوين تحت راية الدولة ، وهو الانتماء الدينى ٠٠ فقد استمرت الدولة العثمانية منذ أن حكم العثمانيون العالم العربى ابتداء من القرن السادس عشر يحرصون على التأكيد على أنها دولة الاسلام الكبرى ٠

وفى هذه الظروف كانت فكرة « الوطن » غائبة ، ولم يزد مسمى أى بلد من البلاد العربية عن كونه مسمى جغرافيا ، أو عن كونه «موطنا» لبعض فئات الدولة الاسلامية الكبرى ·

والاختلاف كبير بين الوطن والموطن مما يتأكد من أن كثيرا ممن لم يكونوا ينتمون لأوطان عربية اكتسبوا مسمى هذا الوطن لمجرد أنهـم عاشوا فيه لفترة قصيرة أو طويلة ·

نستخرج هذه الحقيقة من كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتى المؤرخ المصرى الذى قدم شهادة دقيقة للعصر العثمانى ، ففى جانب من هذه الكتابات يتحدث عن « الأمراء المصرلية » ، ويقصد بذلك المماليك الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها وحكموها رغم أنه لا تربطهم بمصر أية صلة ، وفى جانب آخر يتحدث عن المغاربة البلديين » ، ويقصد بهـم أبناء المغرب الذين جاءوا الى مصر واستقروا فيها ، رغم أن أولئك كانوا يعيشون فى حارات منفصلة (٥) ·

من الوجهة الاقتصادية فمن جانب كان الوطن العربى يوسف فى ظل النظام الاقطاعى بمواصفاته المعروفة ، اكتفاء ذاتى لكل وحدة مهما بلغت ضآلة حجمها ، واحتياجات محدودة لا تسوغ البحث عن أسواق الا فى أضيق الحـدود !

ومن جانب آخر كانت القوافل المعـروفة التى تتحرك بين البلاد العربية تكفى وتزيد ·· قوافل من المغرب الى مصر والحجاز ، وقوافل من السودان والشام الى مصر ، ومن انحاء أخرى من الدولة العثمانية الى سائر المناطق العربية ، وكانت هذه الصيغة تمنع من التفكير فى وضـع الحـواجز بين أجـزاء الدولة ·· سـواء على شـكل حـدود أو غيرها · فضلا عن ذلك فقد كان نظام الحكم فى كل ولاية يعتبر نفسـه مسئولا عن تأمين الحركة التجارية بين انحاء الدولة ، رغم كل أسباب الاضطراب التى كانت تحوط بالولايات العـربية ، خاصة فى القرن الثامن عشر (٧) ·

وتتعدد الاشارات فى هذا الصدد ، ربما كان أهمها ما جرى فى مصر حين تقرر اعدام أحد الأمراء المماليك الذى كان مسئولا عن حماية التجار المغاربة فى طريقهم الى الأراضى المقدسة الاسلامية فأهمل فى تلك

المهمة مما عرض هؤلاء لمخاطر شديدة من العربان مما ادى الى احتجاج شديد من قبل سلطان المغرب على هذا الاهمال ، وهو الاحتجاج الذى أودى بحياة « خليل بك قطامش » عام ١٧٤٥ ! (٨) .

تبقى الوحدة البينية التى كانت تقف بدورها حائلا تجاه صناعة الحدود ، فقد كانت مواكب الحجيج تذهب وتغدو من أقاصى العالم العربى الى الأراضى المقدسة دون ما أى عائق .. وكان أداء هذه الفريضة بالاضافة الى طابعها الدينى تخلق مناسبة سنوية لتلاقى المسلمين بكل ما يترتب على هذا التلاقى من حالة انتعاش ثقافى واقتصادى ظاهرة .

غير أن كل هذا العالم قد أخذ فى الانهيار وأخذت تنهار معه موانع صناعة الحدود !

صناعة الحدود العربية ـ العربية :

ادعياء المعرفة التاريخية الذين يتحدثون عن أن الحدود العربية ـ العربية صناعة استعمارية انما يقدمون رؤية قاصرة للعوامل التى صنعت تلك الحدود .

فظاهرة على هذا القدر من الأهمية لا يمكن أن تكون نتاجا لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت اهميتها ، حتى لو كان الاستعمار الأوربى للعالم العربى ، وانما تكون نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التى يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خيوط أساسية .. ظهور الوطنيات ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، الاستعمار الأوربى الذى جاء ليقرر واقعا أكثر مما يصنعه !

ظهور الوطنيات فى العالم العربى بدأ على استحياء خلال القرن التاسع عشر ، وهو ظهور قد صنعته عوامل عديدة ، لعل أهمها كان ما نتج عن الانفتاح تجاه أوربا ، وما استتبع ذلك من سياسات تحديثية عرفتها أوطان عديدة فى شتى الأرجاء العربية ، فى مصر والعراق ولبنان وتونس والمغرب حيث تعددت أسماء الحكام الذين لعبوا الأدوار البارزة فى صنع تلك السياسات ، محمد على واسماعيل فى مصر ، داود باشا فى العراق ، بشير الشهابى فى لبنان ، محمد الصادق فى تونس والحسن الأول فى المغرب .

وكان من أولى ثمار هذه السياسات التحديثية خلق حكومات مركزية فى تلك الأنحاء عمر بعضها طويلا وانقضت الأخرى بعد فترات قصيرة لكنها مع ذلك تركت اثرا ..

وإذا كان الملوك فى أوربا هم الذين بنوا وطنياتها فى مطلع العصور الحديثة من خلال تحد ظاهر للبابوية والامبراطورية الرومانية المقدسة ، فإن هؤلاء الحكام فى العالم العربى قد قاموا بنفس الدور وبشكل من التصدى أيضا للامبراطورية العثمانية التى كانت تجمع بين السلطتين المدنية والدينية !

ادى التحديث أيضا إلى تسلل عديد من الأفكار التى لم تكن ضمن شواغل الذهن العربى فى ظل دولة الخلافة الاسلامية ، حتى لو كانت عثمانية ! ، وقد جاءت الفكرة الوطنية كواحدة من أهم تلك الأفكار .

يقدم رفاعة رافع الطهطاوى المفكر المصرى باعتباره رائدا فى هذا الميدان .. يقدم تلك الحقيقة فى كتاباته العديدة التى جاء فى احداها : « لا يشك أحد أن (مصر) وطن شريف ، ان لم نقل انها أشرف الأمكنة ، فهى أرض الشرف والمجد فى القديم والحديث ، وكم ورد فى فضلها من آيات بينات وآثار وحديث » (٩) .

ولقد كان لرفاعة قرناء عرب عديدون تغنوا « بحب الوطن » وإن كانوا قد تأخروا عنه قليلا ، بحكم سبق مصر فى الاتجاه الى سياسة التحديث ليس أكثر !

وبينما كان الشعور بالوطنية يزيد على هذا النحو كانت مشاعر الانتماء العثمانى على الجانب الآخر تغيض ، ولأسباب عديدة ربما يكون اهمها تلك الصدامات التى تفجرت بين دولة الخلافة من جانب وبين حكام الأوطان الجديدة ، والتى وصلت فى أكثر من مناسبة الى الاحتكام للسلاح ، خاصة فى أوطان المشرق العربى التى كانت تقع تحت الحكم المباشر للباب العالى ، وهو صدام عرفته مصر ولبنان والعراق ، بل بعض المشيخات المطلة على الخليج !

ولا شك أن ما أصاب دولة الخلافة من تضعضع نتيجة للهزائم العسكرية التى أخذت تلاقيها خلال ذلك القرن فى حروبها مع أوربا قد دفع العرب الى الاعتقاد بأن حكومة استنبول لم تعد قادرة على تقديم الصيغة المناسبة لحمايتهم ، وأخذوا فى البحث عن صيغة جديدة ، وقد فهم عديدون منذ وقت مبكر أن هذه الصيغة كانت « الوطن » بديلا عن دولة الخلافة ، وهو ما عبر عنه الأستاذ أحمد لطفى السيد بمجموعة المقالات التى وضعها تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » !

بيد أن الحقيقة التاريخية تقرر فى نفس الوقت أنه لفترة غير قصيرة تداخلت مشاعر الانتماء الوطنى مع مشاعر الولاء الدينى ، الأمر الذى

تجسد فى كثيرين من زعماء تلك الحقبة من أمثال مصطفى كامل فى مصر وعبد الرحمن الكواكبى من سوريا وغيرهما كثيرون ·

على أى الأحوال فقد ارتبط هذان الخيطان على نحو ظاهر ، فان تآكل الدولة العثمانية وحلول الأوطان محلها كان يتطلب بالضرورة تأطير هذه الأوطان ، أو بمعنى آخر صناعة حدودها !

وجاء الاستعمار الأوربى ليستكمل المهمة ، سواء بهدف الاجهاز الكامل على ما بقى للدولة العثمانية من وجود أو سعيا وراء تحـــديد مناطق النفوذ أو استجابة لمتطلبات ادارية ·

الشكل الأول بدا فى حالتين على الأقل ·· اتفاقية عام ١٩٠٦ التى عينت خط حدود مصر الشرقية مع الأملاك العثمانية الواقعة على الجانب الآخر ، ولاية جدة ومتصرفية القدس ، وهى الاتفاقية التى أبرمت بعد أزمة سياسية كادت تؤدى الى حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية واضطرت حكومة استنبول فى النهـاية الى الخضوع لانذار انجليزى شهير فى هذا الشأن ، واتفاقية عام ١٩١٣ الخاصة بالحـــدود الكويتية ، وهى الاتفاقية العثمانية ـ البريطـــانية والتى وقعتها الدولة لتعيين حدود المشيخة مع سائر أراضى الدولة العثمانية المحيطة بها (١٠) ·

الشكل الثانى جاء لتحديد مناطق النفوذ ، ولعل خطوط الحـدود التى رسمت فى أعقاب الحرب بين مناطق الانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين والأردن ومنـــاطق الانتـداب الفرنسى فى ســوريا ولبنان تقدم نموذجا على ذلك ·

الشكل الأخير نتج عن أسباب ادارية ، ففى داخل كل منطقة انتداب رسمت خطوط وخطوط ، على الجانب البريطانى الخطوط بين العـراق وشرق الأردن وبين هذا الأخير وفلسطين ، وعلى الجانب الفـرنسى خطوط عديدة استقرت أخيرا على الخط بين سوريا ولبنان ·

وحول تلك الخطوط دارت معارك ومعارك !

حواشى الفصل السادس

(١) انظر ـ مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسى لامارة عربستان العربية (القاهرة ١٩٧١) ٠

مجيد خدورى ، قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) ٠

(٢) انظر كتاب محسن محمد تحت هذا العنوان ٠

(٣) انظر كتاب د٠ يونان لبيب رزق ، طابا ـ قضية العصر (القاهرة ١٩٨٩) ٠

(٤) مثال على ذلك النزاع حول حقل الرميلة على الحدود العراقية ـ الكويتية ، والنزاع على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ٠

(٥) انظر ـ عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الثانى ٠

(٦) انظر ـ جب وباون ، المجتمع الاسلامى والغرب ـ ترجمة د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى جزء أول ٠

(٧) د٠ يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، العلاقات المصرية ـ المغربية حتى عام ١٩١٢ ٠

(٨) رفاعة رافع الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، الباب الرابع ٠

(٩) نص اتفاقية ١٩٠٦ ـ انظر الملحق رقم (٥) ٠

(١٠) انظر ملحق رقم (٦) نص اتفاقية ١٩١٣ ٠

(٢) الحدود العراقية ــ الكويتية
اللغم الذى تفجــر !

هذا الحدث المأسوى الذى بدأ فجر يوم الخميس ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ بالغزو العراقى للكويت ، والذى خلف مضاعفات على الواقع العربى ربما لم يخلفها حدث مماثل منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ‥ هذا الحدث يقدم نموذجا مثاليا للمخاطر التى يمكن أن يواجهها الحاضر والمستقبل العربيين من جراء تفجر أحد الألغام المدفونة فى العلاقات العربية ــ العربية ٠

والتوصيف « بالحدث » بمقصود الأمر الذى يختلف عن « الحادثة » فبينما تجرى الأخيرة بشكل مفاجىء وقدرى فى أغلب الأحوال ، فان الحدث يشــكل واحدا من مجموعة من « الأحداث » التى تصنع وضعا تاريخيا ٠

وتأسيسا على هذا الفهم فان هذا الحدث كان الفصل الأخير من قصــة طويلة بدأت عام ١٩١٣ وقت تعيين Delimitation الاتفاقية البريطانية العثمانية لخط حدود بين الكويت والأملاك العثمانية المحيطة بها ، وهى قصة لا نستطيع أن نزعم انها قد انتهت بالهزيمة العسكرية للجيش العراقى أو حتى باختفاء نظام صدام حسين ، على فرض حدوثه ، وانما سوف تنتهى فقط عندما يضع ممثلو حكومة بغداد توقيعهم على خريطة تعليم Demarcation الحدود الكويتية ــ العراقية ، والشروع فى

بناء علامات الحدودالدولية بين الجانبين ، وهو الأمر الذى لم يحدث حتي هذه اللحظة !

ومرور ما يقرب من ثمانين عاما (١٩١٣ ـ ١٩٩١) علي تعيين خط الحدود بين دولتين دونما تعليم هذا الخط ، وبمعنى آخر عدم وضعه علي الأرض ، انما يمثل سابقة فريدة فى تاريخ خطوط الحدود بين الدول، وهي سابقة قد يكون لها ما يبررها !

المعـركة حول خط ١٩١٣ :

فى يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ وقع مندوبون عن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية اتفاقا حول « منطقة الخليج الفارسى » خص الكويت منه عشر مواد وحددت مادتان من تلك المواد العشر حدود الكويت ، احداهما وهى المادة الخامسة عينت الحدود البحرية والأخرى ، وهى المادة السابعة عينت الحدود البرية (١) ٠

واذا كان المجال لا يسمح هنا بايراد « النصوص » فانه يتطلب على الأقل التعرف على فحوى هاتين المادتين ٠٠

المادة الخامسة اقرت بتبعية عدد من الجزر للكويت اهمها جـزر وربة وبوبيان وفيلكة ، وهو الأمر الذى كان محلا لرفض طويل من الجانب العـــراقى ٠

المادة السابعة التى حددت الخط البرى والذى يبدأ من « خـور الزبير » ، وهو الخور الذى رآه العراقيون حيويا لخروجهم الى الخـليج ويمر جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، وهى الأماكن التى تقـرر تتبيعها لولاية البصرة ، ويستمر الخط حتى الباطن ويتجه منها الى الجنوب الغربى ليصل الى حفر الباطن لتضم الكويت عددا من الآبار حتى يصل الى البحر بالقرب من جبل منيفة ٠ وقد أرفق بالاتفاق خريطـة مبينا عليها هذا الخط باللون الأخضر (٢) ٠

وحول ما تقرر فى اتفاقية عام ١٩١٣ دارت المعـارك ٠٠

الجانب العراقى رفض الاتفاقية برمتها ، وقد تذرع فى هذا الرفض بحجتين :

الحجة الأولى : أن هذا الاتفاق الذى وقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى لم يتم التصديق عليه أبدا ، ولهذا قصة ٠٠

فقد نصت الاتفاقية فى مادتها الثانية عشرة على أنه سيجرى تبادل

التصديق عليها فى لندن حالما يتسنى ذلك ، على أن يتم التصـــديق فى غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير ٠

على الرغم من هذا النص فقد أدلى حقى باشا ، ممثل تركيا فى المفاوضات ، بتصريح له فى نفس يوم الاتفاقية جاء فيـه أنهـا لن تصـبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التى كانت قـد تقدمت بها والتى علقت موافقتها على الاتفاقية بقيام الدولة العثمانية ببعض الاصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية ٠ وبعد محاولات من الجانبين للتغلب على الصعاب التى تعوق التصـديق على الاتفاقية تم تحديد يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ تاريخا لتبادل وثائق التصـــديق وهـو ما لم يتم أبدا نتيجة لانجراف الطرفين للحــرب العالمية الأولى ٠٠ كل فى جانب !

الحجة الثانية : ان الخط على هذا النحو قد صنعه البريطانيـون ، ولأسباب تتعلق بالسياسات الاستعمارية ، وهو بذلك لا يحقق أيـة مصلحة عربية !

وتكتسب هذه الحجة « وقعا خاصا » على ضوء أن كل ما فعـله الاستعمار شر ، وهو وضع استثمره الجانب العراقى على نحو ملحوظ ٠

بالمقابل فقد فند الكويتيون هذه الحجج ، وقد اعتمدوا فى هذا التفنيد على ما اعتبروه مجموعة من حقائق التاريخ ٠٠

اعتمدوا أولا على أن توقيع البريطانيين على الاتفـاقية لا يقلل بحـال من فاعليتها ، فهـذه كانت روح العصر ، وانه لو طبـق هـذا المنطـق لتهاوت الغالبية العظمى من خطوط الحدود ، ليس فى العالم العربى فحسب ، بل بين أغلب دول العالم الثالث ، بكل ما يستتبع ذلك من حالة من الفوضى الدولية ٠

واعتمدوا ثانيا على أن عدم التصديق على اتفاقية عام ١٩١٣ لا يجردها من فاعليتها ، وذلك لأكثر من سبب ٠٠

فمن ناحية ، وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية تم الاعتراف بهذا الخط من السلطة التى كانت على الجانب الآخر ، فى بغداد ، ولأكثر من مـرة ٠٠

مرة عام ١٩٢٣ ، بعد فرض الانتــــداب البريطانى على العراق وتنصيب فيصل الأول ملكا عليه ، فقد طلب الشيخ أحمد الجابر شـيخ الكويت من النظام الجديد فى العراق الاعتراف بخط حدود عام ١٩١٣ ، وحصل عليه على شكل خطاب موجه من السير برسى كوكس المندوب

السامى البريطانى فى بغداد الى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت، وهو الخطاب المؤرخ فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ والذى جاء فيه « ان الحدود الكويتية العراقية معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة » بصفتها الحكومة التى أوكل لها الانتداب على العراق ٠

ومرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد اعلان استقلال العراق ، وقد جاءت الموافقة العراقية هذه المرة على شكل مذكرة وجهها نورى السعيد رئيس وزراء العراق الى المندوب السامى البريطانى فى بغداد فى ٢١ يوليو من ذلك العام (٣) ٠

ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن الطرفين قد احترما الخط الذى أقرته اتفاقية عام ١٩١٣ ، وأنه رغم الانتهاكات العراقية لهذا الخط فى مناسبات عديدة الا أن القوات التى كانت تنتهكه كانت لا تلبث أن تنسحب وراءه مما أعطى له اعترافا ضمنيا من الجانب العراقى ، خاصة خلال فترة السبعينات ٠

هذا عن الحجج وعن تفنيد الحجج ، فماذا عن الحقيقة التاريخية ٠

الحدود والوجود !

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى أزمة صيف عام ١٩٩٠ بكل ما ترتب عليها من مضاعفات سارت قضية تعليم الحدود الكويتية ــ العراقية فى دائرة شبه مفرغة ٠٠

الجانب الكويتى يسعى الى اتمام هذا التعليم والحكومة العراقية تنتحل أعذارا لا أول لها ولا آخر لابقاء الوضع على ما هو عليه ٠٠ مجرد خط على خريطة ! ، وكان لكل من الجانبين أسبابه ٠

أما الأسباب العراقية للتمنع الذى كان كثيرا ما يتحول الى امتناع فيمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ــ ان الحدود على النحو الذى رسمت به عام ١٩١٣ كانت تحول الى حد كبير من أن تصبح العراق دولة خليجية نتيجة لضيق الشرفة التى كانت تطل منها على الخليج ، ويرى الكويتيون أن هذا الضيق قد حدث لأسباب لا ذنب لهم فيها ، فهو قد حدث نتيجة لاتفاقيات وقعها العراق مع الجانب الفارسى ، مرة عام ١٩٣٧ حين وقعت فى طهران فى ٤ يوليو من ذلك العام اتفاق حد كثيرا من الاطلالة العراقية على الخليج ، ومرة أخرى فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ومرة ثالثة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية فى الثمانينات بلا منتصر ولا منهزم !

وكان يستتبع التضييق على الجانب الشرقى من الخليج اتجـــاه حكومة بغداد الى الجانب الآخر ·· الجانب الكويتى ، وكان معنى (تعليم الحدود) أن يفقد العراقيون ورقة هامة للضغط أو للمساومة بهـــدف توسيع الشرفة !

٢ ـ ما اتضح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد أن بدأ تدفـق النفط الكويتي ، من أن الامارة الصـــغيرة أصـــبحت أغني بقعـة على الخليج ، الأمر الذى رأت معه حكومة بغداد علي اختلاف عهودها أن « تعليم » الحدود مع هذا الجار الصغير الغنى سوف يحرمها من أكثر من مزية ·· فهو سيحرمها من فرصة اقتطاع بعض الأراضي الواقعة عـلى الحدود التى قد يتواجد فيها النفط ، ويقدم بئر الرميلة نموذجا لذلك ، كما أنه قد يحرمها من فرصة الضغط علي الحكومة الكويتية للحصول على المـال كلما احتاجت اليـه ·

٣ ـ فضلا عن كل ذلك فقد كان (تعليم الحـدود) يعنى بالنسـبة للحكومة العراقية أن تتخلى تماما عما اعتقده بعض العراقيين من أن ثمة حقوقا تاريخية لبلادهم في هذه الامارة الصغيرة ، وقد تحولت القضية لدى هؤلاء من قضية حدود الي قضية وجود ! (٤) ·

وفى تقديرنا أن أولئك الذين وضعوا هذا الاعتبار فى حسـبانهم وغلبوه فى بعض الأحيان انما كانوا يشكلون الجناح المتطرف فى دوائر صنع القرار في العراق ، وانهم كانوا يلجأون اليه فى أوقات بعينهـا من قبيل التهديد وتحقيق الهدف الثانى من أهداف الامتناع العـــراقى عن « تعليم » الحدود ·· هدف الحصول على مزيد من الأموال الكويتية، ولم يجرؤ أى نظام على تحويل التهديد الى « فعل » إلا فى المحـــاولة الصدامية الأخيرة بكل ما ترتب على هذا « الفعل » من مضاعفات ·

وكما كان للعراقيين أسبابهم فى عدم اتخاذ الخطوة المنتظرة ·· الخطوة التى تنقل خط الحدود من على الورق الى خط حدود معـلم على الأرض كان للكويتيين أيضا أسبابهم لسير هذه الخطوة ، بل الدفع اليها وهى أسباب بديهية · فبالاضافة الى ما كان سيترتب على بناء الخط من تأمين دولتهم الصغيرة من دعاوى الجار الكبير فان هذا البناء كان سيوقف فى نفس الوقت الانتهـــاكات للخط التى دأب العراقيون على ارتكابها ، وهى انتهاكات كانت تنتهى فى العادة بالانسحاب العـــراقى ولكن بعد دفع ثمن هذا الانسحاب !

ومن الموقفين المتناقضين للجانبين تتالت الفصـــول المتعاقبة فى تاريخ الحدود العراقية ـ الكويتية ·

نهاية غير سعيدة !

صاحب حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ أزمة عنيفة مع بغداد هى الأزمة التى فجرها النظام العراقى على عهد عبد الكريم قاسم والتى ارتبطت باسمه ٠

ولتلك الأزمة كثير من ملامح ازمة التسعينات ، فقد جاوزت الدعاوى العراقية خلالها مسألة الحدود الى قضية الوجود ٠٠

فبعد أسبوع واحد من عقد الاتفاق الكويتى الانجليزى بالغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ عقد قاسم مؤتمرا صحفيا أشار فيه الى « عدم وجود حدود بين البلدين » وان الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العراقى فى الكويت » ، واستتبع ذلك تصاعد الأزمة الى حد الاحتكام للمنظمات الدولية ، مجلس الأمن ، وتدخل الجامعة العربية التى قبلت عضوية الكويت فيها ٠

وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم لم يقرن القول « بالفعل » فان جو الأزمة بين البلدين الذى صنعته البيانات التى استمر النظام العراقى فى اصدارها ، ولو حتى من قبيل حفظ ماء الوجه ٠٠ هذا الجو لم ينحسر الا بعد سقوط الرجل ٠

ويمكن القول ان الكويت قد خرج من هذه الازمة مع العراق ووضعه الدولى أكثر قوة ، فبالاضافة الى استقلاله الذى سلمت به الحكومة البريطانية أصبح عضوا فى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة مما وفر له وضعا يمكنه من الدخول فى اتصالات مع حكومة بغداد لاتخاذ الخطوة المنتظرة ٠٠ خطوة تعليم الحدود ٠

ضاعف من أهمية هذه المتغيرات تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين فى نفس السنة ، وبدا وكأنه لم يعد ثمة ما يعوق من اتخاذ الخطوة الأخيرة ، الأمر الذى لم يحدث أبدا !

جرت خلال السنوات الممتدة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين « التعليم » خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لانجاز هذا العمل متذرعا بأنه لم تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها ٠

حسما لتلك المشكلة قام شيخ الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين ٠

وبدلا من تشكيل اللجنة المزمعة طلبت بغداد من الجانب الكويتى فى مارس ١٩٦٧ الاذن بدخول فرق المسح العراقية الى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهامها ، رافضة القيام باجراءات المسح المشترك لما يكتنف خط الحدود من غموض ، على حسب تعبير المذكرة العراقية !

نتج عن ذلك توقف عملية « الشروع فى التعليم » ، وهو الأمر الذى لم يكتف به الجانب العراقى الذى بدأ بعد ذلك فى القيام بمجموعة من الانتهاكات للخط غير المعلم !

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجا على المباحثات التى دارت بين الكويت وايران والمملكة العربية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القارى دون اشراك العراق ·

منها أيضا اجتياح قوة عراقية فى أبريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البدو التابعين للكويت فى المنطقة الواقعة بين العبدلى وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التى اجتاحتها القوات العراقية تقع فى حقل « الرتقة » المجاور لحقل « الرميلة » ، وهى منطقة غنية بالمياه العذبة والنفط ·

ويربط المراقبون بين اثارة العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقروض اضافية منها ، الأمر الذى يبدو فى انه فى أعقاب هذا الاجتياح الأخير ، وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضا كبيرا لتمويل مشروع كهربة سد سامراء ، صدر بيان مشترك للمباحثات التى أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة اجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية ـ العراقية ·

ولكن فيما يبدو أن الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتفريط فى هذه الرهينة ، مسألة الحدود ، التى يمكن أن تثيرها كلما تطلب الأمر مزيدا من القروض ·

ويؤكد ذلك أن اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق أواخر ١٩٧٢ أعقبه اجتياح عراقى آخر فى مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود فى الركن الشمالى الشرقى من الكويت ، أحدهما فى « الصامتة » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال فى الأراضى الكويتية ·

وقد اقترنت تلك الأزمة بخطط عراقية لانشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتى ، وبروز الحاجة الى ميناء يطل على الخليج مما تسبب فى ذلك الحادث ·

ذلك أن وجهة النظر التى قدمها الجانب العـراقى أن الوصول الى ميناء « أم القصر » العـراقى لا يتطلب المـرور بالأراضى الكويتيـة عنـد « الصامتة » وان ما فعله العراق لا يتعدى مجرد اعداد دفاع عن ميناء أم القصر الذى سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كـل هذه الضجة التى أثارها الكويتيون ·

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتهـا الى مســافة عشرة كيـلو متـرات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية انسحاب العراق فورا الى ما وراء خط الحـدود الذى كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ·

ونتيجة للوساطة العربية أعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لارسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتعهدت الحـكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التى احتلتها فى الصامتة ، ووفت بتعهدها بالفعـل بعد الحصول على قرض كويتى كبير !

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقدم ملموس اذ رفضت الكويت عرضا بمنح العراق حق بناء وانشاء والاحتفاظ بأنبوب أو اكثر تختـرق حـــدود الكويت لتصـــل الى الميـــاه العميقـة فى جـــــزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون أنهم اذا ما قبلوا العرض ونفذ المشروع فلن يمضى وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجـزيرة وربا المجاورة لها جزيرتين عراقيتين ·

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣ عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية ·

جددت العراق مطالبها فى نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفـــاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها فى شط العـــرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضى بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجـزائر بأن تؤجر للعـــراق نصف جـزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما وان تتنـــازل لها عن جزيرة وربا ، ولكن الـكويت رفض المطلب العراقى متمسكا بسيادته على الجزيرتين ·

واذا كانت الأمور قد اشتعلت فى الخليج كله فى أعقاب قيام الحرب العراقية ـ الايرانية بامتداد سنواتها الثمانى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، فان قضية الحدود بين الكويت والعراق قد هدأت تماما خـلال تلك الفترة ، الا انه كان يقينا الهدوء الذى يسبق العاصـفة التى لم تتـأخر اكثـــر من عامين !!

حواشي الفصـــل الســـابع

(١) نص اتفاقية ١٩١٣ ـ ملحق رقم (٦) ٠

(٢) خارطة حدود الكويت ـ ملحق رقم (٧) ٠

(٣) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ ـ ملحق رقم (٨) ٠

(٤) انظر كتاب د٠ مصطفى النجار وآخرين ، الهوية العراقية للكويت (بغداد ١٩٩٠) ٠

(٣) الحدود المصرية ـ السودانية (١)
خصـــام الأخوة !

الحدود المصرية ـ السودانية لها وضع خاص فى التاريخ الحدودى للبلدين ، فهى ليست ككل الحـــدود التى أطرت التـراب الوطنى لمصر ، أو للســـــودان ٠

وبالنسبة لمصر فان حدودها البرية فى الشرق صـــــنعتها اتفاقية مشهورة ، وقعها ممثلون عن مصر وعن الدولة العثمانية فى أول أكتـوبر عام ١٩٠٦ ، وحدودها البرية فى الغرب صنعتها اتفاقية أخرى وقعها ممثلون عن مصر وايطاليا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى لم يحدث فيما يخص حدودها مع السودان ٠

وبالنسبة للسودان تقررت حدوده الشرقية من خلال اتفاقات مع حكام اريتريا الايطاليين عام ١٩٠١ ومع امبراطور اثيوبيا عام ١٩٠٢ ، وفى الجنوب باتفاقات مع البلجيك من حكام الكنغو فى مايو ١٩٠٦ ، ومع حاكم أوغندة البريطانى فى نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وفى الغرب باتفاقية مع الفرنسيين عينت خط الحـــدود مع افريقيا الاسـتوائية الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩١٩ ، وهو ما لم يحدث فيما يخص حدوده مع مصر !

وضعية متفـردة !

العلاقات الشديدة الخصوصية بين مصر والسودان خلفت بصماتها على أمور كثيرة منها طبيعة الحدود بين البلدين ٠

احدى هذه البصمات بدت فيما يمكن توصيفه بأنه لم يكن هناك خط للحدود بين البلدين حتى أول يناير عام ١٩٥٦ ٠

يعزى ذلك لسببين : ان مصر حتى هذا التاريخ كانت من الناحية القانونية على الأقل تشارك فى حكم السودان ، وهو حكم بدأ منذ عام ١٨٢٠ ولم ينقطع الا لفترة قصيرة ، وهى فترة الدولة المهدية التى لم تعمر سوى ثلاثة عشر عاما (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) وانه على الجانبين ـ مصر والسودان ـ استمرت المطالبة بوحدة وادى النيل أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية ، وبالطبع لم تكن قضية الحدود لتدخل أبدا فى حسبان دعاة الوحدة ، وان دخلت فى حسابات آخرين ! (٢) ٠

بصمة أخرى ان دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية ـ السودانية فيما حدث نتيجة لاتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لم يؤد بالضرورة الى صنع حدود سياسية بين البلدين ٠

كل ما حدث أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية قد ميزت بين الأراضى الخاضعة للادارة المصرية وتلك الخاضعة لادارة النظام الجديد الذى قررته الاتفاقية والتى جاء فيها : « أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض » (٣) ٠

ويقول اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ـ الذى وقع الاتفاقية وكان وراء صياغتها ـ ان هذا التمييز قصد منه أمران ، أولهما : استبعاد نظام الامتيازات الأجنبية عن السودان بعد أن ثبت لسلطات الاحتلال ان هذا النظام يعرقل هيمنتها على البلاد ، وثانيهما : ابعاد التدخل العثمانى فى الشئون السودانية بعد أن سبب هذا التدخل فى الشئون المصرية صداعا مستمرا لحكومة لندن ، ولم يكن أبدا فى ذهن الرجل أو فى بال المسئولين المصريين الذين قبلوا بالاتفاقية ان هذه المادة ستضع حدودا بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية ٠٠ وحدودا سياسية !

البصمة الثالثة بدت فى تلك الخطوة التى اتخذت بعد ما يزيد قليلا على شهرين من عقد الاتفاقية والتى تثير جدلا قانونيا شديدا الآن بين المعنيين بقضية الحدود على الجانبين ٠

هذه الخطوة جاءت من مصطفى باشا فهمى « رئيس مجلس النظار » فقد أصدر الرجل ، وبصفته « ناظرا للداخلية » أمرا فى يوم ٢٦ مارس من نفس العام ، وكان أمرا عجيبا بالنسبة للمتحدثين عن قضية الحدود

السياسية غير أنه كان مقبولا فى اطار السياق التاريخى للعلاقات المصرية ـ السودانية ·

جاء فى هذا الأمر : « أنه بناء على طلب جناب قومندان حلفا ·· فقد تقرر بين حضرة القومندان الومى اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة أملاك الميرى ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة أخرى على جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية الكائنة بناحية ادندان وانه وضع هناك علامتان مكتوب على وجه كل منهما الشمالية (مصر) ، والجنوبية (السودان) (٤) ·

حدد الأمر المذكور بعد ذلك أن هذا التعديل قد أدخل فى حـــدود السودان عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ قدانا ، و ٨٢٢٠٦ نخلات ، و ١٣١٣٨ نفسا ! وقد استهدف هذا التحديد أعطاء مدينة حلفا السـودانية أمتـدادا زراعيا الى شماليها ·

فى نفس السياق ·· سياق التعديلات الادارية لتحقيق أهداف محلية وبعد اقل من أربع ســـنوات ، فى يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ على وجه التحديد ، أصدر ناظر الداخلية المصرى قرارا آخر بتشكيل لجنـة أو قومسيون بلغة العصر ، بنـــاء على اتفـــاق بين نظـــارتى الداخلية والحـــربية ··

تشكلت هذه اللجنة من ثلاثة مفتشين ، واحد من الداخلية والثانى من خفر السواحل والثالث من حكومة السودان ·

وبناء على قرار القومسيون المذكـور صـدر أمر من ناظـر الداخلية بتحديد آبار البشاريين وآبار وعيـــون المليكاب وآبار العبوديين والشنانين الى آخـره ·

وكان الهدف من الأمر الجديد توحيد القبائل ذات الأصول الواحدة واخضاعها لنظام ادارى خاص ، فقد أقر هذا الأمر اخضاع قبائل العبابدة التى تعيش الى الجنوب من خط ٢٢ للنظام الادارى المصرى الذى تخضـع له كتلتهم الرئيسية التى تعيش على الجانب المصرى من الخط ، وأن تخضع قبائل البشارية المصرية للادارة السودانية ·

وقد شغلت المنطقة التى استثنيت من تطبيق الادارة المصرية عليها بناء على هذا الأمر رقعة واسعة تشكل ما يشبه المثلث متساوى الساقين وتتميز تلك المنطقة المعروفة بمنطقة علبة بثرواتها الطبيعية ، فضـــلا

عن أنها أضافت للساحل السودانى على البحر الأحمر امتدادا خصما من حساب الساحل المصرى على هذا البحر ·

وكان مفهوما ان هذه البصمات التى تصنع وضعا خاصا للعلاقات بين البلدين لا تخلق حدودا بينهما ·· ولكن ما حدث بعد ذلك اثبت خطأ هذا الفهـــم !

خصـــام الاخـوة !

جيل أواسط القرن العشرين من المصريين صدم مرتين فى أهم ما تربى عليه من اقتناعات سياسية ، وفى المرتين كانت تأتى الصدمة من الجنـــوب ·

كان أهم ما تربى عليه هذا الجيل أن مصر والسودان بلد واحد وان الاستعمار هو الذى يعمل على تدمير « وحدة وادى النيل » غير أن جماهير المصريين من أصحاب هذا الاقتناع صحوا خـــلال النصف الثانى من الخمسينات على أنباء غير سعيدة !

المرة الأولى فى يناير عام ١٩٥٦ حين قامت فى السودان جمهورية مستقلة عن مصر ، والمرة الثانية فى فبراير عام١٩٥٨ حين نشبت أزمة الحدود المشهورة بين البلدين والمعروفة « بازمة حلايب » ، وكأنه لم يكف أبناء هذا الجيل تهاوى الحلم الذى تربوا عليه ·· حلم وحدة وادى النيل . وانما تبع ذلك نشوء خصام مع اخوة الجنوب حول الحـــدود !

وان كانت قصة تهاوى الحلم اصبحت معلومة فان قصة نشـــوء الخصام تحتاج الى ازاحة ستار !

ويمكن القول ان الأمرين الصادرين من مصطفى فهمى باشا بصـــفته ناظرا للداخلية المصرية عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ كانا وراء خلق هذا الخصام فقد صنع هذان الأمران خطين للحدود المصرية ــ السودانية ·· خطا مستقيما بامتداد خط عرض ٢٢ أقره اتفاق عام ١٨٩٩ تمسك به المصريون وخطا متعرجا صنعه الأمران الاداريان لناظر الداخلية المصرى يتمســك به السودانيون ، ويسوق كل من الجانبين أسبابه لهذا التمسك !

الجانب السودانى شدد على ما جاء فى الأمر الأول المؤرخ فى ٢٧ مارس عام ١٨٩٩ من كونه « تنفيذا للوفاق بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ » ، ومن ثم فان ما ينطبق على خط عرض ٢٢ الذى تضمنه هذا الوفاق ينطبق بنفس القدر على أمر ناظر الداخلية المصرى ·

تشير سلطات الخرطوم أيضا الى أن ما ترتب على التعديلات الادارية من حيازتها لأراضى شمال خط ٢٢ وان السودان استمر يدير تلك المناطق لأكثر من نصف قرن دون منازعة من الجانب المصرى يعطيه حقا على تلك المناطق ، وان مصر بالتالى قد تنازلت عن حقوقها « السيادية » عليها ٠

كما يتمسك السودانيون بالمبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الافريقية بالمحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده مع مصر عن دولتى الحكم الثنائى ٠

المصريون لا يوافقون على هذا الفهم ويميزون بشكل صارم بين خط عرض ٢٢ الذى سلموا انه قد أصبح فعلا بمثابة حدود سياسية بين أراضى البلدين بعد اعلان قيام الجمهورية السودانية أول يناير عام ١٩٥٦ ، أما ما دون ذلك من تعديلات جرت على هذا الخط فانها لا تعدو أن تكون تعديلات ادارية تنتهى فعاليتها باختيار السودانيين طريق الانفصال عن شمال الوادى ٠

ويؤسس الجانب المصرى موقفه على مجموعة من الأسس :

أول هذه الأسس أن الأمرين المذكورين قد صدرا عن طرف واحد وليس من خلال علاقة « تعاقدية » كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى ميزت بين الأراضى المصرية والسودانية بخط عرض ٢٢ ، وبالتالى افتقدت هذه الحدود أهم عناصر قانونيتها ٠٠٠ العلاقة التعاقدية !

الأساس الثانى انه بينما وقع اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بطرس باشا غالى بصفته ناظرا للخارجية المصرية ، مما يعطى لها طابعها الدولى ، فقد وقع الأمرين مصطفى فهمى باشا بصفته ناظرا للداخلية مما ينم عن الطبيعة المحلية لهذين الأمرين ٠

الأساس الثالث متصل بسابقه وهو أن الأمر الأول قد صدر من ناظر الداخلية المصرى بناء على طلب قومندان بوليس حلفا وضابط بوليس التوفيقية ومأمور فرقة أملاك الميرى بنفس المحافظة ، وهى فى مجموعها أطراف مصرية ٠

واصطبغ الأمر الثانى بنفس الطابع ، ويرفض المصريون فى هذا الصدد القول بأن القومسيون الذى شكله ناظر الداخلية المصرى كان يمثل الجانبين ، الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، على أساس أن

المفتش الذى كان يمثل الحكومة الأخيرة كان موظفا فى وزارة الحـــربية المصرية ٠

الأساس الرابع أن الأمرين قد صدرا من ناظر الداخلية المصرى الىٰ جهات ادارية مصرية ، الأول الى محافظة النوبة ، والثانى الى « حضرة مدير أسوان » ، وهى بذلك تكتسب طابعها الادارى ٠

ويرفض المصريون الحجة السودانية القـائلة باكتساب حــق على المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ بحكم التقادم ، لأن هذا الحكم يمكن أن يسرى على كيانين سياسيين منفصلين ، وهو الآمر الذى لم يكن قائمــا طوال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٦ ، الأمـــــر الذى بدا فى الطابع الادارى لتنظيم الحدود بينهما أو بالأحرى بين أول الأقسام الادارية شمالى السودان وآخر الأقسام الادارية جنوبى مصر ٠

يؤسس المصريون أيضا رأيهم القانونى فى التمسك بخط عرض ٢٢ على أنه لم يبدر من مصر فى أى وقت ما يفيد النظر الى الخط المتعــــرج الذى يتمسك به السودانيون باعتباره خطا سياسيا ، العكس هو الصحيح ، وهو ما حدث فى مناسبات عديدة نختار أهمها :

المناسبة كانت مناسبة دولية ، وهى مناسبة توقيع اتفاقية الحدود الغربية لمصر فى ديسمبر عام ١٩٢٥ ٠

فقد أصدرت الخارجية المصرية بهذه المناسبة كتابا أخضر متضمنا الاتفاق وخريطة للحدود المصرية جاءت فيها الحدود الجنوبية متطـــابقة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد كتب عليهـــا « الحـــدود الســـياسية Political Boudary » تمييزا لها عن الخط الادارى (٦) ٠

ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الثانى فى حكم السودان ، أو حكومة الخرطوم ، لم تعترضا فى أى وقت على هـــــذا المفهوم المصرى فى التمييز بين الحدود الادارية والحدود السياسية ٠

وبين الحجج والحجج المضادة نشبت أول أزمة على الحـــدود المصرية السودانية ٠٠

أزمة حلايب وآثارها :

حقيقة يتوجب الاعتراف بها وهى أنه اذا كان الخلاف على الحدود المصرية السودانية بمثابة لغم آخر مدفون فى العلاقات العربية ـ العربية ، فان محاولات اشعال هذا اللغم كانت تأتى فى العادة من مصدرين ، أما بعض القوى الحزبية فى السودان التى تزايد على العـلاقات بين البلدين

واما أيد خارجية تسعى الى تدمير تلك العلاقات وراءها قوى داخلية ، في السودان أيضا لتحقيق مصالح ضيقة وانية !.

يتأكد ذلك من طبيعة الأزمة الحدودية الشهيرة بين البلدين التي نشبت في شتاء عام ١٩٥٨ ، فقد تفجرت من جراء مبادرة قامت بها حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة التي وضعت قانونا انتخابيا أدخلت بمقتضاه المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ، كذا المنطقة التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الاحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية ٠

دفع ذلك الحكومة المصرية الى تقديم مذكرة الى حكومة الخرطوم في ٢٩ يناير عام ١٩٥٨ أشارت فيها الى مخالفة هذا القانون لاتفاق ١٨٩٩ الذى عين خط الحدود بخط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد أبدت الحكومة المصرية استعدادها لتسليم السودان المناطق التى تديرها جنوب الخط المذكور فى مقابل عودة الادارة المصرية للاراضي الواقعة شمال الخط ٠

وكأنما كانت تنتظر حكومة السيد عبد الله خليل الفرصة ، فبدلا من الرد على المذكرة المصرية أخذت الصحف الناطقة باسم حزب الأمة تشن حملة على ما أسمته أطماع مصر فى السودان ، وان قوات مصرية فى طريقها الى المنطقة المتنازع عليها مما دفع وزير الخارجية السيد محمد أحمد محجوب ، الى استدعاء السفير المصرى فى الخرطوم ، اللواء محمود سيف اليزل خليفة ، وابلغه « أن حكومة السودان تأمل أن تكون المعلومات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة » دون رد على المطلب الأساسى الذى جاء فى المذكرة المصرية ٠

دفع ذلك حكومة القاهرة الى توجيه مذكرة أخرى فى ١٣ فبراير جاء فيها أنها اعمالا لحقوقها المعترف بها فى المناطق التى تديرها السودان ستقوم بدعوة سكان تلك المناطق للمشاركة فى الاستفتاء المقرر اجراؤه على قيام الجمهورية العربية المتحدة ٠

وبدلا من الرد على المذكرتين المصريتين أخذت الحكومة السودانية فى تصعيد الأزمة على نحو غير مألوف ٠٠

فقد بادرت الى عرض الخلاف على المنظمات الدولية ذات الصلة ليصبح بذلك أول نزاع بين دولتين عربيتين يصل الى هذا الحد ٠

ويلاحظ أنه بينما قامت حكومة الخرطوم باحاطة جامعة الدول العربية علما بالموضوع قامت فى الوقت نفسه بطلب عقد اجتماع طارىء

لمجلس الأمن لمناقشة ما وصـــفته « بالوضـــع الخطـــر » القائم على الحدود نتيجـــة لتحـــريك مصر « اعدادا كبيرة » من قواتها ، صـــوب المنـــاطق المتنــــازع عليها ٠

وأمام ما استشعرته الحكومة المصرية من اصرار من جانب حكومة حزب الأمة على تصعيد الأزمة وتأليب الشارع السودانى يساعدها فى ذلك المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أعلن مندوب مصر فى المجلس أنه حفاظا على الروابط التى تربط بين الشعبين المصرى والسودانى ، فقـد قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية ٠٠ الأمر الذى دعا المجلس الى تأجيل نظر القضية لاعطاء الفرصة للطرفين المعنيين لحلها عن طريق المفاوضات الثنائية ٠

ومنذئذ تم دفن اللغم وان لم يتم نزع فتيله رغم مضى نحو ثلث قرن ، الأمر الذى يلفت النظر ٠٠

وفى تقديرنا ان ذلك التجميد يعزى لاعتبارات عديدة بعضها مصرى وأغلبها سودانى ٠٠

على الجانب السودانى فان حالة عدم الاستقرار التى عرفها جنوب الوادى خلال تلك الفترة (ثورتان شعبيتان وثلاثة انقلابات عسكرية) لم تمنح اية حكومة فى الخرطوم الفرصة أو حتى الجرأة لتسوية المســألة على النحو الذى أوصى به مجلس الأمن ٠

فضلا عن ذلك فان هناك قوى حزبية فى السودان يهمها ابقاء هذا اللغم الذى يمنحها فرصة دائمة للتهديد باشعال الفتيل بهدف تحقيــق مكاسب سياسية ٠

اضافة الى كل ذلك فان الوضع الحالى على خط الحدود أكثر مناسبة للسودان منه لمصر ، حتى وان كان وضعا متفجرا !

اما بالنسبة للجانب المصرى فان حالة عدم الاستقرار فى الســودان تضعه أمام موقف مربك ، فهو لا يريد أن يضع حكومة الخرطوم اذا كانت صديقة موضع الهجوم من خصومها فى حالة المطالبة بتسوية المســألة ، وهو لا يرغب فى أن يتيح لهذه الحكومة اذا لم تكن كذلك الفرصة للمزايدة على العلاقات بين البلدين ٠

وفى انتظار الوقت الملائم تبقى قضية الحدود بين البلدين مصـــدر خطر فى العلاقات بينهما وميدانا لعمل أطراف متعددة لتحـــويل الاخـــوة المتخاصمين الى الاخوة الأعداء !

حواشى الفصل الثامن

(١) لما كانت هذه الدراسة نشرت فى بعض الصحف المصرية والعربية فقد بادر أحد الأساتذة السودانيين وهو د· فيصل عبد الرحمن على طه بالرد عليها فى جريدة الخليج التى تصدر بامارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة فى ١٩٩١/٤/٥ ، وقد رأينا توخيا للموضوعية افراد الملحق رقم (٩) لنص هذا الرد ·

(٢) د· يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادى النيل ١٩٣٦ ــ ١٩٤٦ ·

(٣) نص الاتفاقية ــ ملحق رقم (١٠) ·

(٤) نص أمر ١٨٩٩ ــ ملحق رقم (١١) ·

(٥) نص أمر ١٩٠٢ ــ ملحق رقم (١٢) ·

(٦) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ (ملحق رقم ١٣) ·

(٤) الحدود المغربية ـ الجزائرية لغم يهدد الوحدة المغاربية !

لا وحدة مغاربية دون المغرب والجزائر ، فبينما تلعب كل من تونس وموريتانيا دور الكومبارس فى مثل هذه الوحدة بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك فان ليبيا العضو الخامس فيها ظلت فى موقع التنـــازع بين الاتجاه الى المشرق أو الانضمام الى المغرب !

وقد استمرت قضية الحدود تلعب دورا مؤثرا فى العلاقات المغربية ـ الجزائرية ومن ثم فى قضية الوحدة المغاربية ، فبينما كان يرى الطـرفان أن تلك الوحدة تقدم البديل عن نزاع حدودى مرير بينهما ، فان هذا النزاع كان يترك بصماته السلبية على هذه الوحدة ٠

وقصة هذه الحدود قد بدأت قبل أكثر من قرن ولا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت حتى هذه اللحظة مما يشكل لغما مدفونا فى أعماق العــلاقة بين البلدين الشقيقين ، ومما يهدد أية مشاريع وحدوية للمنطقة ، الأمــر الذى يتطلب الغوص فى الأعماق للتعرف على طبيعة هذا اللغم مهما ترتب على ذلك من مخــاطر !

البداية فى لالا مارنيا !

المغرب الأقصى أو المملكة الشريفية استمرت الكيان السياسى العربى الوحيد الذى احتفظ باستقلاليته عن الامبراطورية العثمانية ، وقد نجــح حــكام هذه البــلاد بعد أن بدأ العالم العــربى يواجه الهجمة الامبريالية

أن يحتفظوا باستقلالهم لفترة غير قصيرة ، ولكن كان عليهم أن يواجهوا في نفس الوقت أشكالا من الانتهاكات من جانب القوى الاستعمارية ، خاصة من فرنسا بعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠ .

فقد نشأ بعد هذا الاستيلاء موقف أدى الى الاحتكاك بين الفرنسيين وبين المغاربة ، ذلك أن المقاومة الجزائرية التى قادها الأمير عبد القادر فى مواجهة التغلغل الفرنسى فى البلاد كان لا بد أن تخلف مردوداتها ، وهى مردودات طالت من بين ما طالته الحدود بين البلدين .

فمن ناحية كان الأمير يحصل على مدد واضح من المغاربة من وراء الحدود ، ومن ناحية أخرى كان يعبر تلك الحدود متوجها الى المغرب كلما ثقلت يد المطاردة الفرنسية .

وبعد سنوات طويلة من الكر والفر كان الفرنسيون قد نجحوا خلالها فى تقوية قبضتهم على الجزائر بدأوا فى تعقب الثوار الجزائريين عبر الحدود ودخول الأراضى المغربية .

ولا نستطيع أن نزعم أنه كان هناك خط حدود مرسوم بين البلدين فى ذلك الوقت ، انما كان التمييز بين أراضى كل منهما قائما على أساس تبعية القبائل المقيمة فى مناطق الحدود ، مما أدى الى أن يكون مفهوم الانتهاكات مرهون بمدى تعدى أى طرف على مناطق قبلية تدين بالولاء لطرف آخر ، وهذا ما حدث من جانب الجنرال بيجو مهندس الاستعمار الفرنسى فى الجزائر .

بدأت سياسات هذا الاستعمار الشهير باقامة الحصون على الحدود دون احترام لأراضى المملكة الشريفية كان أظهرها حصن فى لالا مغنية التى تقع داخل المغرب مما أدى الى أن بدأت قبائل المنطقة فى مقاومة توغل « الفرنسيس » فى أراضيهم وتدافعت الأحداث التى وصلت الى احتلال مدينة وجدة المغربية ، ولم يعد أمام السلطان عبد الرحمن سوى أن يخوض الحرب دفاعا عن حدود مملكته ، وكانت الفرصة التى انتظرها بيجو بل وعمل على خلقها .

والقصة طويلة ونقتصر منها على رواية الجانب الخاص بصناعة خط الحدود الجزائرية ـ المغربية ..

فقد تطورت الأمور الى حدوث المعركة المشهورة فى وادى أسلى فى أغسطس عام ١٨٤٤ التى انتهت بهزيمة مغربية قاسية أعقبها توقيع

اتفاقية فى أكتوبر كان أهم ما جاء فيها خاصا بالحدود بالاتفــاق على تخطيطها بدقة !

والقول ان أهم ما جاء فى الاتفاقية خاصا بالحدود له أسبابه ٠٠

فمن جانب لم يكن بيجو يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك بحكم أن تطوير الهجوم الفرنسى على المغــرب كان ســيلقى معارضة شديدة من بريطانيا ، وهو الأمر الذى لم تكن حكومة باريس على استعداد لتحمله ٠

من جانب آخر فان السيطرة على مناطق على الجانب المغربى من الحدود كانت ستمكن الجانب الفرنسى من وقف استمرار عمليات المقاومة التى تشنها القبائل المغربية ٠

ومن جانب أخير فان اقتطاع مناطق من الحدود المغربية الصحراوية سيؤدى الى حصار المغرب وقطعها عن امتداداتها الافريقية التى كــانت دائما مصدرا أساسيا من مصادر قوتها مما يمهد للسيطرة عليها عندما يأتى الوقت المناسب ، ثم انه يقرب بين الوجود الفــرنسى فى الجزائر والوجود الفرنسى الذى أخذ يتعاظم فى أفريقيا الغربية ٠

ومن ثم فانه يمكن القول ان الاتفــاقية التى وقعت بين الطرفين فى لالا مارنيا فى يونيو عام ١٨٤٥ كانت بالأساس اتفاقية حدود ٠٠

قسمت هذه الاتفاقية الحدود الجزائرية ـ المغربية الى ثلاثة أقســام، القسم الأول يمتد من البحر بطول ١٥٠ كيلو مترا حتى ثنية الســاسى ، وقد رسمت الحدود فى هذه المنطقة على شكل مستقيم يتفق الى حد كبير مع ذلك الخط الذى كان يفصل بين المملكة الشريفية وبين نيابة الجــزائر العثمــانية ٠

القسم الثانى يمتد جنوب ثنية الساسى حتى الصحراء الكبرى ، وقد روعى تخطيط الحدود فى هذا القسم على أساس التوزيع القبلى، وكالعادة فى التقسيمات التى تتم على مثل هذا الأساس ، فقد أصبحت بطون القبائل موزعة بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ، الأمر الذى كان مثار خــلافات مستمرة بين الجانبين (١) ٠

القسم الأهم هو القسم الثالث وهو الذى ضم مناطق الصـــحراء الكبرى التى تركت مشاعا دون تحديد ، وكان الغموض فى هذا القســم مقصودا من الجانب الفرنسى ، فالغموض ينتهى دائما لصالح الجانب الأقوى ، وهذا ما اثنتته الأيام فعلا !

المسيرة الصفراء !

عدم تعيين خط فى المنطقة الصحراوية من الحدود الجزائرية ـ المغربية أدى الى تحجيم نفوذ السلطان فى منطقة لم يكن يملك فيها سوى سلطة اسمية بحكم طبيعة الدولة المغربية ، الأمر الذى مكن الجانب الآخر من التوغل الى مسافات بعيدة فى تلك المنطقة مما يمكن توصيفه بالمسيرة الصفراء !

وقد تعددت خطوات هذه المسيرة ، فتارة بمنح الحماية لزعماء تلك المناطق والتدخل فى صراعاتهم المحلية الأمر الذى كثيرا ما كانت تعجز عنه الحكومة السلطانية فى فاس أو مكناس ، ويقدم منح الحماية لعبد السلام الوزانى الذى كان من أكبر الزعماء الدينيين فى المنطقة نموذجا لذلك ، وتارة أخرى بارسال حاميات صغيرة للمرابطة فى الواحات الواقعة جنوبى الصحراء مثل فجيج وعين صلاح وتوات مما حدث عند نهاية القرن التاسع عشر ٠

وليس من شك ان احتلال فرنسا لمجموعة واحات توات عام ١٩٠٠ قد طرح قضية الحدود بقوة ، فبينما كان المغاربة موقنين من وقوع هذه الواحات فى أراضيهم كان الفرنسيون يتذرعون بأن حكومة فاس لا تمارس أية سلطة عليها ، هذا من ناحية ، كما أنهم كانوا من ناحية أخرى مطمئنين أنهم لن يواجهوا ثمة مقاومة من الجانب البريطانى ، وهو ما كانوا يعملون حسابه ، وذلك بعد عقد اتفاقية مع حكومة لندن عام ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى باكملها كمنطقة نفوذ فرنسية ٠

ورغم محاولات السلطان عبد العزيز الاستنجاد بالجانب البريطانى الا أن حكومة لندن التى كانت منشغلة آنذاك فى حرب البوير لم تعط له أذنا صاغية الأمر الذى مكن الحكومة الفرنسية من أن تضغط على الجانب المغربى لارغامه على توقيع بروتوكول فى باريس فى ٢٠ يوليو عام ١٩٠١ أعقبه اتفاق محلى فى ٢٠ ابريل من العام التالى ٠

حددت هذه الاتفاقيات القبائل ذات الأصول المغربية وتلك ذات الأصول الجزائرية وقسمت مناطق الصحراء بينها ، وقد تحولت بمقتضى تلك الاتفاقيات مناطق واسعة الى الجانب الجزائرى ٠

ولما كانت الاتفاقيات المذكورة قد اعترفت باستمرار العمل باتفاق لالا مارنيا فقد قطعت بذلك السبيل على المغاربة فى تعيين خط الحدود جنوب ثنية الساسى ٠

وتأسيسا على ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة مما عرف «بسياسة التعاون» لاشاعة السلام فى منطقة الحدود فقد أخذ الفرنسيون فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود ، كولمب بيشار ، وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج ، وعمدوا الى الاكثار من المستشفيات والأسواق حول تلك المراكز لتكون أداة اجتذاب واغراء مما قوى بالفعل من القبضة الفرنسية مما سمح للفرنسيين بالتـــوغل حتى وصلوا الى حـــدود الســـاقية الحمراء (٢) ، الصحراء الاسبانية ، واستتبع ذلك الامساك برقبة المغـرب نفسه مما مهد ، مع أسباب أخرى ، لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ خاصة بعد أن تم التخلص من المعارضـة البريطانية بعد عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ ٠

وكان المعتقد أنه بعد أن أصبحت الأراضى على جانبى الحدود واقعة فى نطاق الهيمنة الفرنسية فانه لم تعـد ثمة حاجة لحـكومة باريس أن تعيد تشكيل الحدود لصالح طرف دون طرف آخر ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا !

ذلك أن طبيعة العلاقة مع الجزائر ، حتى عام ١٩٥٤ على الأقل ـ كانت مختلفة عن طبيعة العلاقات مع المغرب ، فبينما كانت الجزائر قسما من « الأراضى الفرنسية » فيما وراء البحار كانت المغرب على علاقة تعاقدية مع فرنسا ، وهى علاقة من المعلوم أنها مؤقتة على أى الأحوال ٠

واستمر الموقف يضطرد على هذا النحو حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تنامى حركات التحرير الوطنية فى بلاد المغـرب العربى ، وهو التنامى الذى بلغ مرحلة متقدمة خلال منتصف الخمسينات سواء باستقلال المملكة المغربية أو بقيـام الثـورة الجـزائرية ، وبدا أن خريطة المنطقة فى طريقها الى اعادة التشكيل ، الأمر الذى بدأ معـــه كل طرف فى اعادة حساباته ، وكانت حسابات شديدة التعقيد ٠

جانب من هذه الحسابات كان استراتيجيا ، فقد كانت حكومة الرباط تضع حساباتها على ضم موريتانيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان معنى أن تبقى الحدود المغربية ـ الجزائرية على ما خططت عليـه فى العهد الاستعمارى فصل المغرب عن موريتانيا ٠

جانب آخر كان اقتصاديا اذ كان قد تم عام ١٩٥٢ اكتشاف مناجم غنية بالحديد فى منطقة كارا جبيلات التى تقع على بعد ٨٠٠ كيـلو مترا غربى كولمب بيشار و ١٥٠ كيلو مترا جنوبى تندوف ، وقد قدر المخزون من خام الحديد الجيد فى تلك المناجم بما يزيد عن ٣ مليـار طن مما يعـد ثروة قومية كبيرة لا تحتاج الا الى منفذ للمحيط الأطلنطى ٠

فضلا عن ذلك كانت هناك الحقوق التاريخية للمملكة المغربية والتى كان للسلطات فى الرباط ما يثبتها ، وان الجانب الفرنسى قد انتهك هذه الحقوق على نحو لا شك فيه !

على الجانب الآخر كان الجزائريون منهمكين فى مقاومة الوجود الفرنسى فى بلادهم فى أعنف وأطول الثورات الشعبية ضد الاستعمار فى التاريخ العربى المعاصر .

وابان تلك الفترة التى ناهزت الثمانى سنوات جرت اتصالات فرنسية مغربية استهدفت من ورائها حكومة باريس أن يكف المغاربة أيديهم عن تأييد الثورة الجزائرية ، وهو الأمر الذى لم تقبله حكومة الرباط التى فضلت التفاهم فى هذا الشأن مع الجانب الجزائرى ، وهو التفاهم الذى تمخض عن توقيع « بروتوكول سرى » فى ٦ يوليو عام ١٩٦١ بين كل من الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » نص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين من خلال « مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » ، وانتظر الجميع استقلال الجزائر الذى أعلن يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٣ ، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن فى الحسبان !

حرب تندوف !

صباح يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ صحا العالم على أخبار الاشتباكات المسلحة على الحدود بين المغاربة والجزائريين ، وكانت أول اشتباكات عربية ــ عربية بسبب مشكلة حدودية . وقد اتهم كل طرف الآخر بأنه المتسبب لهذه الحرب القصيرة التى دارت حول تندوف .

الملك الحسن الثانى فى مذكراته التى وضعها تحت عنوان «التحدى» يقول : « مرة أخرى رفضنا العرض الفرنسى لاستعادة الأراضى المغربية على الحدود الشرقية . غير أنه لم يتبع هذا التسوية الأخوية مع الجزائر، على العكس من ذلك فان المغاربة الذين لم يرغبوا فى الاشتراك فى الاستفتاء الذى اقترحته الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجمهم جيش التحرير الجزائرى وتحرش بهم . ووصل الى تندوف ٦٠٠ من قوات الجندرمة الجزائرية حيث كان رئيس القبيلة ورجاله يتمسكون بمغربيتهم .. وهاجم الجزائريون تندوف وقتلوا ١٢٠ من مواطنينا » ، ويرتب الملك على ذلك أسباب تدخل الجيش المغربى فى معركة تندوف (٣) .

بالمقابل يشرح الأستاذ محمد حسنين هيكل وجهة النظر الجزائرية فى مقال له تحت عنوان « ما هى الحكاية بين ملك المغرب والجزائر » أنه كان وراء ما اعتبر عدوانا مغربيا على الجزائر المؤسسات المالية

الفرنسية التى كانت تتطلع الى استغلال حديد تندوف ، فضلا عن ذلك كانت هناك أزمة داخلية تواجهها الرباط تقتضى صرف النظر الى حدث خارجى ، وأخيرا الهواجس التى بدأت تنتاب الطبقة الحاكمة فى المغرب من انتصار الاشتراكية فى الجزائر واحتمالات العدوى ! (٤) ٠

على أى الأحوال كانت الحرب قصيرة وانتهت بعد وساطة افريقية من الامبراطور هيلاسلاسى وتم بعد ثلاثة أسابيع فحسب ، يوم ٣٠ أكتوبر على وجه التحديد ، التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئولية الأطراف فى النزاع ، وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين اثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة ٠

ورغم قصر حرب تندوف الا أنها تركت ندوبا ظاهرة فى العلاقات المغربية ـ الجزائرية نخشى أن تكون آثارها لا زالت موجودة حتى يومنا هذا !

فقد تشابكت فى المرحلة التى أعقبت حرب تندوف مجموعة من الاعتبارات صنعت لمشكلة الحدود المغربية ـ الجزائرية مذاقا خاصا ، ولم تبقها فى اطار الخلاف على بضع مئات من الكيلومترات فى الصحراء الغربية !

أول هذه الاعتبارات ما ترتب على قيام منظمة الوحدة الافريقية فى نفس عام تندوف من محاولة اقرار خلافات الحدود فى القارة السوداء على ضوء المبدأ الذى أرسته المنظمة الجديدة والقائل بالابقاء على الحدود الموروثة من المرحلة الاستعمارية ٠

ورغم أن المغرب قد وقع ميثاق المنظمة الا أنه أبدى تحفظا حول مشكلة حدوده مع الجزائر وان « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف ـ علنى أو ضمنى ـ بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة السعى لنيل حقوقه بالوسائل الشرعية التى يمتلكها » ٠

الاعتبار الثانى ان ايقاف حرب تندوف لم يؤد الى حل المشكلة وانما أدى فحسب الى تجميدها ، رغم اعتراف الطرفين أن هناك مشكلة، وهو الأمر الذى دفع المغرب الى قبول وقف اطلاق النار ، فالحرب فى حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها كانت من وجهة النظر المغربية تؤكد على « وجود المشكلة » التى ينبغى تسويتها ٠

اعتبار ثالث تمثل فيما ترتب على نشوء مشكلة جديدة منذ منتصف السبعينات ، وهي مشكلة الصحراء الاسبانية التى ضمتها المغرب ، والتى لم تكن بعيدة عن مشكلة الحدود المغربية ـ الجزائرية ٠

فـ « المسيرة الخضراء » التى دبرها المغرب فى اكتوبر عام ١٩٧٥ والتى اتجهت الى العيون بكل ما ترتب عليها من ضم الصحراء الى المغرب قد صنعت وضعا جديدا لقضية الحدود الجزائرية ـ المغربية اختلف عن وضعها الذى كان قائما عام ١٩٦٣ ٠

فالوضع القديم كان قائما على أساس أن موريتانيا جزء من المغرب وأن الحدود بوضعها القائم تمنع اتصال المغرب بموريتانيا ، أما الوضع الذى أصبح قائما بعد ضم الصحراء الى المغرب فقد كان يعنى بالنسبة للجزائر اغلاق الطريق بين حديد تندوف وبين موانى التصدير على المحيط الأطلنطى ، مما شكل سببا من أهم أسباب تشجيع الجزائر لجبهة البوليساريو التى قادت المقاومة الصحراوية ضد الوجود المغربى ، والتى اتخذت من منطقة الحدود المتنازع عليها مرتكزا لشن العمليات التى تقوم بها ضد القوات المغربية ٠

بيد أن هذا الوضع قد صنع من جانب آخر منفذا لتسوية أزمة الحدود وهو العمل على حل المشاكل القائمة فى اطار مغربى ، سواء ما اتصل منها بالحدود أو بالصحراء ، ومن هنا صاحب مشاريع الوحدة المغاربية تدر من هدوء المشكلتين ٠

غير أن ذلك لا يعنى أن نار أيهما قد انطفأت وان كان يمكن القول انها قد خبت ٠٠

يشير الى ذلك ، فيما يتصل بالحدود ، انه بعد توقيع اتفاقية فى الرباط فى ١٥ يونية عام ١٩٧٢ بين الجزائر والمغرب تخلت فيها الأخيرة عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، خاصة تندوف ، واعترفت بأن « وادى دراع » يشكل الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فى مقابل تعهد الجزائر باشراك المغرب فى عملية استخدام الحديد المستخرج من « كارة جبيلات » ٠٠ هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المغرب أبدا ! (٥) ٠

حواشى الفصـــل التاسـع

(١) د. صلاح العقاد ، المغرب العربى .

(٢) انظر الخريطة المرفقة (ملحق رقم ١٤) .

(٣) Hassan II ; The challenge

(٤) الأهرام فى ١٩٦٣/١٠/٢٥ – مقال تحت عنوان – ما هى الحكاية بين ملك المغرب والجزائر ؟

(٥) حرب الصحراء في المغرب العربى – ملف وثائقى – الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء – السياسة الدولية – العدد ٤٤ – ابريل ١٩٧٦ ص ٢١٥ – ٢٢٥ .

الموضوع الخامس

حصـــاد العاصفة

— الفصل العاشر : حول التفسير التآمرى للتاريخ !

— الفصل الحادى عشر : من « النظام الدولى الجديد » الى « الباكس امريكانا » !

— الفصل الثانى عشر : دبيلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب انسـانية !

حصـــاد العاصفة

(١)

التفســير التآمرى للتـــاريخ !

حتى الكوارث لها قيمة فى حصيلة الخبرة التاريخية للشعوب ولكن بشرط واحد هو أن تتعلم منها تلك الشــعوب !

وتقود هذه الحقيقة البسيطة الى النظر فيما يمكن أن نسميه « حصاد العاصفة » ٠٠ عاصفة الصحراء التى أطاحت بالكثير من مفردات الحياة السياسية التى درج عليها التاريخ العربى المعاصر لتحـل محلها وقائع جـديدة لم نستوعبها بعد ٠٠ وربما لا نستوعبها أبدا طالما استمررنا على ادمان ما كنا نتعاطاه من أفكار قديمة لم يعد لها مكان فى عالم ما بعـد العاصفة ٠٠ ويبدو ، لمزيد من الأسى ، أن ادمان القديم يشكل جانبا لا فكاك منه من جوانب النفسية العربية ٠

تبدو تلك الحقيقة مما أخذت تروج له بعض الأوساط السـياسية العربية من أن ما حدث فى مجمله ليس أكثر من « مؤامرة دولية » حيكت ضد الحاضر والمستقبل العربيين ، وهو الأمر الذى قد يلقى هوى فى نفوس البعض ولكنه فى نفس الوقت الأمر الذى يتطلب دراسة من جموع الباحثين حتى لا نحصد من العاصفة سوى الحنظل !

أصل تفسير المؤامرة :

المؤامرة كان بامكانها أن تصنع تاريخا ، ولكن ليس فى هذا العصر الذى اختفت ابانه مفرداتها ••

ومفردات صناعة المؤامرة ، فيما عرفته الحيـــاة السياسية فى العصور •• عصور الدور المؤثر للمؤامرة فى تلك الحياة تمثلت فى حياة القصور ، وشرذمة قوى السلطة ، وتقطع العلاقة بين هذه القوى وبين ما أصبحنا نسميه « الرأى العام » الذى لم يكن موجودا أصلا نتيجة لنمط الحياة الذى كان سائدا ، وأخيرا تسطح العلاقات الدولية فى تلك الحقبة التـاريخية •

المفردة (الأولى) الخاصة « بحياة القصور » يؤكدها ، سواء على مستوى العصر الاقطاعى فى الغرب أو فى الشرق ، ان تلك الحياة قد حفلت بالمؤامرات والدسائس بين أفراد الأسر الحـاكمة لنقل السلطة من يد تستحقها شرعيا الى يد لا تستحقها بنفس المفهوم !

وكان من الطبيعى أن تشيع فى تلك العصور وسائل التخلص من أفراد الأسر الحاكمة بدس السموم أحيانا وبالخنق ليلا أحيانا أخـــرى وبغرس الخناجر فى الظهور أحيانا ثالثة ، وكان أى عمل من تلك الأعمال كفيلا بنقل السلطة من شخص الى آخر ، أو بالأحرى كفيل بتغيير موقـع النفوذ من مركز من المراكز المتصارعة فى القصر الى مركز آخر بكل ما يصحب هذا التغيير من انتقال الامتيازات !

وقوة احتمال حدوث مثل هذه الأفعال فيما كان يسمى « بانقلابات القصر » هو الذى أدى الى ظواهر تاريخية نندهش لها الآن ، كان يقوم أحد الملوك أو الأمراء الاقطاعيين بقتل كل المستحقين الشرعيين لولاية العرش من بعده ، أو كان يقوم آخر بوضع كل هؤلاء فى سجون حتى يتوقى احتمالات المؤامرة ••

ومع كل ما كانت تكفله مثل تلك الاجراءات من استقرار نسبى للحاكم ، فان محصلتها النهـــائية كانت تفضى الى اضعاف ملحوظ للأسر الملكية ، وهو اضعاف أدى الى بروز ظاهرة الوزراء الأقوياء ، أو فيمـا أسمى أحيانا « بالوزراء العظام » ، وهى ظاهرة لم تنج منهـا الأنظمة الحاكمة سواء فى الغرب أو فى الشرق •

المفردة (الثانية) تتمثل فى شرذمة قوى السلطة ، والمعلوم أن العصر الاقطاعى كان عصر « اللا مركزية السياسية » ، فقد كان هناك الى جانب شخص الحاكم جماعات الأشراف من رؤوس الأسر الكبيرة ، وجماعات

الفرسان التى كانت تكون القوة العسكرية الضامنة لاستمرار السلطة والتى كانت تتشكل فى نفس الوقت من عصبية بعينها أو من مجموعة من العصبيات ، وكان لكل من هذه الأطراف الثلاثة مصالحها !

وقد استمرت العلاقة بين تلك الأطراف تقوم على حالة من التوازن يسعى كل طرف منها الى تغييرها لصالحه ، بمعنى آخر حالة من التوازن غير المستقر !

وبينما كانت عملية ترجيح كفة شرذمة من تلك الشراذم تتم فى بعض الأحيان من خلال صراعات علنية فيما بينها فانها كانت تحدث فى أغلب الأوقات سرا ومن خلال مؤامرات لا تلبث أن تتكشف نتائجها مع انتقال السلطة من شرذمة الى أخرى ٠

ويحفل تاريخ تلك العصور بمثل تلك المؤامرات خاصة فى تلك الفترة التى ظهر فيها حكام أقوياء يسعون الى الاستئثار بالسلطة ، بينما يقدم الملك هنرى الثامن فى انجلترا نموذجا لهذا فى الغرب من خلال مؤامراته لضرب قوة الأشراف والكنيسة ، فان محمد على باشا فى مصر يقدم نموذجا لنفس الظاهرة من خلال ضربة لقوة المماليك فى المؤامرة المشهورة المعروفة باسم « مذبحة القلعة » ومن خلال تخلصه من الزعامة الدينية ممثلة فى السيد عمر مكرم فى مؤامرة أخرى أوقع بواسطتها بين العلماء وارسل فى نهايتها الرجل منفيا الى دمياط وبمباركة هؤلاء ! (١)٠

ناتى بعد ذلك للمفردة (الثالثة) المتمثلة فى غياب رأى عام قادر على صنع الأحداث السياسية ، فان جو المؤامرات لا ينتعش الا فى مثل هذا الغياب !

وبينما يتراوح هذا الرأى العام بين القوة فى البلاد المتقدمة فى عصرنا هذا والضعف فى البلاد المتخلفة فانه لا يمكن الزعم أنه غائب أو غير موجود فى هذه البلاد الأخيرة على عكس ما كان عليه الحال فى عصور الاقطاع !

وغياب الرأى العام فى تلك العصور كان نابعا من الطبيعة التى غلبت على تنظيماتها الاجتماعية ٠٠ الطبيعة الطائفية !

فالمجتمع الاقطاعى قام على أساس صدفى ، أى أن كل طائفة منغلقة على نفسها مثل الصدفة ، سواء فى الحارة بالمدينة ، أو فى النجوع والكفور بالريف ، لا يعنيها من أحداث البيئة المحيطة الا ما يوخزها بشكل مباشر ، ولم يكن هذا الوخز يجىء من أى تغيير فى السلطة ، فقد كان الجميع يستوون طالما تمتعوا بالشرعية الدينية ، مباركة من البابوات

الكرادلة فى الغـــرب وفتاوى شيوخ الاســلام فى الشرق ، وانما كان يجىء من تصرفات بعض شرائم السلطة التى كانت تنزل بهم أحيانا مظالم قاسية ، ومثل هذا الفـراغ الذى كان يحدث فيه التغيير كان يشجع عـلى استفحال دور المؤامرة ! (٢) ٠

- تبقى المفردة (الأخيرة) المتصلة بالعلاقات الدولية ، فتعبير العـالم « المترامى الأطراف » تعبير ينتمى الى العصور الوسطى بحكم تقطع أوصال هذا العالم الناتج عن كيانات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن بعضـها البعض وطرق مواصلات شديدة الوعورة ، مما كان يصعب معه التعرف على ما يجرى فى بقعة بعينها الا بعد حدوثه بشهور طويلة تكون المؤامرة خلاله قد أفرخت والوضع الذى تمخض عنها قد استقر !

أضف الى ذلك أن المصالح الاقتصادية لم تكن قد تشابكت الى الحـد الذى يدعو أى طرف الى التدخل فى شئون الطرف الآخر دفاعا عن مصالحه فيما أصبح يحدث فى العصر الرأسمالى مما كان يترك بدوره لأى طـرف هامشا واسعا لتغيير السلطة من خلال المؤامرة دون ما خوف من تدخل أية جهـــة أخـــرى ٠

غير أن مجموع هذه المفردات التى كانت تصنع التغيير من خـــلال المؤامرة ، وتغرى البعض على تفسيره على ضـــوئها قد طحنتها تماما المتغيرات التاريخية ، ولم يعد هذا التفسير صالحا الا فى أضيق الحدود التى لا تصنع وحدها التغيير ٠

تآكل دور المؤامرة فى صنع التغيير :

معلوم أن كل المفردات التى كانت تتيح الفرصة لصناعة التغيير من خلال المؤامرة قد اختفت واحدة وراء أخرى فى العالم الحديث ، ومعلوم أيضا أن هذا العالم لم ينشأ بشكل فجائى وانما استغرق ذلك وقتا طويلا ناهز قرونا خمسة ٠٠

الأهم من ذلك أن دخول هذا العالم الحديث لم يحدث بشكل متزامن بين شعوب العالم فبينما دخلته بعض من تلك الشعوب ، التى اصطلح على تسميتها بالشعوب المتقدمة ، منذ وقت مبكر ، فلا زالت شعوب أخرى تتعثر فى الولوج من أبوابه العريضة !

وهذا التفاوت فى الدخول هو الذى خلف هامشا لاستخدام المؤامرة فى عمليات التغيير السياسى ، بيد أنه ينبغى الاعتراف بأن هذا الهـامش شديد المحدودية ، ويحاول كل من يشارك فيه أن يتنصل منه ، بحكم أن

هذا النوع من النشاط السياسى أصبح مرفوضا بمنطق العصر حتى لو مارسته بعض أطرافه ، وبشكل شديد السرية !

الممارسة تأتى من جانب « مؤسسات » بعينها فى العالم المتقدم ضد « أفراد » بذاتهم فى العالم المتخلف ! وتلك المؤسسات هى على وجه التحديد ادارات الاستخبارات فى العالم الأول ·· عالم المؤسسات ، أما الأفراد فهم فى الغالب من « الزعامات » السياسية فى العالم الثالث التى قد تقف عائقـا أمام تنفيـذ سـياسات بعينها لـدول العـالم الأول فى بلدانهـــم !

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على دور المؤامرة فى صـــنع المتغيرات السياسية فى العالم المعاصر ··

١ ــ محدودية هذا الدور ولامشروعيته ، على عكس الحـال حينما كان فى عصور الاقطاع جزءا أصيلا من الحركة السياسية ، الأمر الذى يبدو فى ظاهرة بعينها ··

فبينما كان يترتب على التغيير « بالمؤامرة » فى تلك العصور وصول المتآمر للسلطة وتباهيه بنجاحه فى تنفيد مؤامرة مما يكســبها قــدرا من المشروعية ، فان « المتآمر » فى العصور الحديثة يحرص على اخفـاء وجهه ، ويدفع بآخرين الى جنى ثمار مؤامرته فى الظاهر وان بقى هــو المستفيد الأساسى من نجاح المؤامرة !

٢ ــ ثبات عناصر المؤامرة ، بمعنى أنه قد أصبح هناك الطــرف « الفاعل » طوال الوقت ، والطرف « المفعول به » طوال الوقت أيضا ، على عكس الحال فى السابق حين كانت كل أطراف اللعبة تنهج سبيل المؤامرة كأحد السبل التى تحقق بها أهدافها ·

والطرف الفاعل يتمثل فى دول العالم المتقدم التى لا تقبل بوجــود المؤامرة بأى شكل ، مهما بلغت هامشيته ، فى سياساتها الداخلية ، وتقدم « ووترجيت » نموذجا على ذلك ، فقد تحولت الى فضيحة وأطاحت بأحــد الرؤساء الأقوياء لأكبر دولة فى العالم ·

أما الطرف « المفعول به » فيكون فى العادة بعض زعامات دول العالم الثالث الذين يؤدى التخلص منهم الى تغييرات جذرية فى سياسات بلادهم بل فى مستقبلها ، وهذه هى المشكلة فى عالم دول « اللامؤسسات » حيث يكون دور الفرد فى صياغة سياسات بلاده دورا أساسيا !

وتبدو المفارقة طريفة هنا أن بعض مؤسسات دول المؤسسات التى لا تقبل بحال فكرة المؤامرة فى التغيير السياسى تستخدم المؤامرة تجـاه

دول اللامؤسسات التى قد نقبل شعوبها بالفكرة ، بل وتستسيغها فى حل الخلافات السياسية ، بمعنى آخر أن العالم المتقدم يبيع بضاعة بائرة عنده الى شعوب العالم المتخلف التى تقبل على استخدامها ، وهى ليست على أى الأحوال البضاعة البائرة الوحيدة التى يبيعها هؤلاء لأولئك !

٣ ـ تختلف طبيعة المؤامرة السياسية التى تدبرها الأجهزة عن تلك التى كان يدبرها فرد أو مجموعة من الأفراد ٠٠ صحيح أنه يجمع بين الاثنين بضع سمات مشتركة ، مثل السرية والمباغتة ، الا أن مؤامرات أجهزة الاستخبارات تقوم على درجة عالية من التخطيط واستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتوفير فرص نجاحها ، فالفشل فى التنفيذ يكلف غاليا ، وان اختلفت الكلفة بين عصر وعصر ٠٠

فالفشل فى عصر المؤامرة ، العصر الاقطاعى ، قد يفضى الى هروب المتآمرين ، أو القبض عليهم واعدامهم ، أما الفشل فى العصور الحديثة فهو يؤدى الى هزة شديدة فى جهاز الاستخبار الذى قام على التدبير ، وهى هزة تؤدى فى الغالب الى تغيير شخوصه وسياساته ، وتقدم « فضيحة لافون » وما ارتبط بها من اغتيال « اللورد موين » وما خلفته من آثار على « الموساد » نموذجا لذلك !

الأهم من ذلك الكلفة فى « السمعة الدولية » ، وهى سمعة تحرص أية دولة محترمة ترغب أن يكون لها صوت فى المجتمع الدولى فى الحفاظ عليها ٠

ولعل تلك المخاوف على « السمعة » تزيد من محدودية دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى عالمنا المعاصر ، بمعنى آخر أن المؤامرة كأداة سياسية لا زالت موجودة ، ولكن ليس الى الحد الذى يفضى الى محاولة تفسير الأحداث التاريخية على ضوئها ، ويبدو أن العرب أو بعضهم لم يصدقوا هذا بعد !

التفسير التآمرى وتكريس التخلف !

تأسيسا على فهم المتغيرات السابقة فمن الصعب قبول مقولة البعض بأنه كانت هناك « مؤامرة » دولية أو أمريكية لشن حرب الخليج أو ضرب العراق مما تروج له بعض الدوائر العربية معتمدة فى ذلك على حادثة هنا أو واقعة هناك ، لعل أشهرها ما ذكر عن المقابلة بين السفيرة الأمريكية فى بغداد وبين الرئيس العراقى والتى قيل انها قد ألمحت للرئيس العراقى أن بلادها لن تتدخل اذا ما احتل الكويت ، وأنها بذلك قد غررت به ، وهو ما ثبت عدم صحته !

يمكن القول انه كان هناك « ترتيب » أو « تخطيط » أمريكى أو دولى، ولكن ما لا يمكن قبوله أنه كانت هنـــاك مؤامرة ، وفرق بين التخطيط والمؤامرة ، سواء فى طبيعة العناصر التى تصنع كل منهما أو فى طبيعة العصر الذى يفرز أيهما ·

ونعتقد أن محاولة ترويج بعض الدوائر العربية لتفسير المؤامرة فى حرب الخليج ، والأهم من ذلك قبول قطاع كبير من العاملين فى حقـل السياسية العربية به ، تم فى جانب منه لسبب سـياسى ، الا أن قبـوله يشى بوجود جذور للفكرة فى العقل العربى ··

السبب السياسى واضح ولا يحتاج لجهد كبير لاكتشافه ، بل نزعم أنه يتسم بقدر كبير من السذاجة ، فلا شك أن المروجين للتفسير يرون أنـه يعفى القيادة العراقية والقيـادات العـربية التى دعمتها من مسـئوليتها التاريخية عما حاق بالوطن ، وهى مسئولية ثقيلة على وجه اليقين !

أما ما اتصل منها بجذور الفكرة فى العقلية العربية فهى التى تتطلب بعضا من اعمال الفـكر ··

أول هذه الجذور ، فيما نراه ، أن العقل العربى لم يتخلص تمـاما بعد من رؤى العصور الوسطى ، حكاوى ألف ليلة وليلة المليئة بالدسائس والمؤامرات ويتقبلها ، بل ويقبل عليها اذا ما تجسـدت فى أعمـال فنيـة ، مثل تلك التى تبثها محطات التليفزيون العربية بشكل منتظـم فى شـــهر رمضان من كل عام !

ومثل هذا الاقبال يجعل من السهل بمكان الترويج للتفسير التآمرى للتاريخ لدى أناس لم يتخلصوا بعد من جو صناعة المؤامرة !

جذر آخر صادر مما نعتقده من أن العقلية العـــربية لا زالت فى مساحتها الأكبر عقلية غيبية أكثر عقلية سببية ·

ويترتب على هذا النوع من التفكير عدم اجهاد العقل فى السعى وراء التفسير الحقيقى لأية ظاهرة والاكتفاء بعزو الحدث الى قوة لا يدرك العقل كنهها ، والتفسير بالمؤامرة يقدم لونا من ألوان هذا التفكيـر فهو يعفى من يقول به من محاولة اثباته لأن المؤامرة بطبيعتها أمر غير قابل للتفســير على أساس أن ظـواهرها وعناصرها لا تكون معـلومة على وجـه اليقين ، وهى ترقى بذلك الى مرتبـة اسـناد الظـواهر الى القوى الغيبية !

جذر ثالث ضارب فى أعماق العصر الاســتعمارى ، والذى ألف

العرب خلاله أن يكونوا العنصر « المفعول به » فى المعادلة على اعتبار أنهم كانوا دائما يواجهـون قوة لا تقهر !

وقد استنام العرب لهذه المعادلة ورأى زعماؤهم أنه يعفيهم من أية مسئولية ، فكلما بدا نقص أو تقصير فى جانب من جوانب الحياة فليس أسهل من أن يعزى ذلك الى العصر الاستعمارى ، وان استمراريته ناتجة عن « المؤامرات الاستعمارية » !

ويؤدى هذا الى عدم البحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلات العربية والى بقاء الحال على ما هو عليه ، بمعنى آخر تكريس التخلف ، وهـو ما يجد فيه أصحاب التفسير التآمرى للتاريخ بابا واسـعا يدلفون منـه الى العالم الذين يريدون ، بوعى أو بدون وعى ، ابقاء العرب فيه !

حواشى الفصـــل العـاشر

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد على •

(٢) جب وباون ، المجتمع الاسلامى والغرب (ترجمة د• أحمد عبد الرحيم مصطفى) •

الفصل الحادى عشر

حصــاد العاصفة

(٢)

من « النظام الدولى الجديد »
الى « البـاكس امريكانا » !

« السلام العادل » مقولة يرددها دائما الحالمون أو السذج ، لسبب بسيط ، لأنه ليس له وجود فى التاريخ ، أو ما نعلمه من تاريخ العصور الحديثة على الأقل !

فالحروب فى هذه العصور اما انها قد دارت بين قوى كبرى ، وهى لا تنتهى فى العادة الا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين ارادة الطرف الآخر بعد أن يكون قد كسر عظامه ، وهو عندئذ يفرض سلامه ، ولا يكون سلاما عادلا بالطبع ، على الأقل بالنسبة للمنهـزم !

واما انها تدور بين قوى محلية ، وهى لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخل القوى العظمى ، بشكل أو بآخر ، مما يؤدى الى أن يأتى الســلام الذى يعقب مثل هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل !

والسلام فى الحالة الأولى يكون سلام المنتصر والسلام فى الحـالة الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التى لا ترعى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلا !

بيد أن هناك حالة ثالثة من السلام أفرزتها « العاصفة » ، وهـو سلام غير متكرر فى التاريخ ، حدث مرتين قبل ذلك فحسب ·· فى العصور القديمة فيما عرف « بالسلام الرومانى «Pax Romana» » ، وفى العصور الحديثة فيما عرف « بالسلام البريطانى «Pax Brittannica» » وان كان فى هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة !

والـ « باكس » وهى كلمة لاتينية تعنى السلام تشير فى المرتين الى نجاح قوة عظمى فى فرض هيمنتها على العلاقات العالمية على نحو يسمح لها بصياغة تلك العلاقات بطريقة تفرض معها ارادتها مما يؤدى بالضرورة الى خلق حالة من « وقف الصراعات » سواء على المستوى المحلى أو على مستوى القوى العظمى نفسها ، ونعتقد أن العالم مقبل للمرة الثالثة فى تاريخه المعروف على سلام ثالث من نفس الطراز ، فيما يمكن تسميته بالـ Pax Americana أو السلام الأمريكى ، والذى بدأ بما اتفق على تسميته « النظام الدولى الجديد » ، ونجحت عاصفة الصحراء فى صياغته على هذا النحـو الذى لا يحدث فى التاريخ الا نادرا ، الأمر الذى يستحق الدراســـة ·

ومثل أية ظاهرة تاريخية ، خاصة ظاهرة على هذا القدر من الأهمية، فان حدوثها لا يأتى فجأة أو من فراغ ، وانما تسبقه فى العادة مقـدمات قد يكون بعضها قريبا وقد يكون البعض الآخر بعيدا ، وليس من شـــك أن المقدمات القريبة كانت « النظام الدولى الجديد » الذى لا زال البعض يتصور أنه موجود ، والموجود حقيقة بعض بقاياه ، فقد أسقطته العاصفة بين ما أسقطت من كثير من مفردات عالم ما قبل العاصفة !

النظام الدولى الجـديد ـ الرؤية التاريخية :

الفارق بين الرؤية الســـياسية والرؤية التـاريخية أنه بينما يعنى أصحاب الرؤية الأولى بالتفصيلات فان أصحاب الرؤية الثانية يتوخون النظرة الكليـة ·

وتقول الرؤية السياسية ان « النظام الدولى الجديد » توصيف شارع للتعبير عن متغير أساسى جرى فى ميدان العلاقات السياسية فى فتـــرة ما بعد الحرب الثانية بحلول التعاون محل الصراع بين القـوتين الأعظم Super Powers ، الولايات المتحـدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بينهما ·

وبينما تؤرخ هذه الرؤية لبداية النظام الدولى الجـديد بمنتصف الثمانينات غير أنها ترد أصوله لبداية السبعينات عندما شاع قدر من الوفاق بين الدولتين الأعظم ·

وتقول التجربة التاريخية بغير ذلك ، فهذا التوصيف السياسى يفترض أن التغير الذى حدث فى العلاقات بين القوتين الأعظم انما قد جـرى نتيجة لمجموعة من الدوافع المتكافئة لدى الجانبين دعتهما الى اعـادة صياغة العلاقات بينهما على النحو الذى أفرز النظـام الجديد ، وهـو افتراض غير صحيح !

فقد كان هناك من الاشارات ما يومىء منذ أوائل السبعينات الى تراجعات سوفيتية فى حلبة الصراعات الدولية ، بالمقـابل الى احراز الأمريكيين لأشكال من التقدم ، وان ظل هـذا التقدم « بالنقط » أكثر منه بالضربة القاضـية حتى مطلع التسعينات !

ويأتى تدشين هذا التقدم فى منتصف الثمانينات التى وضح معهـا الانهيار السريع فى خط التوازن الدولى الذى استمر يحكم العلاقات الدولية منذ انتهاء الحـرب العالمية الثانية ٠

فمنذئذ وحتى قيام أزمة الخليج فى اغسطس عام ١٩٩٠ جرت تحت جسور هذه العلاقات مياه كثيرة ، وكانت تجرى فى مجموعها فى الاتجـاه المعاكس لجريانها خلال الأربعين عاما الماضية مما يمكن رصده فى مجموعة من الحقائق ، التى وان بدت معروفة ، الا أنها تتطلب اعادة ترتيب ٠٠

١ ـ انه بينما استمر تماسك العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤسساته السياسية والعسكرية من خلال حلف الأطلنطى فان الكتلة الشرقية لم تعد كتلة ٠٠

وتتدافع الملاحظات فى هذا الشأن ٠٠

فبالرغم من أن حلف وارسو لا زال قائمـا الا أنه من الناحيـة الواقعية قد توقف نبضه ولم يتبق منه سوى شهادة ميلاد دون تحـرير شهادة وفاة بعد رغم حدوثها بالفعل !

ذلك أن « المونة » التى كانت تربط بين أوصال هذه الكتلة قد تفككت مما يؤذن بانهيار البنيان ، و « المونة » التى نعنيها هنـا هى الوحـدة الأيديولوجية ٠٠ وحدة العالم الاشتراكى مما بدا فى فقدان الأحـزاب الشيوعية لكراسى الحكم فى دولهم ، سواء من خلال ثورات عارمة فيمـا جرى فى بلد مثل رومانيا ، أو بانتخابات حرة فيما حدث فى عديد من دول الكتلة الشرقية الأخرى ٠

والملاحظ أن « المونة » الايديولوجية لم يكن لها نفس التأثير فى العـالم الغربى مما يتبدى من أن النظام التعددى فى هذه الدول كثيرا

ما سمح بوصول احزاب « غير رأسمالية » الى الحكم دون أن يؤثر ذلك على انتمائها السياسى وتحالفها العسكرى مع بقية العـالم الذى اصطلحوا على تسميته « بالعالم الحـر » !

الملاحظ أيضا انه كانت هناك علاقة جدلية بين قدرة الاتحاد السوفيتى على قيادة الكتلة ، سواء من خلال الدعم الاقتصادى أو الوجود بل والتدخل العسكرى ، وبين قوة الأحزاب الشيوعية فى دول الكتلة ، وهى القوة التى كانت تتيح مزيدا من أسباب التواجد لحكومة موسكو ، وهلم جـــرا !.

٢ ـ ما أصاب تماسك الاتحاد السوفيتى نفسه من أسباب الوهن ، وهو وهن تتزايد أعراضه يوما بعد آخر ‥ الأعراض التى بدأت من الأطراف وتزحف فى الوقت الحالى تجاه القلب !

وكان من الطبيعى أن يبدأ فى الأطراف الأوربية ، جمهوريات البلطيق، وهى جمهوريات تم ضمها للاتحاد نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثـانية أى أنها لم تكن قسما أصيلا من الاتحاد السوفيتى فى فترة ما قبل الحرب. أضـــف الى ذلك أن درجة التطـــور السـياسى والاقتصـــادى فى تلك الجمهوريات أعلى كثيرا من درجة التطور فى الجمهوريات الســـوفيتية على الأطراف الأسيوية مما يجعلها مؤهلة بشكل أكبر للسبق فى المطالبة بالخروج عن الاتحاد !

أما « القلب » فيبدو من التململ الواضح الذى أخـذ يصيب أبنـاء الجمهورية الأم ، جمهورية روسيا ، والتى يعبر عنها بشـــكل واضح « يلتسين » وأنصاره ، والذى انفجر فى خلافات علنية بين السلطات فى هذه الجمهورية وبين السلطة المركزية للاتحاد .

واذا كان الجانب الأكبر من الاعجاب الذى ناله الاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب العالمية الثانية أو فى أعقابها ، قد صدر مما ارتآه العالم من نجاح التجـــربة الاشتراكية فى نقل هذه الدولة الكبيـرة من قـــوة اقتصادية متخلفة فيما كان قائما على العهد القيصرى الى قوة اقتصادية متقدمة اثبتت قدرتها على المواجهة مع دولة هائلة بحجم ألمانيا النـازية ، فان ترمومتر هذا الاعجـاب قد أخـذ يغيض مع تأكد العجز الظاهر للتجربة السوفيتية عن أن تصنع عالم الرخـاء الذى اسـتمر يحـلم به المواطنون السوفيت وظل يترقبه فقراء العالم .

ولعل الصورة التى أخذت تشيع عن الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينات من أنه عملاق عسكرى يقف على قدمين من الجبس من جــراء

مشاكله الاقتصادية قد أخذت تترسخ ، وهى صورة كان الأمريكيون أول من ادركوها !

٣ ـ ما حاق بالعالم الثالث من متغيرات والذى كان بمثابة الظهير الذى يشد أزر الكتلة الاشتراكية ٠

ويمكن تقسيم العقود الأربعة التى امتدت منذ نهاية الحرب الثانية (١٩٤٥) وبداية ما أسمى بالنظام الدولى الجديد (١٩٨٥) ، بالنسبة لهذا العالم الى قسمين ٠٠ عقدان منها يشكلان ما يمكن تسميته «بصناعة الحلم» ، وعقدان آخران تبدد فيهما هذا الحلم !

وفى خلال العقدين الأولين اللذين شهدا حركات التحرير الوطنية على نطاق واسع وكان للاتحاد السوفيتى دور مؤثر فى مظاهرتها كان من الطبيعى أن يحتل مكانة خاصة فى هذا العالم ٠٠ حتى ان محاولات تجميع دول العالم الثالث كان ينظر اليها فى كشف حساب الصراعات بين الدولتين الأعظم باعتباره رصيدا مضافا لحساب السوفيت ومخصوما من حساب الأمريكيين ، وتقدم سياسة الحياد أو عدم الانحياز نموذجا لذلك حتى ان أشهر وزراء الخارجية الأمريكية فى تلك الحقبة، جون فوستر دالاس لم يملك الا أن يهاجمها الى حد التشهير بوصفه اياها بأنها « سياسة غير أخلاقية » !

وجاء عصر الاستقلال وأخذ الحلم فى التبدد ، فأغلب الحكومات الوطنية كانت طموحاتها أكبر كثيرا من امكاناتها ، وبدأت حكومة الاتحاد السوفيتى تضع حسابات مصالحها خاصة بعد أن أخذت المشاعر تشيع لدى المواطن السوفيتى أن دول العالم الثالث أصبحت تمثل بالنسبة لبلاده « بئرا بلا قاع » !

وبدأ شهر العسل فىالعلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأغلب دول العالم الثالث فى الانقضاء لتحل محله مغاضبات كثيرة ألجأت عديدا من هذه الدول الى أن تولى وجهها شطر الجانب الآخر ٠٠ جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لقدراتها الاقتصادية المتفوقة ، أو لسياساتها البرجماتية المحسوبة ، أو لقناعة البعض انها لم تشارك فى الحملة الاستعمارية التى تعرضت لها بلاده ، وهى حملة كانت محسوبة بالأساس على حلفاء واشنطون الأوربيين !

واذا كان « تبدد الحلم » قد انعكس بالضعف على التجمعات التى كان ينخرط فى سلكها دول العالم الثالث ، خاصة مجموعة عدم الانحياز، فانه قد انعكس بصورة أشد بؤسا على مكانة الاتحاد السوفيتى فى هذا

العالم ، ويدا لموسكو أنها لم تحصد من كل ما زرعته خـــلال العقدين السابقين سوى الندامة !

وبكل تلك المتغيرات دخل الاتحاد السوفيتى فى عملية صناعة النظام الدولى الجديد ، وليس هناك بد من القول انه كان فى هذه الصـــناعة بمثابة « الشريك الأصغر » ، ولكن حتى هذا الموقع لم تلبث العاصفة أن أطاحت به !

•• نحو الباكس امريكانا !

لا يملك أى مراقب لتطورات أزمة الخليج منذ أن نشبت فى مطلع اغسطس عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة الا أن يلاحظ أنه كلما مر الوقت زاد تقــزيم الدور السوفيتى ليس فحسب بالنســبة للأزمة بل ربما بالنسبة للسياسة الدولية على وجه الاجمال !

والقصة طويلة ومتشابكة الخيوط ••

أحد هذه الخيوط متصل بالموقف السوفيتى فى هيئة الأمم المتحدة ، وهو موقف فريد وغير مسبوق ، ورغم أن الموقف العراقى كان يســتحيل الدفاع عنه الا أن ذلك لم يكن هو السبب فى أن المندوب الســـوفيتى كان دائم التصويت الى جانب المشاريع الأمريكية فى مجلس الأمن !

ويعلم المتتبعون لتاريخ العلاقات العراقية ـ الكويتية أنه فى ازمة سابقة بين البلدين لهـــا بعض ملامح الأزمة الأخيرة وان لم تكن فى حدتها اتخذت السياسة السوفيتية فى المنظمة الدولية موقفا مختلفا بمقدار ١٨٠ درجة !

الأزمة هى تلك التى فجرها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والتى أعلن فيها أيضا ضم الكويت وانها تشكل محافظة من المحافظات العراقية ، وان لم يضع ذلك موضع التنفيذ كما فعل صدام حسين •

خلال هذه الأزمة لم يكتف الاتحاد السوفيتى بمنع اية ادانة دولية ضد العراق بل ذهب بعيدا الى حد منع الكويت من دخول هيئة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ الى أن تمت الاطاحة بحكومة قاسم وجاء الحـكم الجديد بسياسة توفيقية مع دولة الكويت ، ولكن العصر كان غير العصر فيمــا أكده مجموع المواقف السوفيتية تجاه كافة القرارات التى صدرت متعلقة بالأزمة الثانية ! (١) •

فلم يحدث أن اعترض أو تحفظ السوفيت على قــــرار واحد من القرارات المتعددة التى أصدرها مجلس الأمن ، ومع التسليم بأن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استثمرت الأخطاء العراقية الفادحة فى ادارة الأزمة، ومع التسليم بأنه كانت لحكومة موسكو حساباتها الخاصة ، يبقى لهـذا الموقف السوفيتى دلالته على حجم التغيير الذى أصاب العلاقتين بين الدولتين الأعظم ، وان احداهما لم تعد أعظم !

أقصى ما استطاعت أن تصل اليه السياسات السوفيتية فى هـذا الصدد انها وضعت شرطا لموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ والذى خول « للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت » استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ، وكان شرطا يؤكد على تآكل الدور السوفيتى كقـوة عظمى !

الشرط هو اعطاء العراق فرصة أخيرة لينفذ هذه القرارات تبلغ نحو الشهر والنصف ، وعلى وجه التحديد حتى يوم ١٥ يناير عام ١٩٩١، ومن المعتقد أن مثل هذا الشرط كان يتفق مع المصالح الأمريكية التى كانت بدورها فى حاجة لاستكمال استعداداتها العسكرية !

ومتابعة مجموع القرارات التى أصـدرها مجلس الأمن بنـاء على مقترحات أمريكية ولقيت التأييد الكامل من الجـانب السوفيتى انما تؤكد على أن حكومة موسكو قد قبلت بالعمل تحت « المظلة الأمريكية » مما يشى بقبـول ما تسعى حكومة واشنطون الى تحقيقه ، ولن يكون سوى سـلام أمريكى !

يأتى بعد ذلك الخيط الثالث ممثلا فى المحاولة المحدودة من الجانب السوفيتى للعب دور بعـد أن اتخـذت الأزمة بعـدها كصراع عسكرى، وكان هناك دواع عديدة للقيام بهـذا الدور ..

فالمنطقة التى بدأ الصراع يشتعل فيها متاخمة للحدود السوفيتية ، وتفجر أى قتال فيها يمس بدرجة أو بأخرى الأمن القومى السوفيتى ، وهى حقيقة من حقائق الجيوبولوتيك الثابتة التى كان يدركها بالنسبة لهذه المنطقة حتى ساسة روسيا القيصرية الذين كانت لهم استراتيجيتهم فى الخليج منذ القرن الثامن عشر .

وكان متصورا مع احتمالات نشوب القتال أو حتى بعد نشوبه أن يكون لموسكو سياسة أكثر نشاطا ، ومع ما قيل من تململ فى صفوف الجيش الأحمر واعتراضات فى صفوف الحزب ، ولكل منهما ما يبـرره فان الجهد السياسى الذى قامت به دوائر الكرملين قد اقتصر على عدد من الرحلات التى قام بها « بريماكوف » المبعوث الشخصى للرئيس السوفيتى، الى بغداد وبعض العواصم العربية والأوربية وهى رحـلات لم تمنع

استمرار عجلة الأحداث على النحو الذى انتهى بالحرب لتفرض انتصارا حاسما لقوى الائتلاف مما مهد لفرض الباكس امريكانا !

ويثير الدهشة انه خلال تلك الفترة السابقة على الحرب فان فرنسا، وهى عضو فى الائتلاف الدولى ، قد بذلت من محاولات وضع العصى فى عجلة الهيمنة الأمريكية على ادارة الأزمة أكثر مما استطاع السوفيت أن يفعلوا ، وهى محاولات بدت فى جانب منها فى المساعى الفرنسية للوصول الى حلول سلمية للمشكلة ، فقد كان الفرنسيون يدركون تماما ما سوف يترتب على ذلك من هيمنة على مجريات صنع السلام بالشروط الأمريكية، وبدت فى جانب آخر فى الرفض الفرنسى بوضع قواتها تحت قيادة شوارسكوف وان كانت قد اضطرت فى نهاية الأمر أن تنسق معه !

تأتى بعد ذلك الجهود السوفيتية خلال فترة الحرب الجوية ، وهى الجهود التى اثمرت فى النهاية ، وبعد رحلات طارق عزيز الى موسكو بقبول صدام حسين الانسحاب من الكويت ، ولكن كان الوقت متأخرا للغاية ، وحتى لو لم يكن متأخرا فلم يكن الأمريكيون مستعدين لقبول دور سوفيتى فى المشكلة بعد أن وصلت الى هذا الحد ، وهو الدور الذى يمكن أن يسمح لحكومة موسكو بلعب دور فى صياغة عالم ما بعد العاصفة وهو الدور الذى عزم الأمريكيون على القيام به وحدهم ، ومن ثم فقد مضوا فى طريقهم لا يلوون على شىء ، وتتجاهل حكومة موسكو ما جرى، ويصرح ساستها بأنه لن يؤثر شىء على علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة !

واذا كانت هناك محصلة لتاثير موقف صدام حسين اللامنطقى على مستوى المواقع الدولية فقد كانت بالايجاب قطعا بالنسبة لواشنطون ، وكانت بالسلب يقينا بالنسبة لموسكو الأمر الذى لا نعتقد معه أن الحكومة السوفيتية سوف تغفره للرجل طالما بقى فى سدة الحكم !

يبقى بعد ذلك رصد تاثير العاصفة على دول العالم الثالث ، وبخاصة المنطقة العربية ، فنظن أن ما يجرى الآن من شخوص هذه الدول على اختلاف نظمها الى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بعد الأزمة سعيا لحل ما اصطلح على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط وخفوت الاهتمام بالدور السوفيتى أو حتى بدور أوربا الغربية الأمر الذى كان العرب يعولون عليه كثيرا قبل العاصفة ، انما يعبر عن بداية شيوع القناعة بأن « السلام » اذا جاء فلن يجىء الا عبر واشنطون وهو أمر كان محل انتقاد شديد وعادل فى مرحلة تاريخية سابقة !

باختصار فقد اكدت الممارسات السياسية والعسكرية لكافة الأطراف تجاه العاصفة أن العالم المعاصر مقبـــل على حقبة تاريخيـــة لا يملك الا توصيفها بحقبة « السلام الأمريكى » بكل ما يترتب على هذه الحقيقة من نتـــائج يستحيل تجاهلها !

حواشى الفصل الحادى عشر

(١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ــ دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ــ ١٩٧١ .

(٢) نص قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ (ملحق ١٥) .

حصــاد العاصفة

(٣)

دبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب انسانية !

كان المعتقد أن تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول المتوسطة أو الصغيرة تحت دعاوى انسانية Humanitarian Intervention لا يمثل أكثر من ذكريات تاريخية فى العــلاقات بين الطــرفين تنتمى الى العصر الامبريالى حتى جاءت العاصفة فاذا بالذكريات تنبعث من أكفانها ولــو بشكل مختلف لتمثل تهديدا متجددا من القوى الكبرى للتدخل فى شئون الدول الصغيرة ، ولهذا قصة ..

والقصة من فصلين ، بدأ أولهما منذ العقد الثانى من القــرن التاسع عشر واستمر بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أى لنحــو قرن من الزمان لم ينتــه الا وكانت أوربا قــــد أقامت امبراطورياتها الاستعمارية الشهيرة ، وقد استمرت الدعاوى الانسانية تمثل حجــر زاوية فى هذا البنـــاء !

الفصل الثانى يرفع الستار عنه الآن فى أعقاب العاصفة ، وتأتى الدعاوى الانسانية هذه المرة مستترة بأغطية جديدة ولكن لتحقق أهدافا قديمة ، الأمر الذى ينبغى أن يتوفر مفكرو الدول الصغيرة على دراســـته والتحذير من الانسياق وراء هذه الدعاوى لأنها تسعى فى نهاية الأمر الى تحقيق أهــداف سياسية شأنها فى ذلك شــأن شقيقاتها التى تم التــرويج

لها خــلال القــرن التــاسع عشر ، وتؤكد دلائل كثيــرة على هــذه الحقيقــة ٠

ورغم ما نقول به من اختلاف الظروف التاريخية فى كل من المرتين فان هذا الاختلاف لا ينفى وجود أكثر من وجه للتشابه ، ربما يكون أهمها أنه فى المرتين تم تنفيذ هذه السياسات باستخدام التفوق العسكرى ، فى المرة الأولى باستخدام التفوق البحرى مما أشاع تعبير « دبيلوماسية البوارج » كأحد التعبيرات السياسية لذلك العصر ، وفى هذه المــرة باستخدام التفوق الجوى مما يحق لنا معه القول بأن الدول الكبرى تعمد الآن الى استخدام ما يمكن تسميته « بدبيلوماسية القاذفات » !

ولفهم ما يجرى فى الفصل الذى يرفع الستار عنه الآن يتطلب الأمر نظرة الى ما جرى خلال الفصل الأول ٠٠

الدعاوى الانسانية وصناعة الامبراطوريات الاستعمارية :

أول ظهور للتدخل الأوربى فى شئون بلاد العالم تذرعا بدعاوى انسانية حدث خلال القــرن التاسع عشر ولأسباب لا صلة لها بهــذه الدعاوى !

هذا الظهور حدث فيما يسمى بحركة مناهضة الرق Anti Slavery Movement ، وهى حركة لم تكن تعبر عن اهتمامات انسانية بالبشر بقدر ما كانت تعبر عن متغيرات اقتصادية عرفتها أوربا وبدأت فى بريطانيا التى كانت أول من عرف هذه المتغيرات ٠

فتجارة الرقيق التى شارك فيها الأوربيون الذين أسهموا فى الحركة الاستعمارية ، والتى استمرت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، سواء كانوا من البرتغاليين أو الأسبان أو الهولنديين أو الانجليز أو الفرنسيين ؛ وهى التجارة التى غيرت من الطابع الديموجرافى لعديد من القارات ٠٠ هذه التجارة لم يعد لها ثمة حاجة نتيجة لانتقال الاقتصاد الأوربى من عصر الانقلاب التجارى الى عصر الانقلاب الصناعى فيما بدأ فى القرن الثامن عشر واستقر فى القرن الذى يليه ٠

وبعد أن كان البشر ، خاصة من الافريقيين ، فى العصر الأول مجرد سلعة من سلع عديدة يتم الاتجار فيها ، فانهم فى عصر الصناعة أصبحت لهم مهمة أخرى ٠٠ كان مطلوبا أن يتحولوا الى منتجين لمواد خام تطلبها المصانع الجديدة ومستهلكين يصنعون أسواقا لانتاجها ٠ بمعنى آخــر كان مطلوبا أن يبقى البشر خارج أوربا حيث هم !

وفى أحضان هذا التغير الإقتصادى بدأت تتزايد الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، والتى كانت تتعاظم تبعا لسرعة درجة التغير ، وهى دعوة لقيت كل تأييد سواء من الاحتكارات الصناعية الجديدة أو من الحكومات التى كانت تمثلها ·

ومع هذا الشق من النشاط ذى المظهر الانسانى كان هناك الشق الآخر ممثلا فى الارساليات التبشيرية التى أخذت فى التغلغل فى افريقيا وآسيا ، والتى ادعت أنها تقوم « بمهمة تحضيرية » بين شعوب هذا العالم ونقل شعوبها من الطابع البدائى الذى تعيشه الى عالم العصور الحديثة، ويعترف الأوربيون أن هدف هذه الارساليات لم يكن تنصير تلك الشعوب بقدر ما كان اعدادها لتقبل الحكم الأوربى ، سواء بنشر اللغة أو بتدريبهم على الحد الأدنى من القدرة على التعامل مع الحكام الجدد ، وتعويدهم على أنماط استهلاكية يكونون معها فى موقع القدرة على استهلاك الانتاج المتزايد للمصانع المتنامية !

ومن هذا الباب «الانسانى» دلف رجال المال والسياسيون والعسكريون ليصنعوا أكبر الامبراطوريات فى التاريخ الحديث ، ويلاحظ أنه كلما كان الصوت الانسانى أعلى كانت الامبراطورية أكبر ، حتى أن بريطانيا التى بكرت فيها حركة أصحاب النزعة الانسانية The Humanitarians كانت صاحبة « الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس » !

تذرعا بالدعاوى الانسانية سارت عملية بناء الامبراطوريات فى اتجاهين ، أولهما ، بالتدخل المباشر فى البلاد التى يؤتى منها بالرقيق فى افريقيا على وجه التحديد حيث تغلغلت الحملات تمولها الشركات ويقودها المكتشفون والمبشرون وترعاها جمعيات مكافحة الرق ، وثانيهما : بشكل غير مباشر فى الدول المتوسطة والصغيرة التى كانت تستورد الرقيق أو تتاجر فيه ، وقد حدث هذا التدخل على نطاق واسع خلال نفس القرن وتذرع المتدخلون أساسا بالحجة الانسانية ، بمنع هذه التجارة غير الانسانية ، وان كان التدخل ذو الرداء الانسانى قد تم بالحديد والنار وذلك من خلال تهديدات الساسة وتحركات سفن الأسطول فيما اتفق على تسميته بدبلوماسية البوارج !

أما بالنسبة للتدخل المباشر فقد ضاعت ضحية له أغلب افريقيا ما جنوب الصحراء ، حتى انه لم تأت الحرب العالمية الأولى الا وكانت كل أراضيها ، باستثناء الحبشة ، تشكل أجزاء من الامبراطوريات الأوربية ، البريطانية والفرنسية والايطالية والبرتغالية والاسبانية ·

ولعل أهم ما يستلفت النظر هنا انه رغم كل الدعاوى الانسـانية التى تدثرت بها عمليات التغلغل الأوربى فى افريقيا فانه وبمجـرد استقرار الأنظمة الامبريالية فى سائر أنحاء القارة حتى بدأت الممارسات الخـالية من أية نوازع انسانية !

بدا ذلك على الأقل فى وجهين من وجوه هذه الممارسات ·· السخرة والتفرقة العنصرية · وكانا من النـاحية الانسانية بمثـابة استمرار للاسترقاق ولكن بمسميات أخرى !

فاذا كان الاسترقاق يسعى الى الحصول على الجهد البشرى دون مقابل فان السخرة كانت تؤدى الى نفس النتيجة ، ولا نجد ثمة فارق يذكر بين حال الأرقاء الذين كانوا يعملون فى مزارع الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم الغـاء الرق فى مطلع ستينات القـرن الماضى من خلال مبادرة ابراهام لنكولن الجـريئة ، وبين « الأحـرار » العاملين فى حقول المطاط والكاكاو والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية فى القارة السوداء ، وهم بذلك كانوا مجرد أحرار بالاسم (١) ·

واذا كان الاسترقاق يفرق بين السادة والعبيد بحيث يحصل الأولون على كل الثمار ولا يحصل الأخيرون الا على ما يقيم الأود أو يحفظ الحياة، فهو نفس ما يحـدث من جراء تطبيق نظم التمييز العنصرى من خـلال كل ما يصحب هذه النظم من معـازل ومن حرمان للاغلبية المقهورة من ابسط الحقوق الانسانية فى الخدمات أو فى الوظائف أو أى شـكل من أشكال تكافؤ الفرص ، بمعنى آخر أن مجتمعات التمييز العنصرى تبقى من الناحية الواقعية مجتمعات سـادة وعبيد ، حتى وان اتخذت مسميات أخـرى ·

ويستلفت النظر ثانيا أن الجماعات ذات النوازع الانسانية والتى أقامت الدنيا واقعدتها من أجل الغاء الرق قد صمتت ولوقت غير قصير عن مثل تلك الممارسات التى كانت تصل أحيانا فى قسوتها الى حد يتجاوز كثيرا ممارسات السادة تجاه عبيدهم التى كان يحكمها على الأقل قدر من الحرص على حياة هؤلاء العبيد !

ويستلفت النظر ثالثا ان رجال الارساليات التبشيرية الذين ذهبوا الى القارة السوداء باعتبارهم رسل الانسانية والتحضير لم يلعبـوا دورا يذكر فى مواجهة عمليات الاستغلال اللاانسانية من جانب الرجـل الأبيض لأبناء الشعوب الافريقية ، رغم كل الادعاءات بما تحدثوا عنـه كثيرا عن « رسالة الرجل الأبيض » نحو تحضير هؤلاء !

باختصار فاذا كان لعصر الانقلاب التجارى ارقاؤه فقد كان لعصر

الانقلاب الصناعى عبيده ، وان دور حركات جماعات الدعاوى الانسانية لم يزد عن العمل لاتمام النقلة فى التعامل بين السادة والعبيد ، بمفهومه الاقتصادى ، وفقا للمتغيرات التى شهدتها أوربا !

هذا عن التدخل المباشر بذرائع انسانية فى مناطق صيد الرقيق والتى تركزت بالأساس فى القارة الافريقية ، أما عن التدخل غير المباشر فقد انطلق الى أماكن أخرى واستخدم أدوات مختلفة ، الا أن هدفه فى النهاية كان نفس الهدف !

الأماكن الأخرى تركزت هذه المرة فى العالم العربى الاسلامى ، أى فى تلك المنطقة الوسط بين القارة الافريقية ذات الطابع البدائى وبين أوربا بكل ما أنجزته من تقدم حضارى ، ولم يكن بالامكان أن يتعامل الأوربيون مع شعوب ودول هذا العالم بنفس الأساليب والأدوات التى استخدموها مع القبائل الافريقية ، وكانت الأساليب والأدوات الجديدة ذات طابع سياسى وعسكرى ٠

الطابع السياسى ظهر فى الضغط على حكومات بلاد ذلك العالم لعقد معاهدات تتعهد فيها تلك الحكومات بالغاء تجارة الرق فى أراضيها ، متذرعة فى ذلك بالضغوط التى تمارسها الجماعات الانسانية عليها ، خاصة جماعات مناهضة الرق ٠

ويمكن القول انه لم يكد ينجو بلد واحد من بلاد هذا العالم من عقد مثل هذه المعاهدات وان كانت قد تركت بصماتها على وجه الخصوص فى كل من الخليج الذى عقدت بريطانيا مع أغلب اماراته العربية مجموعة من المعاهدات بدأت عام ١٨٤٧ ، ومصر بالمعاهدة المشهورة عام ١٨٧٧ ، وكانت فى مجموعها تتويجا للتدخل البريطانى فى شئون تلك الدول (٢) ٠

وقد تبع ذلك اجراءان كانا فى حقيقتهما يشكلان لونا من التدخل فى شئون تلك الشعوب والدول ٠٠

الاجراء الأول بانتحال صلاحيات المراقبة فى المياه الاقليمية لتلك الدول بكل ما يستتبع ذلك من توقيف السفن المشتبه فيها والقبض على ملاحيها ومحاكمتهم اذا ما ثبت أن جانبا من حمولة سفنهم من العبيد ، وتقديم الاحتجاجات للحكومات المعنية ٠

الاجراء الثانى باجبار حكومات بعض هذه البلاد على انشاء ادارة ضمن اداراتها لمكافحة الرق ، وكان يرأس هذه الادارة فى العادة أحد البريطانيين والذى كان يدس أنفه فى شتى شئون الحكومة تحت دعوى اتصالها بمهمته الانسانية !

أما الطابع العسكرى فقد كان يبدو فى الدور الذى كانت تقوم بـه الأساطيل الحربية من تدخلات في شئون الدول التى وقعت المعاهدات تحت دعوى العمل على وضعها موضع التطبيق ، وهو دور كان يبلغ فى كثير من الأحيان الى حد قدوم هذه الأساطيل الى الموانى مهددة بقصفها تحت ادعاء الخروج عن بنود المعاهدات المعقودة ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن الأمر وان كان قـد بدأ تحت مظـلة الدعاوى الانســانية ، فانه لـم يلبث أن تحول الى سياسة مقررة تستخدمها القوى البحـرية للـــوى ذراع الحكـومات العـــربية والاســلامية لتحقيـق أهداف لا صلة لهـا بهـــذه القضـــايا ٠

يلاحظ أيضا أنه بعد أن كان التدخل لأسباب انسانية قد بدأ بقضية منع الرقيق فانه لم يلبث أن اتسع ليشمل جـوانب أخرى ٠ ٠

كان أظهر هذه الجوانب الدعوة لاصـــلاح السجون فقد ظهـــرت جماعات جديدة ، فى بريطانيا أيضا ، تطالب بحسن تغذية السجناء والتأكد من نظافة زنازينهم وعدم تكبيلهم بالسلاسل والعمل على وقف المقـولة التى كانت شائعة وقتذاك بأن داخل السجن مفقود وخارجه مولود !

وقد انبرى ممثلو بريطانيا فى تلك البلاد يتحرون عن أحوال سجونها ويتقدمون بالاحتجاجات والمطالبات لاصلاحها مما كان يمثل بابا آخر للتدخل فى شئونها بالذرائع الانسانية !

وتنتهى هذه التدخلات بوقوع شـــعوب هذا العـــالم فى القبضة الامبريالية مما شكل عصرا بأكمله لم ينته الا بعد الحرب العالمية الثانية حين أسدل على هذا الفصل الستار ، وتصور الكثيرون أنه الفصل الأول والأخيرة فى « التدخل لأسباب إنسانية » ، ولكنه لم يكن كذلك !

التسييس الثانى للدواعى الانسانية :

هناك صلة وثيقة بين مجموع المتغيرات التى شهدها العـــالم خلال عقدى السبعينات والثمانينات وبين العـــودة إلى اســـتخدام الدعـاوى الانسانية فى السياسة ٠

فمن ناحية لم تعد هذه الدعاوى تمثل تهديدا للمصالح الغربية فى العالم ، وهو ما كان يمكن أن يحدث خلال العصر الامبريالى ، فأغلب المستعمرات كانت قد حصلت على استقلالها ، والنظم العنصرية قد انحسرت ولم يبق لها وجود سوى فى جنوب افريقيا والتى بدا خلال العقد الأخير أنها تتآكل يوما بعد يوم ٠٠ ربما كان الاستثناء الوحيد فى هذه المنظومة هو اسرائيل ، ولها قصة مع تسييس الدعاوى الانسانية ٠

ولعل هذه القصة هي التى صنعت المشاهد الأولى من الفصل الثانى من التدخل فى شئون الدول تحت دعاوى انسانية ..

فقد تصاعدت خلال هذين العقدين الحملة على الاتحاد السوفيتى بتهمة اضطهاد الأقليات ، وعلى وجه الخصوص الأقلية اليهودية التى استمرت حكومة موسكو لفترة غير قصيرة تتبع حيالهم سياسة « إغلاق الأبواب » وعدم السماح لهم بالهجرة إلى الخارج ، خاصة إلى إسرائيل .

بمعنى آخر كانت اسرائيل بين خيارين ، اما أن تشجع الدعاوى الإنسانية بكل ما يترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على الاتحاد السوفيتى تؤدى فى نهاية الأمر الى نزح أغلب اليهود السوفيت الى اسرائيل ، واما أن تسعى الى رفض هذا الاتجاه بل وتحاربه حتى لا تقع تحت ضغوط العالم نتيجة لممارساتها اللاانسانية تجاه الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، وقد قبلت بالخيار الأول !

على الجانب الآخر شهد هذان العقدان تعاظم الدعوة في الغرب إلى نفس السياسة .. تسييس الدعاوى الانسانية لأنها كانت تحقق مصالحه ، وعلى أكثر من مستوى .

المستوى الأول خاص بالصراع مع الكتلة الشرقية وكان واضحا أن هذه الدعوة سوف تؤدى في النهاية الى اضعاف هذه الكتلة ..

فقد استهدفت هذه الدعوة فى جانب منها الأنظمة الشيوعية داخل دول الكتلة على اعتبار أن نظام الحزب الواحد مما يناقض حقا أساسيا من حقوق الانسان السياسية ، وقد نجحت هذه الدعوة بالفعل فى انهاء الحكم الشيوعى فى أغلب دول الكتلة الشرقية بما ترتب على ذلك من الانتهاء الفعلى لها باعتبارها القوة الأساسية التى تواجه الغرب !

أكثر من ذلك فقد طالت الدعوة الاتحاد السوفيتى نفسه ومن خلال مسالك عديدة كان أهمها تشجيع دعاة حقوق الانسان فى داخله ممن أسموا بالمنشقين الذين أصبحوا أبطالا فى الغرب من أمثال «زخاروف» وغيره ، أو العمل على انهاء سياسة الأبواب المغلقة تجاه الأقليات ، وهى سياسة استفاد منها اليهود وان كانت على الجانب الآخر بدأت تصنع مشاكل لا نهاية لها لحكومة موسكو مثل مشكلة الأقلية الأرمينية فى أذربيجان مما يؤدى الى مزيد من أسباب الضعف للاتحاد السوفيتى ، وهو المطلوب بالضبط !

المستوى الثانى خاص باتاحة مبررات التدخل فى شئون دول العالم

الثالث ، ولما كان معلوما أن ممارسات الأنظمة السياسية لهذه الدول حافلة بأسباب عدم الاكتراث بحقوق الانسان بالمفهوم الغربى ، فقد كان تصعيد الدعوة لهذه الحقوق يتيح الفرصة لتعرية هذه الأنظمة ، من جانب ووضعها تحت سلاح الضغط الذى قد يصل فى بعض المناسبات الى التشهير أو حتى الابتزاز من جانب آخر !

بمعنى آخر انه من خلال هذا التصعيد فليس أمام حكومات أغلب دول العالم الثالث الا ايثار السلامة من خلال العمل على تجنب أية مواجهة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع ، ان لم يصل الأمر الى السعى لاسترضائها !

ولا شك أن مثل هذه الورقة الرابحة من أوراق الضغط السياسى فى أيدى الغرب قد سلبت العديد من زعامات دول العالم الثالث ارادتها الوطنية !

ويبدو مدى التحول الذى أصاب فكرة حقوق الانسان فيما بين عقدى الخمسينات والستينات والعقدين اللذين تلياهما من خلال تتبع قرارات لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة ٠٠

فبينما كانت هذه القرارات خلال العقدين الأولين تنصب على ادانة الممارسات الاستعمارية التى كان يرتكبها الغرب أو من يمثله تجاه شعوب العالم الثالث ، فان هذه الادانة بدأت فى الاتجاه خلال العقدين الأخيرين نحو دول هذا العالم أو دول الكتلة الشرقية لانتهاكاتها لهذه الحقوق ، وتضاءل النصيب الغربى منها الى حد بعيد !

وفى ظل هذا التطور هبت العاصفة وحدث ما استتبعها من انتفاضات داخل العراق ضد حكومة صدام حسين ، وجرت هذه السابقة الفريدة فى القرن العشرين ٠٠ سابقة التدخل العسكرى فى شئون دولة مستقلة تذرعا بالدعاوى الانسانية ، ولم يأت هذا التدخل غريبا عن السياق العام لتسييس تلك الدعاوى فيما استمر يجرى خلال العقدين السابقين ، كما لم يأت بعيدا عن تطورات حرب الخليج نفسها ٠٠

فالقرار ٦٨٨ الصادر فى ٥ أبريل عام ١٩٩١ والذى أدان القمع العراقى للسكان المدنيين وأصر على أن تسمح العراق بتوفير منفذ «للتنظيمات الدولية ذات الطابع الانسانى» لمساعدة أولئك الذين يحتاجون للعون من العراقيين ٠٠ هذا القرار لم يأت منبت الصلة بمجموع القرارات السابقة عليه والتى اتخذها مجلس الأمن والتى تم تنفيذها بالقوة نتيجة للعاصفة (٣) !

وبالرغم من أن هذا التدخل بدأ بشكل غامض نتيجة لدعوة حكومة لندن ، ولها سوابق فى هذا المضمار ، الا أنه مع مرور الوقت أخـــذت تتضح ملامحه ٠٠

فهو من ناحية استثمر حالة الهزيمة العسكرية التى أوقعها الائتلاف بالعراق وكان يعلم أن حكومة بغداد لن ترفع يدا أمام احتلال جـــزء من أراضيها بالقوة العسكرية ، حتى مع العلم بأن هذا الجـزء لم يكن ميدانا للقتال فى الحرب التى نشبت !

وهو من ناحية أخرى قد استثمر الصورة القبيحة التى صنعها صدام حسين لنظامه بغباء منقطع النظير ليرسى سابقة قد تصطلى بها فيما بعد شعوب العـــالم الثالث ٠

وهو من ناحية ثالثة قد استفاد من حالة القلق الطويلة التى ظلت تسيطر على الاقلية الكردية فى العراق ، وهو يفتح بذلك بابا للتـدخل فى الدول ذات « الأقليات القلقة » وهى دول تنتشر فى العالم الثالث على نحو ملحـــوظ ٠

وهو من ناحية أخيرة قد بدأ بالاحتلال العسكرى لمنطقة محدودة ، ثم سعى بعد ذلك لتوسيع هذه المنطقة ، ليس لهدف سوى اذلال النظام العراقى حتى النخاع !

باختصار فان دوائر بعينها فى الغرب ، واستثمارا لبعض حصاد العاصفة ، قد صنعت سابقة التدخل العسكرى فى احدى دول العـــالم الثالث ، وهى سابقة على هذا العـــالم أن يمنع تكرارها !

حواشي الفصل الثاني عشر

(١) USSR. ACADEMY OF SCIENCES-INSTITUTE OF AFRICA
A HISTORY OF AFRICA 1918-1967.

(٢) نص معاهدة ١٨٧٧ ـ انظر ملحق رقم (١٦) ٠

(٣) نص القرار ٦٨٨ في ٥ ابريل ١٩٩١ ـ انظر ملحق رقم (١٧) ٠

الملاحق

ملحق رقم (١) معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان فبراير ١٨٤١ ٠

ملحق رقم (٢) قرار الجامعة العربية عام ١٩٦١ بارسال قوات الى الكويت ٠

ملحق رقم (٣) قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ ٠

ملحق رقم (٤) قرارات مجلس الأمن بادانة الاحتلال العراقى للكويت ٠

ملحق رقم (٥) نص الاتفاقية المصرية التركية عام ١٩٠٦ ٠

ملحق رقم (٦) نص اتفاقية الحدود الكويتية عام ١٩١٣ ٠

ملحق رقم (٧) خريطة للحدود الكويتية ٠

ملحق رقم (٨) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ ٠

ملحق رقم (٩) نص مقال د٠ فيصل عبد الرحمن على طه -

ملحق رقم (١٠) اتفاقية ١٨٩٩ ٠

ملحق رقم (١١) امر ناظر الداخلية المصرى ١٨٩٩ ٠

ملحق رقم (١٢) امر ناظر الداخلية المصرى ١٩٠٢ ٠

ملحق رقم (١٣) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ ٠

ملحق رقم (١٤) خريطة الحدود المغربية عام ١٩٦٣ ٠

ملحق رقم (١٥) قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير عام ١٩٩١ ٠

ملحق رقم (١٦) نص معاهدة الرقيق عام ١٨٧٧ ٠

ملحق رقم (١٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر فى ٥ ابريل عام ١٩٩١ ٠

الملاحـق

ملحـق رقم (١)

الملحق الأول

معـاهدة لنـدن

وفـاق

مبرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهـة ودول بريطانيا العظمى واوستريا (النمسا) وبروسيا وروسيا من جهـة أخرى ـ متعلقا باعادة السلم فى الشرق ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فانه حيث سأل جلالة السـلطان جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندة وجـلالة ملك أوسـتريا وهنكاريا (المجـر) والبوهام (بوهيميا) وجـلالة ملك بروسيا وجـلالة قيصر الروس مسـاعدتهم ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى ألمت بالباب العالى بسبب الأعمـال العدوانية التى أبداها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهـديد الدولة العثمانية فى حقـوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبنـاء عـلى ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون اليه من الرغبة فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، اذ أن فى ذلك ما يوجب استتباب السلام فى أوروبا . وقياما بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو

سنة ١٨٣٩ · ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيرا فى سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة · لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا ـ فعينـوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ·· الخ · وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها ·

المـادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد الملصوق بهذا الوفاق ـ تعهدت الدول المشار اليهـا بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشـــار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنـــع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى امكان كل منهـا اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة ·

المـادة ٢

اذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفـق عليه من التدابير وما يقررونه من الاجراءات لكى يتحصلوا على تنفيـذ هذا الصلح · وحيث أن فى هذه الأثنـــاء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها عــلى قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنـــع ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخر الحربية على اختلاف أنواعها من احـدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البـــادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجـل هذه الغاية · وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤســاء

أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المحالفة المنوه عنها كافه ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم ٠

المادة ٣

واذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الاستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار اليهم متفقون اذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته اذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم فى الأستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد ٠ ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التى سترسلها الدول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى فى تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها ٠ ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجـــودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها الى حيث أتت اما فى البحر الأســود واما فى البحـــر المتـــوسط ٠

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصى أن مساعدة الدول فى العمل المـــذكور فى البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها فى الظرف المحكى عنه وحده دون سواه ٠ وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها آنفة الذكر فى الظرف المبحوث فيه لا تنفى أصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول فى مضـــيق القسطنطينية والطونة ٠ وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هـــذا الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنـــوه عنه شديدة العـــزم باستمرار الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ٠ وما دام الباب بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة ٠ وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الاجراء على مقتضاها ٠

المـــادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرة فى ظرف شهرين أو فى أقرب من ذلك ان أمكن ٠ وعلى ذلك أمضى المرخصـــون هذا الوفاق وامهروه بأختامهم ٠

الامضاءات

بالمرستون ٠ نيومان ٠ بولاو ٠ برناو ٠ شكيب ٠

عقـــد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم فى لوندرة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والـــدولة العثمانية من جهة أخرى ٠

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها اليه ٠

البنـــد الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تســـمح لمحمد على باشا ثم الى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضـــا بأنه تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا ٠٠ على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبـــل ما عرضه عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمدعلى فى نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبـــلاد المقدسة الواقعة فيها الجزيرة كندية (كريت) ٠

الملحق الثـانى

صـــورة

الخط الشريف الهمايونى المانح محمد على ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة ٠٠ مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ ٠٠٠

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنـا العـالى ٠ فطـول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفـــاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقـــدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم ـ وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ٠٠ ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطـــريق التوارث بالشروط الآتى بيانها ٠ متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحـــق أولاده وهلم جرا ٠٠ اذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نســاء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية المذكورة ٠ على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه ٠ وجميـع أحـــكام خطنا الشريف الهايونى الصادرة عن كلخانة وكافة القـــوانين

الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا • وكل مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية • يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وريع الايرادات الناتج من الرسوم الجماركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شىء ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا الى البلاد المقدسة مكة والمدينة • ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٥٢٧ أى من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ • ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التى ربما تجد عليها •

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الايرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق ارادتنا السلطانية • ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة ، اقتضت ارادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها • ويكفى أن يكوَن لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد • ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين • على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية • بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية

عشر الف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة الاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل فى ذلك مواجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندى من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون الى هنا • ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة الى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية • ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للبوسات العساكر فلا بأس فى ذلك فقط يجب الا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب ان تكون مماثلة للملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا • وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم • أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين اليها راجع لارادتنا الشاهانية • ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشى من الآن فصاعدا سفنا حربية الا باذننا الخصوصى • وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب ابطال هذا الامتياز والغاؤه للحال • وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا أنتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل اكراهى وتكلفون امنيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية واخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم •

(مأخوذا عن فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

ملحق رقم (٢)

الرسالتان المتبـادلتان

بين سمو أمير دولة الكويت والأمين العام

بشان وضع قوات أمن لجـامعة الدول العربية فى الكويت

غرة ربيـع الأول ١٣٨١

المـــوافق

١٢ من أغسطس (آب) ، ١٩٦١.

رســـالة

من الأمين العام لجامعة الدول العربية

الى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشـــان

وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة · وبعد

فأتشرف بأن أبعث الى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت · وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، واستنادا الى حق مجلس الجامعة فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات ·

وأود أن أشير أيضا الى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق ، التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشآتها وموظفيها ، وهى المزايا والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ م · والى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية المأثورة ·

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم ، كما انها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا ·

وبناء على ما تقدم ، أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت · فاذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فانها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدول العربية وحكومتكم الموقرة ·

تعـــريفات :

١ ــ «قوات أمن الجامعة العربية» ، ويشار اليها فيما يلى «بالقوات» تتكون من القيادة ، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت امرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة · وتطلق تسمية « عضو القوة » على كل فرد ينتمى الى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الأعضاء فى قوات الأمن ، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت امرة قائد القوات ·

٢ ــ« القائد » يعنى قائد قوات الأمن ، وغيره من أعضاء قيادة القوات الذين يحددهم القائد بنفسه · وتعنى « سلطات الكويت » جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل

القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية · وذلك دون الاخــلال بمسئوليات حكومة الكويت نفسها ·

٣ ــ « الدولة المشتركة » تعنى عضو جامعة الدول العربية الــذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سرية ·

٤ ــ « المواطن الكويتى » يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين بالكويت عدا أعضاء القـــوات ·

٥ ــ « منطقة العمليات » تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها ، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له · وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية المبينة فى مواد هذه الاتفاقية ، وكافة وسائل الاتصال والمواصلات التى تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية ·

احترام القانون المحلى ، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ ــ يحترم أعضاء القوات ، وجميع الرسميين الملحقين بالقـــوات القوانين المحلية للكويت ، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم · ويتخذ القائد الاجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك ·

الدخول والخـروج :

٧ ــ يعفى أعضاء القوات من اجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية · كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل · ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الاقامة أو الاستيطان فى الكويت · ويزود أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم ، وبأوامر التحركات الصادرة اليهم من القائد أو السلطة المختصــة التى يعينها القائد · وفى حـــالة الدخول الأول ، تقبــــل وثائق الدول المشتركة ، كبديل لوثائق القيادة ·

٨ ــ تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى اليهـــا عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حـــالة عــــدم وضوحها ·

٩ ــ يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة اذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات · ويكون القائد مسئولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين الى بلادهم أو تسليمهم الى مندوبيها ·

ولاية القضــاء :

١٠ ـ الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدنى والجنائى ، وضعت لصالح ممارسة القوات لمهمتها ولصالح الجـــــامعة ، وليس للصالح الشخصى لأفراد القوات ٠

ولاية القضاء الجنائى :

١١ ـ يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى فيمـا يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها فى الكويت ٠

ولاية القضــــاء المـدنى :

١٢ ـ (أ) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المدنى الكويتى ، أو أى اجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية ٠

(ب) فى حالة وجود نزاع بين عضـــو من القوة ومواطن كويتى خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه باحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى ٠

١ـ لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة اعضاء تعين حكومة الكويت احدهم ويعين الأمين العام للجامعة الثانى ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام ٠ أو بواسطة مجلس الجامعة فى حـالة عـدم اتفاقهمـا ٠

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولهـا قوة الأحكام التنفيذية ٠

٢ ـ المحاكم الكويتية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الكويتى ، وفى هذه الحالة ، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه واذا قرر القائد أن عضو القوة غير قادر ، بسبب تغيبه أو اداء واجباته عن الدفاع عن نفسه فى قضية منظورة ٠ تؤجل المحـكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الاجراءات حتى يزول المانع ـ على الا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما ٠ ويخلى سبيل المتاع الخاص بعضو القوات، اذا قدر القائد لزوم هذا المتاع لادائه واجباته ٠ ولا يجوز التحفظ عـلى الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية فى اجراء مدنى ٠ سـواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضـــائى ٠ أو لأى سبب آخـر ٠

(جـ) ويجوز للسلطات الكويتية فى جميع الأحوال ، طلب وسـاطة الأمين العـام لتسوية اية مسالة ٠

الاعـــلان ـ والشهادات :

١٣ ـ اذا أقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محـكمة كويتية ذات ولاية يتم الاعلان الى القائد · ويبين القائد للمحكمة المختصة، ما اذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا ·

الشرطة العسكرية ـ الاعتقال ، والتحفظ ، والتعاون المتبادل :

١٤ ـ يتخذ القائد جميـع الاجراءات المناسبة لكفالة حفظ النظـام والضبط بين أعضاء القوات ، وتتولى الشرطة العسكرية · التى يعينها القائد ، مهمة حفظ الأمن فى المواقع المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، والمناطق الأخرى لعمليات القوات · وفيما عدا تلك المناطق ، لا تقـــوم الشرطة العسكرية بنشـــاط الا بموجب ترتيبات مع ســـلطات الكويت وبالاشتراك معها · وفى الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات · ولتحقيق هذه الأغراض ، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال افراد القـــوات ·

١٥ ـ للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أى شخص داخل المنـــاطق المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلى ، من الخاضـــــعين للولاية الجنائية الكويتية · وذلك بقصد تسليمه الى أقرب سلطة كويتية ، بناء على طلب سلطات الكويت · أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق ·

١٦ ـ وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أى شخص من افراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار اليها فى المـــادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه الى قيادة القوات ·

تقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة ·

١٧ ـ فى الحالتين المشار اليهما فى المادتين ١٥ ، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليـه فى أسرع وقت ، بعد اجراء التحقيق التمهيدى الى الجهـة المخول لها اتمام التحقيق ·

١٨ ـ يتعاون القائد مع سلطات الكويت فى اجراءات التحـــرى والتحقيق اللازمة فى المسائل التى تهمها ·· وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمـال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر فى نظر القانون الداخلى محل تجـريم اذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية · وتتكفل سلطات القوات باتخـــاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجـرائم ضد المواطنين الكويتيين ·

مواقع القـــوات :

١٩ ـ تقدم الحكومة الكويتية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق اللازمة للقيادة والمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء وأداء القوات لمهمتها ، وبدون الاخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية ، الا أنها تكون محرمة ، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذى له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها ٠

علم الجـــامعة العربية :

٢٠ ـ تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى رفع علم الجـــامعة العربية داخل الأراضى الكويتية على قيـــادتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى ، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد ٠ ويجوز رفع اعلام أخرى أو شارات فى حالات استثنائية ٠ وطبقا للشروط التى يحددها القائد ٠ مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت ٠

الزى ٠ شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ ـ يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذى يحدده القائد ، ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التى يبيح فيها ارتداء الزى المدنى ٠ وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات للـكويت ٠ والســـيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات ٠ تحمل شعارا بالجامعة ٠

تحيط القيـــادة سلطات الكويت علمـــا به وتتمتع هــذه الوســائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص ٠

الأســلحة :

٢٢ ـ لأعضاء القوات حمل وحيازة الأسلحة أثناء قيامهم بواجبهم طبقا للاوامر الصادرة اليهم ٠ ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن ٠

مزايا وحصانات القـوات :

٢٣ ـ تتمتع قوات أمن الجـــامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة ، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة ٠ بالمركز الدولى ٠٠٠ والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصـــانات سالفة الذكر ٠ وغيـــر ذلك من المزايا

والحصانات التى قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت ٠

وحتى يمكن تزويد القوات فورا بحاجياتها ، وتطبيق الاعفاءات بأيسر السبل وأسرعها ، مع تقدير مصالح حكومة الكويت يتم اتخاذ الترتيبات الكافية ، بما فى ذلك اجراءات التوثيق ، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطة الجمركية الكويتية ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم اساءة استعمال الاعفاءات ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأى طريقة الى أشخاص غير المتعلقة بهم الاعفاءات ٠ وينظر بعين التقدير الى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن ٠

مزايا وحصانات الرسميين وأعضاء القوات :

٢٤ ــ يظل أعضاء هيئة موظفى الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين فى الأمانة العامة ٠ متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلا ٠ أما بالنسبة لأعضاء القوات المعينين محليا ، فان الجامعة تحتفظ بحقها فى حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط ٠

٢٥ ــ يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التى تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة للجامعة ٠

اعضاء القوات : الضرائب ، والجمارك ، واللوائح المالية :

٢٦ ــ يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والايراد ٠ كما يعفون أيضا من جميع الضرائب المباشرة ، فيما عدا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات ٠

٢٧ ــ يكون لأعضاء القوات الحق فى الاستيراد المعفى من الرسوم ، لكافة حاجياتهم الخاصة أول دخولهم الكويت ٠ ويخضعون لقواعد القانون الكويتى فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التى لا تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم فى الكويت ٠

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدات القوات ، بشرط أن تخطر تلك السلطات فى الوقت المناسب ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت ــ استثناء من قواعد النقد ــ أن يأخذوا معهم المبالغ التى تقرر سلطات القوات المالية ،

أنها أنيت لهم بصورة أجور ومخصصات ، ويتخذ القــائد والسلطات الكويتية الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله ، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت ٠٠

٢٨ ـ يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية ، ويقدم كل مساعدة في طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية من جانب أعضــاء القوات ، طبقا لهــذه الترتيبات أو أى ترتيبات أخرى اضــافية ٠

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ ـ تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها فى اتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلا ، والخاصة بالمواصلات ، وللقائد الســلطة فى اقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للارسال والاستقبال ، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة ٠ ويبــلغ القــــائد الذبذبات والموجات التى تستخدمها القوات الى السلطات المختصة والجهـــات المسئولة ٠ وتتمتع رســائل القيـادة بحــق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية ، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصـــلات ٠

٣٠ ـ وتتمتع القوات فى منطقة العمليات ٠ بمطلق الحق فى الاتصال السلكى واللاسلكى وغيرهما ، وبحق انشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال فى داخل منطقة العمليات ، بما فى ذلك مد الأسلاك والخطوط الأرضية وانشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والارسال اللاسلكى ٠ ومن المفهـــوم أن هذه الخطوط تمد داخل مواقع ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما ، وأن أى ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية انما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة ٠

٣١ ـ تعترف حكومة الكويت بحـــق القوات فى اتخاذ الترتيبات الذاتية التى تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات ٠ وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هـــذه الترتيبات ٠ ولا تخضع مراسلات أعضاء القــوات لأى رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية ٠ ويجوز ذلك فى أحوال استثنائية بالاتفاق بين سلطات الكويت والقائد ٠ وفى حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقـــل طرود من الكويت ، يتفق فى ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد ٠

حـــرية التحـــرك :

٣٢ ـ تتمتع القوات وأعضاؤها ، ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات ومعدات ، بحرية التحرك بين مركز القيـــادة والمعسكرات والمواقع الأخرى • داخل منطقة العمليات • ومن والى المناطق الكويتية المتفق عليها أو التى يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية • ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية فى صدد تحركات اعداد كبير من القوات أو المعدات فى الطرق العامة وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها فى حرية التحرك فى الخطوط العسكرية أثناء أدائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها • وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى • بما فى ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى • التى قد يستلزمها تيسير تحركاتها •

استخدام الطرق البرية ، والمائية ، وتسهيلات الميناء ، والمطارات وغيرها:

٣٣ ـ يكون للقوات الحق فى استخدام الطرق والجسور والقنـوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات •• بدون دفع رســوم أو اى مقابل آخر سواء فى صورة تســـــجيلات أو غيرها ، فى مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها • باستثناء ما يدفع مقابل خـدمات مؤداة مباشرة ، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية ، لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة •

المياه ، والكهرباء ، وغيرها من المنافع العـامة :

٣٤ ـ يكون للقوات الحق فى استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة وتمنح القوات الأولوية التى تمنـح لهيئات الحكومية فى حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك ، الحق فى أن تولد فى نطاق مواقعها • حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسبا •

النقـــد الكويتى :

٣٥ ـ تيسر الحكومة الكويتية ، اذا طلب منها القائد ذلك ، عمليات التحويل الى النقـــد الكويتى •

تمويل العمليـــة :

٣٦ ـ ينشأ فى الجامعة صـــندوق لتمويل القــوات وتحمل كافة

نفقات نقلها واقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر ، كما تساهم فيه سائر الدول أعضاء الجامعة ·

٣٨ ـ يتخذ القائد وسلطات الكويت الاجراءات المناسبة لكفالة الاتصال والتعاون بينهما ··

اجـراءات تكميلية :

٣٩ ـ يتم الاتفـــاق بين القائد وســـلطات الكويت المختصة على الاجراءات التكميلية التفصيلية التى قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية ·

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ ـ اذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة ، فان الرسالة ورد سموكم عليها ، يكونان بمثابة ابرام اتفاقية بين الجــامعة ودولة الكويت ، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول للقوات الى أراضى الكويت ، وتظل سارية الى حين مغادرة تلك القوات للكويت ·

وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول فائق الاحترام ؛

حرر بمدينة الكويت

فى يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ ·

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ ·

الأمين العام

توقيــع

« عبد الخالق حسونة »

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالاشارة الى رسالتكم المؤرخة فى ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التى ارتأيتموها ، فى الوقت الحالى ، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت ٠

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، أن حكومة الكويت فى ممارسة سلطات سيادتها فى أى من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العـــربية فى أراضيها ، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التى تنير تاريخنا العربى المجيد ، وان تلتزم بنص وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة فى العشرين من يوليو (تمــوز) ١٩٦١ م ٠ المشار اليه فى رسالتكم ٠

وانا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقــة تامة على كافة البنود الواردة فى رسالتكم ، وتلتزم لذلك حكومة الكويت بتنفيذها ٠

كما نوافق على ما أشرتم اليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت ٠

وفى هذه المناسبة ، يسعدنى ابلاغ سيادتكم أنه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا فى قرار مجلس الجامعة سالف الذكر ، قد طلبنا اليوم الى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضى الكويت ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠

حرر بقصر السيف فى يوم السبت غرة ربيع الأول ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م ٠

امير دولة الكويت

توقيــع

« عبد الله السالم الصباح »

ملحق رقم (٣)

قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب

بغداد من ٢٧ الى ٣١ مارس ١٩٧٩

١ ــ استدعاء سفراء الدول العربية الممثلة فى الاجتماع (١٨ دولة ولم يمثل مصر والسودان وسلطنة عمان) فى مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مهلة شهر ٠

٢ ــ تجميد عضوية مصر فى الجامعة ابتداء من ٢٦ مارس ٠

٣ ــ اختيار تونس كمقر مؤقت للجامعة العربية وتكليف لجنة من ٦ دول (العراق وسوريا وتونس والكويت والعربية السعودية وامانة الجامعة) بتطبيق هذه الفقرة ٠

٤ ــ العمل على تجميد عضوية مصر داخل حركة الدول غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية ٠

٥ ــ مطالبة الحكومات الأجنبية بعدم تأييد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ٠

٦ ــ ادانة السياسة التى تمارسها الولايات المتحدة فيما يتعلق بدورها فى ابرام اتفاقية كامب ديفيد

٧ ــ وقف امداد مصر من القروض والودائع والضمانات أو التسهيلات المصرفية والمساهمات والمعونات المالية والفنية ٠

ملحق رقم (٤)

قرار مجلس الأمم رقم ٦٧٤

(١٩٩٠/١٠/٢٩)

تبنى مجلس الأمن أمس قرارا يدين التجاوزات العراقية فى الكويت ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الأمين العام للامم المتحدة خافييه بيريز دى كويار بمهمة مساع حميدة لحل ازمة الخليج . وفى ما يأتى النص الحرفى لقرار مجلس الأمن :

ان مجلس الأمن إذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

إذ يدين الأعمال التى تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من اخذ رعايا الدول الأخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم والأعمال الأخرى التى قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة فى الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الأخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول .

وإذ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وان العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا فى تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال التام لجميع احكامها شأنه فى ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال الخرق الخطير أو يأمرون بارتكابها ٠

واذ يشير الى الجهود التى يبذلها الأمين العام فى ما يتعلق بسلامة ووقاء رعايا الدول الأخرى أو يأمرون بارتكابها ٠

واذ يشير الى الجهود التى يبذلها الأمين العام فى ما يتعلق بسلامة ووقاء رعايا الدول الأخرى فى العراق والكويت ٠

واذ يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر والمعاناة التى يتعرض لها الأفراد فى الكويت والعراق نتيجة لغزوه واحتلال العراق للكويت ٠

واذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولى المتمثل فى صون السلم والأمن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية ٠

واذ يشير أيضا الى اهمية الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام فى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ٠

واذ تثير جزعة اخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين وسعيا منه الى تفادى أى ترد آخر فى الحالة ٠

واذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ٦٦٠/١٩٩٠ و ٦٦٢/١٩٩٠ و ٦٦٤/١٩٩٠ ٠

واذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن باستخدام الرسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ٠

١ ـ يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمتنع فورا عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أى أعمال اخرى كالأعمال التى قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى ٠

٢ ـ يدعو الدول الى أن تجمع ما تكون فى حوزتها أو يقدم اليها

من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين فى الفقـــرة أعلاه وأن تجعـــل تلك المعلومات متاحة للمجلس ٠

٣ ـ يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثـــات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادىء العامة للقانون الدولى وقرارات المجلس ذات الصلة ٠

٤ ـ يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فـــورا لمن يرغب فى ذلك من رعايا الدول الأخـــرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وأن يســهل هذه المغادرة ٠

٥ ـ يطالب العراق بأن يكفل فورا توافر الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية ورفاه الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصـلية فى الكويت ٠

٦ ـ يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فورا لســلامة ورفاه موظفى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها فى الكويت والعراق وعدم اتخاذ أى اجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهـــامها بما فى ذلك امكانية الاتصـــــال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامره باغــــلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب الحصانة من موظفيها ٠

٧ ـ يطلب الى الأمين العام فى سياق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فى ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى فى العـــراق والكويت أن يسعى الى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الأغذية والمياه والخـــدمات الأساسية للرعايا الـــكويتيين وللبعثـــات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت واجلاء رعايا الدول الأخرى ٠

٨ ـ يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولى عن أى خسائر أو اضرار أو اصابات تنشأ فى ما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ٠

٩ ـ يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المـــالى بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولى ٠

١٠ ـ يطلب الى العراق الامتثال لأحـــــكام هذا القرار وقراراته السابقة • وفى حال عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق •

١١ ـ يقرر مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصـــلة •

١٢ ـ يضع ثقته فى الأمين العام لاقامة مساعيه الحميدة اذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل الى حل سلمى للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ، ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة فى المنطقة أو غيرها الى أن تواصل على هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفــق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار •

١٣ ـ يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية •

ملحق رقم (٥)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبودلت في رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٣٢٢ الموافق أول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد الى كل من الميرالاى أركان حرب أحمد مظفر بك والبكباشي اركان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبي الدولة العلية والى كل من أمير اللواء ابراهيم فتحي باشا والميرالاى روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي :ـ

المادة الأولى ـ يبدأ الخط الفاصل الاداري كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادي طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتي متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) ومن نقطة التلاقي المذكورة الى التلة التي الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادي والمطلة على تلك الثميلة (١) بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادي المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A. 5 ومن هناك

الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم فى المدلول عليها بـ A. 5 ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها A. 8 الى عرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (١) وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل (١) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis غربى جبل المقراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A. 15 ومن هناك الى نقطة التلال الرملية فى اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (١) أعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثماية واربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطىء البحر الأبيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر ٠

المادة الثانية ــ قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها ٠

المادة الثالثة ــ تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين ٠

المادة الرابعة ــ يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية ٠

المادة الخامسة ــ اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزداد على الخط المدلول عليه فى الخريطة ٠

المادة السادسة ــ جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر

وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمة ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل ٠

المادة السابعة ـ لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون ٠

المادة الثامنة ـ تبقى أهالى وعربان الجماعتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى كما هو متعارف بينهم ٠

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركى

قول أغاسى اركان حرب
اسـعد

كاتب تركى نظـارة الحـربية
يوسف سامح

المندوب من قبل الخـديوية الجليلة المصرية
ميرلوا
ابراهيم فتحى
ميـرالاى
أوين

المندوب من قبل الدولة العلية
ميرالاى أركان حرب
مظفـر
بكباشى أركان حرب
فهمى

ملحق رقم (٦)

القسم الأول : خاص بالكويت :

١ ـ تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالا ذاتيا ، ويرفع شيخ الكويت العلم العثمانى كما كان فى السابق مع اضافة كلمة « كويت » اليه .

٢ ـ وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية أو الوراثة وانما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب ، كما لا يجوز لها أن تحتل عسكريا جزءا من أرض الكويت المحددة فى المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه فى الولايات العثمانية .

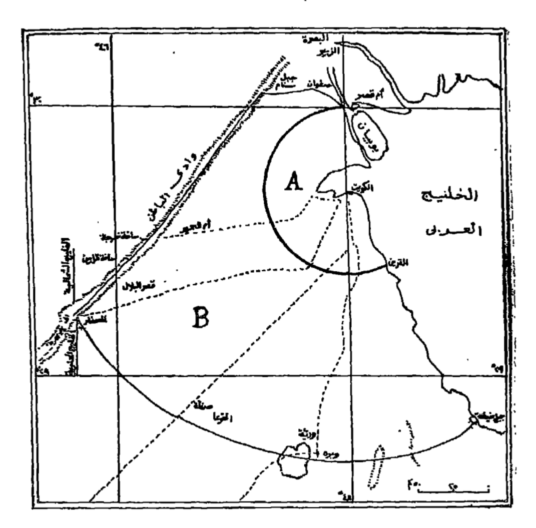
٣ ـ تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التى منحها شيخ الكويت فى اراضيه للرعايا البريطانية .

٤ ـ تعلن الحكومة انها لن تعقد اتفاقا جديدا أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .

المواد ٥ ـ ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهى تخرج أم القصر وصفوان من الكويت ، اذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتى بوبيان ووارية للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة وتجعل خور الزير نهاية الحدود الشمالية والقرين فى نهاية الحدود الجنوبية .

٨ ـ فى حالة مد خط حديدى الى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .

٩ ـ تحترم أملاك شيخ الكويت فى البصرة وتعفى من الضرائب . ومن الملاحظ أن هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .



شــكل (٢)

-خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمـــانية لسنة ١٩١٣ ـ
-المنطقة (A)التى يمارس لشيخ الكويت الاســتقلال الذاتى الكامل فيها وتتبعها جزر وربة ، وبوبيان ، ومسكان وفيلكا ، وأم المردام ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطة مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملاصقة (المــادة الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة (B) وتدخل فيها المناطق التى تعيش فيها القبائل التى تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشـــيخ الكويت ، الذى يستوفى منها العشور والمنح الادارية ٠٠ ولا تباشر الحكومة الامبراطورية العثمانية فى هذه المنطقة أى عمل ادارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكرى مهما كان نوعه ٠٠ الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة فى المادة السابعة من الاتفاقية ٠

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية) ٠

ملحق رقم (٨)

رسالتان

من رئيس وزراء العراق ومن حاكم الكويت

تؤكدان الحدود الكويتية العراقية

الأولى : مؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١

والثانية : مؤرخة في ١٩٣٢/٨/١٠

(١)

من : نوري باشا السعيد

الى : السير اي همفري

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في ١٩٣٢/٧/٢١

اظن بأن سعادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت ٠

ولهذا فانا ارجو أن تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين ٠

« من تقاطع وادي العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن الى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا فتمر بجنوب

آبار صفوان ، جبل سنام ، وأم قصر ، مجتازا الى العراق وهكذا الى مفترق طرق خور زبير ، وخور عبد الله ٠

ان جزيرة وربة ، وبوبيان ، مسكان (أو مشجان) ، وفيلكة ، وعوهة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم ، هى للكويت » ٠

من حاكم الكويت

الى الوكيل السياسى فى الكويت

فى ١٩٣٢/٨/١٠

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية ، والمؤرخة فى ٧ الجارى ربيع الثانى ١٣٥١ الموافق ١٩٣٢/٨/٩ ، وعلمنا بمحتوياته ، وكذلك ترجمة الرسالة المؤرخة فى ١٩٣٢/٧/٢١ ، المرسلة من سعادة المندوب السامى فى العراق الى سعادة المقيم السياسى فى الخليج الفارسى ، وترجمة المؤرخ فى ١٩٣٢/٧/٢١ ، والمرسل الى سعادة نورى باشا السعيد ــ رئيس وزراء العراق ، بخصوص الحدود العراقية ــ الكويتية ٠

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسى المؤرخ فى ٣٠/٧/ ١٩٣٢ بأن البنود التى اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها حكومة صاحب الجلالة ٠

ولذلك ، نرجو أن نخبركم باننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت كما هى مفصلة فى كتاب رئيس وزراء العراق ٠

ملحــق رقم (٩)

الخليج ١٩٩١/٤/٥

تعقيبا على مقـــال د· يونان لبيب رزق

رؤية أخـــرى للغــم

الحدود المصرية ـ السودانية

فى الحلقة رقم (٣) بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩١ م من سلسلة مقـالاته « الحدود ـ اللغم المدفون فى العلاقات العربية ـ العربية » كتب الأســتاذ الدكتور يونان لبيب رزق عن أزمة الحدود التى نشبت بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٥٨ م · وأود أن أعرض هنا وجهة نظر سودانية حــــول جذور الأزمة وتداعياتها ، وان اتناول بالتعليق بعض ما ورد فى مقـالة الدكتور يونان ·

جذور الأزمة

مما لا شك فيه أن ازمة الحدود السودانية ـ المصرية تتمحور بصفة رئيسية حول التكييف القانونى لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م بين مصـــر وبريطانيا بشأن ادارة السودان فى المستقبل والأثر القانونى الذى رتبته القرارات الادارية الصادرة من نظارة الداخلية المصرية فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م على المـادة الأولى من الاتفاقية والتى تقضى بأن لفظة السودان تطلق على جميـــع الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة ·

وفى هذا الصدد فاننى اتفق تمـاما مع الدكتـور يونان بأن كـل

ما قصدت اليه هذه المادة هو التمييز لأغراض ادارية بحتة بين الاقليمين المصرى والسودانى · فمن الجلى أن القول بغير هذا لا يتواءم مع التفسير المصرى الرسمى لاتفاقية ١٨٩٩ ، وتتعين الاشارة هنا بوجه خاص الى مفاوضات عدلى – كيرزون فى ١٩٢١ م ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ م وخطاب النقراشى باشا أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ م وبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م بشأن انهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ م واحكام اتفاقيتى ١٨٩٩ م ·

فطبقا للتفسير المصرى فان اتفاقية ١٨٩٩ م ولم تكن اتفاقية سياسية لأن مصر لم تكن وقت التوقيع عليها تملك أهلية ابرام معاهدات سياسية · ففرمانات الباب العالى كانت تحظر على خديوى مصر الدخول فى معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية · كما وكانت تحظر عليه التنازل عن أى من الأقاليم المسندة اليه · وحرى بالذكر أن لورد كرومر توقع فى المذكرة التفسيرية لمشروع اتفاقية ١٨٩٩ م أن يطعن فى الاتفاقية على أساس مخالفتها لهذه الفرمانات · ولكن كان من رأيه أن هذا الطعن يمكن دحضه استنادا الى ان الاتفاقية لم تكن معاهدة بالمعنى الصحيح · وبالتوقيع عليها فان الخديوى لا يؤدى عملا من أعمال السيادة الخارجية وانما يمارس حقه فى وضع ترتيبات الادارة الداخلية للاقاليم التى أسندها اليه الباب العالى ·

وطبقا للتفسير المصرى ايضا فان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت بشأن ادارة السودان ولم تمس السيادة المصرية عليه ·· بمعنى آخر أن بريطانيا كانت تشارك فى ادارة السودان ولكن السيادة عليه كانت لمصر وحدها ·

وهكذا فطالما أن اتفاقية ١٨٩٩ م أقامت خط ٢٢ درجة كحدود ادارية بين مصر والسودان ، وطالما أن الاتفاقية لم تكن سياسية ولم تمس السيادة المصرية على السودان فلا غرابة فى أن تعتمد توصيات اللجان المحلية لتعديل الحدود الادارية بقرارات ادارية تصدرها نظارة الداخلية المصرية · وهذا ما حدث تماما فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م ·

وحتى يكون القارىء على بينة من الظروف والأوضاع وقت صدور هذه القرارات ، يجدر بنا أن نوضح انه فى الفترة التى أعقبت حملة استرداد السودان واستقرار الجزء الأكبر من الجيش المصرى هنالك لم يكن من اليسير التمييز بين الادارتين السودانية والمصرية أو القطع فيما يتصل بالحدود السودانية – المصرية بوجود أطراف سودانية ومصرية لكل قرار أو تصرف · فقد عهد بادارة السودان للعسكريين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى · وحتى مقتل سير لى استاك فى القاهرة

فى نوفمبر ١٩٢٤ م كان سردار الجيش المصرى هو أيضا حاكم السودان العــام • كما كانت شؤون الحدود فى مصر والسودان يديرها ضباط بريطانيون يعملون فى ادارة مخابرات الجيش المصرى •

ويكفى تدليلا على ذلك انه عندما عدل فى عام ١٩٠٧ م القــرار الادارى لسنة ١٩٠٢ م فيما يتعلق بالحدود بين مصر والسودان فى منطقة كورسكو فقد تم ذلك بمقتضى رسائل تبودلت بين همفريز واوين وبراملى وكلهم من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى دائرة المساحة المصرية وادارة المخابرات بالجيش المصرى • ولم يجر اعتماد هذا التعديل من قبل نظارة الداخلية المصرية ولكنه حصل على موافقة السردار •

وثمة ملاحظة مهمة ينبغى تسجيلها هنا وهى ان الحديث عن « الطابع الدولى » لاتفاقية ١٨٩٩ م أو الحكم بأن « علاقة تعاقدية » قد تمخضت عنها لابد وان يأخذ فى الاعتبار الرأى المصرى الرسمى الذى ظل حتى انهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م • فى اكتوبر ١٩٥١ م يطعن فى صـــحة الاتفاقية على أساس ان مصر ، لم ترتبط بالاتفاقية طوعاً وبإرادتها الحرة وانه لم تتبع فى ابرامها الاجراءات الرسمية •

فقد قال النقراشى باشا فى خطابه أمام مجلس الأمن فى اغسطس ١٩٤٧ م ان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت خالية من الشروط الرسمية وانها وقعت دون تبادل أى وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامها محل تصــديق كما ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية • وقال النقراشى ايضاً ان عنوان اتفاقية ١٨٩٩ م يكفى لتوكيد صفتها غير الرسمية ذلك انها وصفت عند ابرامها بأنها تتعلق بالادارة المستقبلية للسودان •

وفى بيان ٨ اكتوبر ١٩٥١ م قال النحاس باشا أن الغاء اتفــاقية ١٨٩٩ م وانهاء العمل بها أهون وأيسر من معاهدة سنة ١٩٣٦ م لأنهــا عقدت فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعــاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيها وفى الملابسات التى سبقت عقدها • ومضى النحاس الى القول بأن الاتفاقية لم تنص على أجل لانهاء الوضع الذى فرضته [فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلابد أن يزول بزوالها] • وفرق النحاس بين معاهدة ســـنة ١٩٣٦ م واتفاقية ١٨٩٩ م حينما قال انه كان يكفى لانهاء العمل باتفــاقية ١٨٩٩ م صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية • ولكن نظراً لارتبــاط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضل أن يتوج بموافقة البرلمــان المصرى •

نخلص من كل ما سبق الى أن هناك ما يسند الرأى القائل بأن خط ٢٢ درجة والتعديلات التى ادخلت عليه فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥

يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ م شكل آنذاك حدودا ادارية بين مصر والسودان وظل كذلك حتى يناير ١٩٥٦ م حيث تحول بعد اعتراف مصر باستقلال السودان الى حدود سياسية ٠

ومما يجدر ذكره أن الحكومة المصرية لم تعترض أو تحتج أو — على أقل تقدير — تتحفظ على الانتخابات السودانية التى أجريت فى منطقتى وادى حلفا وحلايب فى عام ١٩٥٣ م وفقا لقانون الحكم الذاتى الصادر بموجب اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى فبراير ١٩٥٣ م ٠ وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فقد كانت مصر ممثلة فى اللجنة الدولية التى انيط بها اجراء الانتخابات ٠ ولا اعتقد ان فى ما صرح به السفير المصرى فى الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م التبرير الكافى لذلك ٠ فقد قال ان انتخابات عام ١٩٥٣ م كانت لتقرير مصير السودان بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام وأما انتخابات عام ١٩٥٨ م فتجرى فى دولة ذات سيادة ٠

ومع ذلك يبقى عصيا على التبرير عدم مطالبة الحكومة المصرية بمنطقتى وادى حلفا وحلايب فور اختيار البرلمان السودانى بالاجماع فى أول يناير ١٩٥٦ م للاستقلال التام أو عند اعترافها باستقلال السودان فلا جدال فى أنه بات مؤكدا خلال عام ١٩٥٥ م بأن البرلمان السودانى سيختار الاستقلال التام لأن حزب الأغلبية أى الوطنى الاتحادى الذى كان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك السيد اسماعيل الأزهرى كان قد تخلى عن فكرة الاتحاد مع مصر وانضم الى مؤيدى خيار الاستقلال التام ٠

تفجير الأزمة وتصعيدها

خلافا لما ذكر الدكتور يونان فان حزب الأمة لم يكن يحكم منفردا عندما نشب نزاع الحدود بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٥٨ م ٠ فلقد كان السيد عبد الله خليل يرأس آنذاك حكومة ائتلافية مكونة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى ٠ وكان يرعى حزب الشعب الديمقراطى السيد على الميرغنى ويتزعمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين الذى كان يشغل موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى حكومة عبد الله خليل ٠ وغنى عن القول فقد كان حزب الشعب الديمقراطى من أكثر الأحزاب السودانية موالاة لمصر ٠

ويتبين بمطالعة وثائق الأزمة انه ليس هناك ما يبرر الزعم بان الحكومة السودانية هى التى فجرت الأزمة وسعت الى تصعيدها ٠ فالأزمة لم تتفجر عندما صدر فى عام ١٩٥٧ م أمر تقسيم الدوائر لمجلس النواب السودانى ولكن فى العام التالى لذلك ٠ وكانت العلاقة بين الحكومتين تمر

وقتها بفترة من التوتر بسبب الخلاف حول تقسيم مياه النيل وتعويضات اهالى مناطق وادى حلفا التى ستغمرها مياه مشروع السد العالى ٠

على كل حال ، فى أول فبراير ١٩٥٨ م وبينما كانت الحكومة الائتلافية منهمكة فى الاعداد للانتخابات البرلمانية التى حدد لها يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٨ م وكان معظم الوزراء بمن فيهم وزير الخارجية يتابعون الحملة الانتخابية فى أقاليم السودان المختلفة ، تلقت تلك الحكومة مذكرة من الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ م ادعت هذه المذكرة ان ادخال المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية يناقض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م ويشكل بذلك خرقا للسيادة المصرية ٠ لأن هذه المناطق مصرية ولا يحق لحكومة السودان ان تشملها ضمن الدوائر الانتخابية ٠ وطالبت الحكومة المصرية بالغاء الحدود التى أنشأتها قرارات نظارة الداخلية المصرية فى مارس ١٨٩٩ م ويوليو / نوفمبر ١٩٠٢ م على اعتبار انها كانت حدودا ادارية والعودة الى الحدود التى أنشأتها اتفاقية ٩ ينساير ١٨٩٩ م على أساس انها تمثل الحدود السياسية بين مصر والسودان ٠

وقبل ان يلتئم شمل مجلس الوزراء السودانى لمناقشة المذكرة المصرية بعثت الحكومة المصرية بمذكرة اخرى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٨ م وقد سلمها السفير المصرى الى رئيس وزراء السودان فى ١٣ فبراير ١٩٥٨ م ٠ أعلنت الحكومة المصرية فى هذه المذكرة انه استنادا الى حقوق سيادتها فقد قررت أن تتيح لسكان منطقتى وادى حلفا وحلايب فرصة الاشتراك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بين الرئيسين جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى ٠

ثم اخطر وزير الخارجية المصرى السفير السودانى فى القاهرة فى ١٦ فبراير ١٩٥٨ م بأنه حتى يتسنى اجراء الاستفتاء فقد تم ارسال لجان انتخابية وقوات من حرس الحدود الى المناطق التى تطالب بها مصر وان هذه اللجان ستكون فى هذه المناطق فى التاريخ المحدد للاستفتاء وهو ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ٠ وفى مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م عبرت الحكومة المصرية عن اصرارها على أن يشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها وطلبت من الحكومة السودانية سحب الكتيبة الموجودة هناك الى جنوب خط ٢٢ درجة ٠

ومن الثابت ان قوات من حرس الحدود المصرية يقودها القائمقام رؤوف الجوهرى دخلت منطقة حلايب المتنازع عليها ورفعت فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م العلم المصرى فى ابو رماد التى تقع شمال خط ٢٢ درجة ٠ كما ان باخرة مصرية اخترقت الحدود السودانية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ عشية

الاستفتاء المصرى ولم ترضخ للامر بالوقوف الذى اصدرته لها نقطة شرطة حرس السودانية وتم اعتراض الباخرة فى دبيرة وحجزها فى وادى حلفا. وقد تكشف ان الباخرة كانت تحمل لجان الاستفتاء وبعض العسكريين .

ويذكر أن السفير المصرى فى الخرطوم كان قد أعلن فى مؤتمر صحفى فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م أن دخول لجان الاستفتاء فى المناطق المتنازع عليها لا يعتبر تعديا لأن تلك اللجان قد دخلت ارضا مصرية . كما وان دخول قوات من حرس الحدود مع لجان الاستفتاء أمر طبيعى ولا يمكن أن يعتبر عملا عسكريا .

السودان يحاول احتواء الأزمة

وبالرغم من تسارع الأحداث فقد حاولت الحكومة السودانية بالمذكرات وعبر الهاتف وبارسال وزير خارجيتها الى القاهرة اقناع الحكومة المصرية بارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

فتنفيذا لقرار لمجلس الوزراء حاول عبد الله خليل فى صباح ١٧ فبراير ١٩٥٨ م الاتصال هاتفيا بالرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ابلغ بأن عبد الناصر فى مكان غير معلوم وتلقى المحادثة نيابة عنه زكريا محيى الدين وزير الداخلية . نقل عبد الله خليل الى زكريا محيى الدين رغبة حكومة السودان فى ان ترجىء مصر ما اتخذت من اجراء فى المناطق التى تطالب بها الى ما بعد الانتخابات السودانية . واكد له استعداد السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن هذا الموضوع بعد الانتخابات السودانية .

وبتكليف من مجلس الوزراء سافر وزير الخارجية محمد احمد محجوب الى القاهرة لينقل الى الرئيس عبد الناصر رغبة السودان فى تأجيل موضوع الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . أجتمع محجوب بعبد الناصر وبزكريا محيى الدين فى ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م . أبلغ محجوب الحكومة المصرية انها أذا وافقت على اجراء الانتخابات السودانية فى المناطق المتنازع عليها ، فان حكومة السودان ستصدر تعهدا بأنها لن تستند الى اجراء الانتخابات كبينة لتأييد ادعاء السيادة على هذه المناطق . رفضت الحكومة المصرية ذلك واقترحت الا تجرى أى انتخابات ليس فى المناطق المتنازع عليها فحسب وانما فى كل اجزاء دائرة وادى حلفا ودائرة البشاريين . وقد رفض السودان هذا الاقتراح ورفض اقتراحا مصريا آخر بأن تجرى الانتخابات السودانية والاستفتاء المصرى بشرط أن توضع صناديق الاقتراح خارج المناطق المتنازع عليها ، ولم تسفر المباحثات عن نتيجة تذكر .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية رفضت فى ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية ، الا أنها قبلت بذلك فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م بموجب بيان صحفى اصدرته فى القاهرة وتلاه فى نفس اليوم على مجلس الأمن المندوب المصرى عمر لطفى وذلك عندما انعقد المجلس للنظر فى الشكوى التى قدمها السودان فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م ٠

حظى موقف حكومة عبد الله خليل من أزمة الحدود وأسلوب معالجته لها بقبـــول كل الأحـــزاب والهيئات الســـودانية بما فى ذلك الأحزاب والهيئات الموالية لمصر ٠ ولعل فى ذلك ما يدفع عن حكومة عبد الله خليل تهمة المزايدة على العـــلاقات بين مصر والسودان أو تأليب الشـــارع السودانى ٠

ففى المؤتمر الذى عقـد بدار اتحـــاد طلاب جامعـة الخـــرطوم أعلنت كافة الأحزاب والهيئات السودانية تأييدها لموقف الحكومة ٠ وضمن ذلك التأييد فى مذكرة سلمها مندوبو هذه الأحزاب والهيئـــات الى السفير المصرى فى الخـــرطوم ٠

ابدى مؤتمر الأحزاب والهيئات استنكاره واستياءه للاسلوب الذى لجأت اليه مصر لمعالجة مسألة الحدود ٠ وعبر المؤتمر عن رغبته وأمله فى حل الأزمة بالطـرق السلمية ٠ وناشد المؤتمر الحكومة المصرية قبول اقتراح حكومة السودان بارجاء المشكلة برمتها الى ما بعد الانتخـابات السودانية على أن تعطى حكومة السودان تعهدا كتابيا تقر فيه ان اجـراء الانتخابات السودانية فى المناطق المتنازع عليها لن يستعمل حجة ضد مصر أثناء المفاوضات مستقبلا ٠

وقع على هذه المذكرة الحزب الوطنى الاتحـــــادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الأمة والجبهة المعادية للاستعمار (واجهة الحـــزب الشيوعى) والحزب الجمهورى وجماعة الاخـــوان المسلمين والجماعة الاسلامية ٠ ومن الهيئات وقع عليها اتحاد عمال السودان واتحاد طـلاب الأقسام العالية بالمعهد الفنى واتحـاد الشباب السودانى ٠

وبعث السيد على الميرغنى برسالة الى الرئيس عبد الناصر نقتطف منها الآتى : [نناشدكم باسم الاخاء والروابط العريقة بين البلدين ان توقفوا كل اجراء وان يعود الأمر الى ما كان عليه سابقا فتوقفوا أى تدخل فى الأراضى التى كانت ولا تزال تحت الادارة السودانية ٠ وبعد ذلك نرى أن

يجلس الطرفان ليعالجا الأمر بروح ودية تهدف الى احقاق الحق ورعاية حقوق الطرفين وفقا للعرف الدولى والقانون » ٠

وعاتب حزب الشعب الديمقراطى فى بيان اصدره فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م الحكومة المصرية ٠ وأعلن حزب الشعب ان حكومة السودان بموافقتها على المفاوضات قد سلكت طريقا صحيحا يتمشى مع الاخاء الصحيح ٠ واعتبر الحزب خطوة مصر بعد موافقة حكومة السودان غير معقولة ولا مفهومة كما أعرب الحزب عن أمله فى أن تسحب مصر لجان الاستفتاء وتنتظر نتيجة المفاوضات ٠

اللجوء الى مجلس الأمن

يأخذ الدكتور يونان على الحكومة السودانية اللجوء الى مجلس الأمن واعتبر ذلك من قبيل التصعيد غير المبرر ٠ ويبدو أنه يشارك السيد عمر لطفى مندوب مصر انذاك لدى الأمم المتحدة الرأى بأن السودان قد تخطى جامعة الدول العربية ٠

وحقيقة الأمر ان التدهور السريع فى الموقف والذى نتج عن حشد القوات على جانبى الحدود واصرار الحكومة المصرية على اجراء الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ورفضها اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات هو الذى دفع الحكومة السودانية الى اللجوء الى مجلس الأمن ٠ وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء السودان فى خطابه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م الى الأمين العام للامم المتحدة ٠ فقد ابلغ الأمين العام بأن التقارير تشير الى أن مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة وبما انها تصر على اجراء استفتاء فى اقليم سودانى وبما أن السودان عازم على حماية اقليمه ، فان الموقف قد يؤدى الى اخلال بالسلم واذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور نزاع مسلح ٠

ومن ناحية أخرى فان موقف الجامعة العربية من الأزمة قد اتسم بالفتور ان لم يكن اللامبالاة ٠ فقد اخطر السودان سفراء الدول العربية فى الخرطوم بتفاصيل الأزمة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م ٠ وفى التاريخ نفسه بعث السودان بمذكرة حول الأزمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية ٠ وفى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ م طلبت الحكومة السودانية من الجامعة العربية بذل مساعيها الحميدة لتسوية الأزمة ٠ ولم يصدر أى شىء عن الجامعة العربية الا فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م ٠ فقد أصدرت الأمانة العامة فى ذلك التاريخ بيانا أشارت فيه الى طلب الحكومة السودانية والى أن الأمين العام أجرى اتصالات مع المراجع المصرية المسؤولة فأكدت له أن الحكومة

المصرية باقية عند موقف المسألة والأخوة وحسن الجوار ، وانه تأييد لهذه الروح فقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه ارجاء تسوية المسألة الى ما بعد الانتخابات السودانية حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين ٠

ولا يفوتنى ان اذكر اننى قد اعدت قراءة الكلمة الموجزة التى ألقاها مندوب بريطانيا سير بيرسون ديكسون فى مجلس الأمن ٠ ولكننى اعترف بأننى قد اخفقت فى الوقوف على المساعدة التى قدمها للحكومة السودانية لتصعيد الأزمة ٠ خاصة وان المندوب البريطانى قد تحدث بعد أن تلى المندوب المصرى البيان الذى أصدرته مصر فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م وأعلنت فيه قبول ارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية ٠ وقطعا فأنا لا أقصد بهذا الدفاع عن الحكومة البريطانية وانما التأكيد على ان الحكومة السودانية لم تكن فى ادارتها لازمة الحدود تعمل بوحى من الحكومة البريطانية ٠

وأخيرا آمل حين تتهيأ الظروف الموضوعية والمناخ الملائم أن يزال لغم الحدود من العلاقات السودانية ـ المصرية بما يحفظ اواصر الاخاء والود بين الشعبين الشقيقين ويتفق مع تطلعاتهما للوحدة ٠

د٠ فيصل عبد الرحمن على طه

استاذ فى جامعة الخرطوم سابقا

ملحق رقم (١٠)

وفـــاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى

خديو مصر بشان ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى ·

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل من الإحتياجات المتنوعة ·

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ·

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما ·

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المـادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

أو ،

ثانيا — الأراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

أو ،

ثالثا — الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا ،

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بامر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بامر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شانها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو اية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

(المـادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القـــوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجراء منها منشور من الحاكم العام بالكيفيـة السالف بيانها ·

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للاوزبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول ·

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية الا انه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليهـا عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج · ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحـــاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن ·

(المـادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ·

(المـادة التاسعة)

يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العـرفية ويبقى كذلك الى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام ·

(المادة العـاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصـلاتان بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية ·

(المـــادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن ·

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيمـا يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها ·

الامضـاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سـواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسـبة ذلك التشكيل الآن خصوصا لما يترتب عليـه من النفقـــات ،

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه ·

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المـــادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظـام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل ؟

، تحريرا بمصرفى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

امضــــاء

(بطرس غالى)   (كرومر)

ملحق رقم (١١)

نظـارة الداخلية

قلم السكرتارية العمـومية

صورة ما صدر من الداخلية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩ (نمرة ٩ ادارة) بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان والذى نشر بالجريدة الرسمية بالعدد نمرة ٣٥ الصادر فى ١٨٩٩/٣/٢٧ ٠

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس ١٨٩٩ (١٩ محاسبة) المتضمن انه بناء على طلب جناب قومندان حلفا وتنفيذا للوفاق المبـــرم بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ فيما يختص بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان قد تقرر بين حضرة القومندان المومأ اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة أملاك الميرى بمحافظة ذات الطرف ومعاون بوليس مركز حلفا من جهـة أخرى فى جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرس من الجهة الشرقية على كل منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) وكان ذلك بحضور عمـــد ومشايخ الناحيتين المذكورتين ونتج عن هذا أن ناحية فرس التى تتبـــع السودان ترك من زمامها لمصر ثلاثة أفدنة وقيراطان اطيانا و ٥٨ نخلة وترك للسودان من زمام ناحية ادندان التابعة لمصر ٩٩ فدانا وسبعة قراريط اطيانا و ١٥٥ نخلة وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من بلاد المحافظة عشر بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا و ١٢ قيراطا وانه بناء عــلى ما ذكر رأيتم تقسيم البلاد الباقية من مركزى حلفا والكنوز على مركزين حلفا والكنوز على مركزين كما كانا حسب الآتى بعد :

اولا : مركز حلفا : يسمى مركز الدر ويكون مقره بناحية كروسكو ويتبع له ٢٢ بلدا من ادندان جنوبا الى شاترما شمالا حيث يكون امتداده ١٥٦

ك٠م٠ وزمامه ٩١١٧ فدانا و ١٠ قراريط و ٨ أسهم اطيانا و ٢٥٤٧٩٣ نخلة وتعداد اهاليه ٣١٧٠٣ نفسا ٠

ثانيا : مركز الكنوز : يسمى بمركز ابى هور ومقره يكون بناحية ابى هور ويتبع له ١٨ بلدا تبتدىء من ناحية المضيع الى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتداده ١٤٤ ك٠م٠ وزمامه ٨٠٢٥ فدانا و ٥ قراريط و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد أهاليه ٢٣٣١٩ نفسا ٠

وهـذا حسب الكشف المبين بالكشـف الوارد مع الرسم النظرى على افادتكم المذكورة وقد تصادف ورود مكتوب من نظارة المالية نمرة ٥ أموال مقررة بأنها وافقت على ما سرة شرق ــ فرس ــ جزيرة فرس ــ دبيرة ــ سرة غرب ــ اشكيت ــ أرقين ــ دغيم ــ عنقش ــ دبروسة ٠

وان فيها عدد زمام الذى ذكرتموه ٧٢٠ فدان و ٥ قراريط و ٨ أسهم اطيانا من أملاك الميرى المحررة ، وحررت لحضرتكم بذلك ، وحيث أننا قد وافقنا على هذا التحديد الشامل لعدد البلاد والأهالى ومقادير الزمام مع تسمية مركز حلفا بمركز كورسيكو كما رأت المالية وكاسم الناحية التى سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اسوان فاقتضى ترقيمه بحضرتكم بذلك ولنظارة الحقانية والأشغال العمومية والمالية والعلم به ٠

ناظر الداخلية

امضاء (مصطفى فهمى)

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٥ فى ١٨٩٩/٣/٢٧

ملحق رقـم (١٢)

قــــرار

ناظر الداخلية فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢

انه بالنسبة لتتبع مديرية اسوان لنظارة الداخلية قد اقتضى الحـــال وضع نظام مخصوص لعربان هذه المديرية لأن نظام العربان الصادر به القرار من هذه الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان تلك المديرية ٠

ولما كان من الضرورى لصالح الأشغال الادارية تحديد منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية فلذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتى الداخلية والحربية على تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وأعضاء ثلاثة مفتشون أحدهم من الداخلية والثانى من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فيه مشايخ العربان المقيمون بصحراء المديرية ، وحيث ان هذا القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو ١٩٠٢ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صورة من قراره مرفقة بخـريطة مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة بهـــذا ٠

وحيث انه تقرر أن حدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية فى السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة للهيئة الادارية فى القطر المصرى تحتوى على قبائل العبابدة ما عدا قبيلة المليكاب والبئر المعروف ببئر بحوات اللذان يتبعان حكومة الســـودان وحيث أنه قد رؤى للنظارة موافقة ما يشتمل عليه القرار المذكور بناء على ذلك قررناما هو آتى :

(المـادة الأولى)

يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبنية بالمواد الآتية :

(المـادة الثـانية)

صار تحديد آبار منطقة عربان البشاريين الموجودة بالأراضى المصرية كالآتى :

بئر أم بشتيت وهى تبع قبيلة الكوربيلات شياخة محمد كاتون وبئر الدلديب وهى تبع العشب شياخة حسن حساى وبئر ايس تبع الملقـــاب شياخة محمد عيد وبئر مهريجة تبع الحمد غراب شياخة مطران على تبوع وبئر مصيع تبع العليات شياخة محمد خير الجغب تبع العليات شياخة محمد كاتون وبئر الابجات تبع الملك شيخة عيسى وبئر ماضى تبـع الكوربيلات شياخة محمد كاتون وبئر فجيج تبع المليكاب والحمد غراب بالاشتراك وبئر الشلاتين تبع العشب شياخ حسن حساى وبئر راسـين وبئر جدير تبع الكونيل شياخة عيسى عبد الله وبئر أبو هديرة وبئر هديدة نبع الكوربيلات شياخة محمد كاتون وحدود تلك المنطقة من بحرى يبتدىء من بئر الشلاتين بحدوده البحر الأحمر الى بئر المنيحة ومنه الى جبـــل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقة ومن الضيقة الى بئر خمسة عمر ومنه الى جبل برتازوجا ومنه الى كورسكو ومن الجهـة القبلية متصلة بحدود السودان ٠

(المادة الثالثة)

حيث تبين ان جماعة عربان العشب التابعين لعمودية بشير بك جبران شياخة حسن حسان هم بشاريين الأصل كان تتبعهم الى بشير بك لقرابتهم للعشاريات من جهة الزحم فيجرى فصلهم عن قبيلة العشابات واعتبارهم بشاريين متتابغين لحكومة السودان ٠

(المـادة الرابعة)

صار تحديد وتعيين الآبار والعيون والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمودية عبد العظيم بك خليفة كالآتى :

بئر الحديث وبئر ديفة وبئر كرنجيجة وبئر أم سعفة وبئر المســبع ثم يتبع ذلك تلك الآبار منطقة وادى الحوضين ووادى النوم وحدود تلك المنطقة من بحر تبتدىء من جهة جبل ابى متتبع وادى حوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق بالبحر الأحمر ومن قبلى يبتدىء من بئر الشلاتين الى بئر منيجة ومن بئر منيجة الى جل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومن الغرب خط تصورى يبتدىء من جبل أم الطيور الى جبل أبيق ٠

(المـادة الخامسة)

صار تحديد آبار ومنطقة الأراضى التابعة لقبيلة العبوديين والشناتير شياخة باشرف بك محمد على كالآتى :

بئر الغليب ويتبعه المنطقة المحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى النيل لحدوده ومن شرق خط تصورى يبتدىء من نصف المسافة الكائنة بين بئر الغليب واحير وكذا من نصف المسافة كائنة ما بين الغليب وبئر انجا ومن قبلى حدود المليكاب وهى تبتـــــدىء من جبل برتازوجا الى كورســـكو ٠

(المادة السادسة)

الآبار والمنطقة التابعة لقبيلة العشابات عمودية بشير بك جبران هى كالآتى :

بئر أم جبال وبئر النقيب وبئر احيمر وانجا وبئر الطويل وبئر شنشف وبئر دجلة وبئر كرد وباقى الأراضى الموجودة بالمنطقة لغاية الحدود بين مديريتى أسوان وقنا وحدوده المنطقة التابعة له وتبتدىء من قبلى بالحدود المحدودة بمنطقة باشيرى بك محمد على من بحرى وبعدها تتبع الحـــدود الشرقية له أيضا لغاية جبل برتازوجا الى حمسة عمر المحدودة بحدود البشارية من الجهة البحرية من بر حسمة عمر الى جبل الضيقة ثم من جبل أم الطيور الى جبل ابرى بالحد الفاصل بينه وبين المليكاب أيضا ثم يبتدىء حدوده من الشرق بالبحر الأحمر لغاية حدوده القصير ومن الغرب تبتدىء من سيالة آخر حدود العمودين على النيل لغـــــاية الحدود الفاصلة بين المديرية ومديرية قنـــا ٠

(المـادة السابعة)

يكون لكل من هذه القبائل التابعة للثلاثة العمد المذكورين قبل مشايخ العربان المقيمين بالآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم وان مشايخ الفرع المذكورين يكونون مقيمين مع العربان فى تلك الجهات وتعيين وكلاء منهـم أيضا يكونون مقيمين بالمراكز والتابعة منطقتهم اليها لتأدية ما يكلفـــون به من طلبات الى آخـره ٠

(المادة الثامنة)

تعيين عمد ووكلاء القبائل المذكورة ومشايخ القرى بها يتبع فى قرار نظارة الداخلية الصادر فى تاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ المتبع فى باقى المديريات فى شأن العـــربان ٠

(المادة التاسعة)

على حضرة مدير اسوان تنفيذ هذا القرار .

ناظر الداخلية

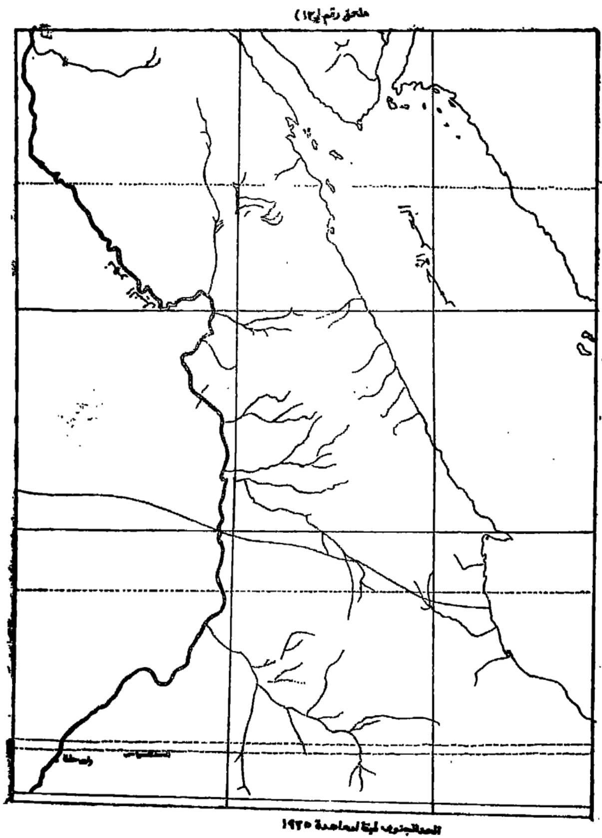
(امضاء)

تحريرا فى ٣ شعبان ١٣٢٠

٤ نوفمبر ١٩٠٢

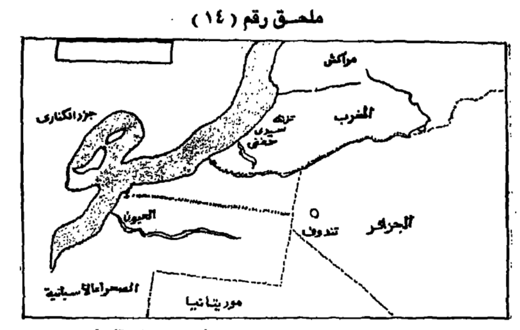
صورة طبق الأصل أخذت من الصورة المحفوظة بملف سلام الحدود رقم م س ١/١/٢١ ص ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

ملحق رقم (١٣)



الحد الجنوبي لليبيا لمعاهدة ١٩٣٥

ملحق رقم (١٤)



الحدود الجزائرية المغربية، وعلى الخريطة تبدو مكان تندوف

ملحق رقم (١٥)

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠/١١/٢٩)

ـ عقد مجلس الأمن الدولى جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلى نص القرار :

ان مجلس الأمن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) ٠

واذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العـراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا ٠

واذا وضع فى اعتباره واجباته ومسئولياته المقررة بموجب ميثـاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته ٠

١ ـ يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقـــرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر فى الوقت الذى يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة ، كلفتة تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك ٠

٢ ـ يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق فى ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قــرار مجلس الأمن ٦٦٠

(١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين الى نصابهما فى المنطقة ٠

٣ ــ يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للاجراءات التى تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار ٠

٤ ــ يطلب الى الدول المعنية أن توالى ابلاغ المجلس تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار ٠

٥ ــ يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر ٠

ملحـق رقم (١٦)

صورة نسخة معاهدة بين الحـكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصـل الرضا والاتفاق بين الواضعين امضاهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى : —

بنـــد (١) :

حيث أن سابق صدور لايحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعا كليا من الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانيين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجـزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا ما لم تحقق ويثبت صحة عتقه أو حريته ٠ ولابد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما ٠

بنـــد (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لهـا بوسط افريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة

غيره تعتبر الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكرى والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصير أعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتمم لهذه المعاهدة .

بند (٣) :

نظرا لكون اعادة الرقيق السودانيين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب او من الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) المحكى عنه .

بند (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد او جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بند (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها .

بند (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش

والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بهـا للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها ٠

وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية اما المركب وشحنتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لـم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصـــلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الـذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليـــزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهـــم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق ســــودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشـحنتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئوليةأسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التـابعة لهـا المركب التى أجـرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطى

تعويضا لائقا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة الدعوى عليها ·

بنـــد (٧) :

يكون اجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من أسوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بافريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك التـــاريخ ·

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها امضـــاء واختام الواضعين اسماؤهم فيه أدناه ·

(★) صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق ·

ملحق رقم (١٧)

قرار مجلس الأمن رقـــم ٦٨٨

(٥ ابريل ١٩٩١)

ان مجلس الأمن ، اذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ·
واذ يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة ·

واذ يساوره شديد القلق ازاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى أجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقـــة ·

واذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من آلام مبرحة يعانى منها البشر هنـــاك

واذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيـــا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان / ابريل ١٩٩١ و ٤ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالى ((S/22442, S/22435)

واذ يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين ارســـلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ و٤ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، على التوالى (S/2247, S/22436)

واذ يعيد تاكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العـــراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى ·

واذ يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ اذار / مارس ١٩٩١ (S/22366)

١ ـ يدين القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين فى المنطقة ·

٢ ـ يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه فى ازالة الخطـر الذى يتهدد السلم والأمن فى المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، فى السياق نفسه ، فى اقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين ·

٣ ـ يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة فى جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها ·

٤ ـ يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية فى العراق ، وأن يقدم على الفور ، واذا اقتضى الأمر على أساس ايفاد بعثـة اخرى الى المنطقة ، تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصـة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع أشكال القمـع الذى تمارسه السلطات العـراقية ·

٥ ـ يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسـكان العراقيين المشردين ·

٦ ـ يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم فى جهود الاغاثة الانسانية هذه ·

٧ ـ يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغـايات ·

٨ ـ يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر ·

المحتـــويات

الموضـــوع	صفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس
www.maktabetelosra..org
E-mail:info@egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٧٥ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 01 - 9615 - 0



إن القراءة كانت ولاتزال وسوف تبقى، سيدة مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية الواضحة .. وعلى الرغم من ظهور مصادر حديثة للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومنافستها القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية، والأسلوب الأمثل للتعلم، فهى وعاء القيم وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزان مبارك





مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الثمن ١٥٠ قرشاً